مصر وسدود أثيوبيا

سد النهضة



المقدمة

المياة إحدى التحديات التي تواجه القرن الواحد والعشرين، ولها تأثير على حياة المواطن ولها علاقة بالأمن القومي فالماء من أهم العوامل لاستتباب الأمن فإذا ما منعت دولة سريان نهر إلى دولة أخرى أو اعترضت مجراه فذلك من شأنه الاضرار بمصالح واحتياجات مواطني الدولة الأخرى فالقرارات التي تتخذها الدولة في استعمال وتنظيم المياة هي من الاجراءات الهامة، فكل مشروع مائي داخل بلد ما يفسر على أنه اعتداء علي المياة المخصصة لدول الحوض الأخرى .

وقد اجمع الاستراتيجيون على أن عدم امتلاك أي دولة للماء والغذاء الكافيين يعني تهديد الأمن القومي لتلك الدولة، ولا يمكن تحقيق الأمن العسكري لأي دولة دون تحقيق الأمن الاقتصادي ولا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي دون تحقيق الأمن الغذائي وعصب الأمن الغذائي المياة، ولتحقيق الأمن المائي يجب المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخداماتها بأسلوب أفضل وعدم تلويثها وهدرها وترشيد استخدامها ، والسعي بكل الوسائل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات إنتاجها واستثمارها مع الاهتمام بتقديم الدعم لها وزيادة الوعي بأهمية دعمها وحسن إنتاجها واستخدامها بين الساسة ومتخذي القرار والمتعاملين معها والمستفيدين منها وهناك توقعات وتحذيرات كثيرة أن

الفترة المقبلة قد تشهد صراعات حادة حول المياة في العالم بسبب نقص نصيب الفرد من المياة العذبة وتزايد الحاجة إليها لمقابلة التوسع الزراعي لتامين الغذاء، وحذرت دراسة حديثة للبنك الدولي من اندلاع حرب شاملة في منطقة الشرق الأوسط بسبب نقص المياة .

ولا يقل نهر النيل خطورة وتأثيراً في المنطقة إذ ان عشرة دول تشترك في حوضه لكل دولة مشاكلها وكلها تعتبر دول فقيرة تسعى لتوفير الغذاء لمواطنيها بكل الطرق وبالرغم من استقرار العلاقات الراهنة بين دول حوض نهر النيل إلا أنها قد تصبح بؤرة تؤثر في ضوء محاولات بعض الدول التدخل في شؤون القارة الأفريقية للسيطرة على الموارد المائية واستخدامها كورقة ضغط في المنطقة.

وفى الفترة الأخيرة تفاقمت مشكلة المياة خاصة فيما يتعلق بحصة مصر والسودان بعد إعلان دول منابع نهر النيل رفضها الاتفاقيات المائية السابقة وعزمها عمل اتفاق جديد ينتقص من حق مصر والسودان فى مياه نهر النيل ثم أعلنت أثيوبيا عن بناء سد الألفية أو سد النهضة وشرعت فى تحويل مياه النيل الأزرق وهذا أحدث بلبلة فى الأوساط الاعلامية والمائية فى مصر وأحدث تخوفات عند المواطنين مما أخرج على السطح دعاوى تطالب بضرب أثيوبيا، لذلك عزمت وكنت قد بدأت قبلها فى عمل هذا الكتاب عن خطورة السدود الأثيوبية على مصر

إذ أن المغزى من وراءها ليس حاجة أثيوبيا لتخزين الماء كما تعلن ولا لتوليد الكهرباء وإنما للضغط على مصر لتخضع لإرادة الامبريالية العالمية وتزود إسرائيل بالمياة من نهر النيل خاصة بعد وصول التيار الإسلامى إلى الحكم ٠

أسامة عبد الرحمن

الفصل الأول

العلاقات المصرية الأثيوبية

ويضم الموضوعات التالية :

- تاريخ العلاقات المصرية الأثيوبية
- الحبشة والأمة الإسلامية عداوة قديمة
- أثيوبيا ومحور الشر
- حرب ضد الإسلام والمسلمين
- خطأ مصرى

تاريخ العلاقات المصرية الأثيوبية

العلاقات المصرية الأثيوبية موغلى فى القدم تمتد إلى عصور الأسر الفرعونية ولكن لن نعود إلى هذه العصور فقد استوعبتها كتابات كثيرة ولكن سنبدأ من القرن العاشر الهجرى حيث نجح البرتغاليون في الدوران حول أفريقيا، وانتصروا على المماليك،واحتلت الحبشة مملكة عدل سنة ٩٢٧هـ، وشعر العثمانيون وقتها بخطورة التهديدات الحبشية وخطورة الحلف الصليبي بين البرتغال والحبشة، فأسس العثمانيون قاعدة عسكرية بحرية كبيرة في مدينة زيلع، فقويت عزائم المسلمين واستعادوا مملكة عدل، واستعادت الممالك الإسلامية مجدها واتسعت مملكة عدل حتى شملت الصومال والدناقل وهرر، فاستغاثت الكنيسة الحبشية ببابا روما وعرضت عليه التبعية والخضوع لسلطانه، ولكن مع الاحتفاظ بالمذهب الأرثوذكسي وذلك سنة ٩٤٢هـ، فأرسل البابا جيشًا صليبيًّا بقيادة كريستوفر دي جاما غير أن هذا الجيش الصليبي هُزم شر هزيمة أمام جيش سلطنة عدل وقتل قائده، واستطاع سلطان عدل أن يفتح إقليم تجرة سنة ٩٤٥هـ، وأوشكت مملكة الحبشة على السقوط، فأرسلت البرتغال قوات ضخمة لنجدة الأحباش، وجرت معركة بين الطرفين عند بحيرة تانا في قلب الحبشة سنة ٩٥٢هـ، استشهد فيها أحمد بن إبراهيم وهُزم جيشه وكانت أثيوبيا في ذلك الوقت تمر بأخطر

فترة من فترات تاريخها السياسي التي أطلق عليها عصر الفوضى الكبير، وكان من العوامل المؤدية إلى هذه الفوضى العزلة التي فرضها هذا الإمبراطور على البلاد بعد طرده للكاثوليك وشكه في الأجانب بصفة عامة فضرب سوراً حديدياً حول أثيوبيا ومنعت الثقافة والمدنية نتيجة لذلك من الدخول إلى البلاد ثم جاء خورشيد باشا ، بعد أن هدأت أحوال السودان الداخلية، في الإغارة على حدود أثيوبيا والتوغل فيها ولم يكتف خورشيد بذلك بل زاد من غاراته على الحدود الأثيوبية متتبعاً القبائل الهاربة من الضرائب نحو الهضبة الأثيوبية وبالرغم من عدم وجود مركز مصري ثابت في ذلك الحين في منطقة التاكة، فقد وصلت الغارات المصرية في سنة ١٨٣٢ إلى أبعد من سبدرات شرق كسلا ومع أنه هزم سنة ١٨٣٤ على يد الهدندوة ، فإن السنوات التالية شهدت استمرار الغارات المصرية طمعاً في الماشية والرقيق حتى اعترفت قبائل هذه المنطقة بسيادة باشا مصر عليها واستمر الضغط المصري أيضا فيما بين عطبرة والرهد ونتيجة لنشاط الملك نمر، فقد ركز المصريون جهدهم في منطقة شرق القضارف وكان محمد علي يهتم بهذه الطرق لمكاسبها ولأنها إحدى الوسائل التي تدعم الاستقرار وتزيد من ميزانية الدولة التي يحتاج إليها لذلك فقد رصدت مكافأة لمن يأتي برأس هذا الملك الذي كان يمثل شوكة في جانب الإدارة المصرية ولكن بدون نتيجة لحماية الأثيوبيين له وفي نهاية سنة ١٨٣٤ أغار الملك نمر على سنار، فاضطر

المصـريون إلـى الاغـارة علـى ماليكـت وطلـب المصـريون مـن الحـاكم الأثيوبي أوبي تسليم الملك نمر ولكنه رفض ذلك .

وفي مايو سنة ١٨٣٧ دخلت قوات مصرية كبيرة المتمة ومعهم زعيم التكارنـة في القلابات وبدأت تتقدم إلى جندر ناهبـة وحارقـة المنـاطق التـي تعبرهـا وفزعـت العاصـمة الأثيوبيـة واعتقـدت أن نيـة المصـريين نهـب المدينة، وبسرعة جمع كيفنو حاكم دامبيا جيشه وحارب المصريين الذين كانوا يتأهبون للعودة إلى القلابات وهزمهم في موقعة كالنابو بالقرب من رشـيد وقتـل وأسـر الكثيـر مـن القـوات المصـرية وقتـل زعـيم التكارنـة وعـادت القوات الأثيوبية بعد انتصـارها وعاقبت أهـالي المتمـة ثم رجعت إلـى دامبيـا وأعلـم كيفنـو خورشـيد باشـا بأنـه إذا جـرؤ المصـريون مـرة أخرى على الدخول إلى الأقاليم الأثيوبية فانـه سينزل إليهم بجيش ضخم ليؤدبهم وقبل خورشيد باشـا هذا التحدي وزحف فـي النصف الثـاني مـن سنة ١٨٣٧ إلى المتمة ووكهني على بعد مسيرة ثلاثة أيام أو أربعة من جندر العاصمة الأثيوبية ولم يقابل أي جيش أثيوبي، فرجع إلـى القلابـات بـلا قتـال فحصـنها وزاد حاميتهـا وعـاد إلـى الخرطـوم واستمرت قـوات خورشيد باشا في أعمالها على طول الحدود الأثيوبيـة وكهنـي وفـازوغلي وطلـب مـن مصـر أن ترسـل لـه مـدداً حربيـاً ليـدعم بـه قواتـه فأرسـلت لـه كتيبة ولقد كـان مـن نتـائج تصـاعد العمليـات الحربيـة بين مصـر وأثيوبيـا

وإرسال مدد إلى السودان في نظر القناصل الأوروبيين في مصر أن الموقف أصبح خطيراً ومهدداً بالانفجار مما دعا بريطانيا أن تبلغ محمد علي عن طريق قنصلها في مصر سنة ١٨٣٧، بأنها قلقة بالنسبة لتصاعد هذه العمليات ولا ترضى عنها حكومة بريطانيا التي تحافظ على استقلال أثيوبيا وكان أوبي حاكم تيجري يحتج لدى أصدقائه الفرنسيين لاعتداءاتهم وبسبب النفوذ الفرنسي الذي كان سائدا في عهد محمد علي، قرر الأخير سحب حكمداره خورشيد باشا من السودان في مارس سنة ١٨٣٨وقل النشاط الحربي بين الإدارة المصرية وأثيوبيا في عهد أحمد باشا أبو ودان الذي خلف خورشيد باشا في حكمدارية السوادن، وأصدر محمد علي أوامره إلى حكمداره أثناء مغادرته لسنار في بداية سنة ١٨٣٩ بأن يهتم بفتح طرق القوافل والتجارة ـ ولو بالقوة إذا لزم الأمر ـ بين السودان وأثيوبيا والتي كانت من قبل تمثل مصدر دخل هام للسودان وكان هذا الطريق قد أصابته الاضطرابات بسبب غارات الملك نمر وحلفاؤه من رؤساء القبائل الهاربة من الإدارة المصرية وأيضاً بسبب رجال العصابات وقطاع الطرق الأثيوبيين والرؤوس الأثيوبيين لذلك ففي عامي ١٨٤٠-١٨٤١، ركز أحمد باشا جهوده في النيل الأزرق وفي منطقة السافانا الشاسعة التي تمتد بين النهر والجبال الأثيوبية وساحل البحر الأحمر ففتحت التاكه وأسست مدينة كسلا في المعسكر الذي أنشأه أحمد أبو ودان لجيشه لشن الحملات على الحدود الأثيوبية

الشمالية واستمرت العلاقات على هذه الوتيرة حتى وصلت إلى عهد هيلا سلاسي حيث كانت تجمع جمال عبد الناصر والإمبراطور هيلا سلاسي علاقة قوية، حيث كانت مصر تركز على الجانب الديني، فأثيوبيا في ذلك الوقت كانت تابعة للكنيسة الأرثوذكسية المصرية بل وكانت الكنيسة الأم في مصر ترسل القساوسة من مصر للعمل في الكنائس الأثيوبية وكان للبابا السابق كيرلس علاقات شخصية بالإمبراطور هيلاسلاسي وكثيراً ما كان جمال عبد الناصر يوظفها في خدمة المصالح المشتركة وكانت تتم دعوة الإمبراطور هيلاسلاسي في إفتتاح الكنائس في مصر وكان البابا أيضاً يفتتح الكنائس في أثيوبيا وبعد هيلاسلاسي بدأت تتراجع قوة العلاقات المصرية الأثيوبية إلى أن وصلت إلى مرحلة العلاقات الرسمية الشكلية،وكانت نتيجة ذلك أن استقلت الكنيسة الأثيوبية عن الكنيسة الأم في مصر التي استمرت من دخول المسيحية إلى أثيوبيا تابعة للكنيسة المصرية حتى عدة سنوات مضت وأصبح لها بابا أثيوبي خاص بها وإنفصلت قيادتها عن مصر.

اعتبر منجستو هايلا مريام تحالف سفاري المضاد للمد الشيوعي عام ١٧٧٥ المكون من الولايات المتحدة ومصر السادات والمغرب والسعودية وكينيا وإيران الشاه مؤامرة مصرية موجهة ضد أثيوبيا وفي خطبة له عام ١٩٧٩حطم زجاجات مملوءة دماً على اسمي مصر

والسعودية ومنذ ١٩٩١أتى إلى الحكم حكومة يتزعمها ملس زيناوي قائد جبهة تحرير تجراي الانفصالية سابقاً وهي على علاقة وثيقة بالخرطوم وشهدت علاقات أثيوبيا تحسناً ملحوظاً مع كل دول الجوار العربية ماعدا إريتريا التي يحكمهاإساياس أفويرقي قائد الجبهة الشعبية للتحرير التجرينية وتدهورت العلاقات بين مصر وأثيوبيا مؤخراً وهو ما تجلى في الخلاف بين دول المنبع ودول المصب لحوض نهر النيل، إذ قادت أثيوبيا وشجعت توجه دول المنبع على التوقيع منفردة على اتفاق لإعادة تقسيم مياه النيل رغم اعتراض مصر والسودان.

وفي نوفمبر٢٠١٠،اتهم رئيس الوزراء الأثيوبي ملس زيناوي مصر باحتمال لجوئها إلى العمل العسكري ضد بلاده بسبب الخلاف على مياه النيل،وبأنها تدعم جماعات متمردة ضد نظام الحكم في أديس أبابا، وهو الأمر الذي أثار دهشة القاهرة التي اعتبرت تلك الاتهامات غيرصحيحة قال زيناوي لوكالة رويترز إن مصر لا يمكنها أن تكسب حربا مع أثيوبيا على مياه نهر النيل، وإنها تدعم جماعات متمردة في محاولة لزعزعة استقرار البلاد ولا أخشى أن يغزو المصريون أثيوبيا فجأة، فلم يعش أحد ممن حاولوا ذلك قبلا ليحكي نتيجة فعلته، ولا أعتقد أن المصريين سيختلفون عمن سبقهم وأعتقد أنهم يعلمون ذلك وأنه حان الوقت ليحسم المصريون موقفهم إذا ما كانوا يريدون العيش في القرن الحادي عشر أو القرن التاسع عشروأعربت مصر عن دهشتها بسبب

هذه التصريحات، وقال المتحدث باسم الخارجية المصرية حسام زكي في بيان إن ما يثير الاستغراب هو حديث زيناوي عن مواجهة عسكرية بين البلدين بشأن المياة.

لكن في مايو ٢٠١٠ وقعت أثيوبيا وأوغندا وتنزانياوروواندا وكينيا اتفاقية جديدة مناقضة للاتفاقية السابقة بشأن مياه النيل التي أبرمت عام ١٩٢٩ وتعدها هذه الدول ظالمة لها وأعطت الدول الموقعة لبقية دول حوض النيل -وهي مصر والسودان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية -عاما للانضمام للاتفاقية، لكن تلك الدول انقسمت بسبب خلافات وراء الكواليس منذ التوقيع وفي ٣مايو ٢٠١١، أعلن رئيس الوزراء الأثيوبي ملس زيناوي عن تأجيل عرض الاتفاقية الإطارية الخاصة بمياه النيل على برلمان بلاده، لحين انتخاب رئيس جديد لمصر وقال خلال لقائه بالوفد الشعبي المصري، إنه وافق على تشكيل لجنة خبراء مصرية - أثيوبية للتأكد من أن سد الألفية العظيم لا يؤثر على حصة مصر في مياه النيل، وإذا ثبت ضرره سنقوم بتغيير التصميم وأن الرئيس السابق حسني مبارك كان يتعامل مع ملف المياه بطريقة أمنية، وأوكل إدارة هذا الأمر للوزير عمر سليمان الذي كان يتعامل مع دول الحوض بطريقة الإملاءات وليس المشاورات.

الحبشة والإسلام.. عداوة قديمة

الحبشة أو أثيوبيا تمثل تجسيدًا حقيقيًّا وتاريخًا كبيرًا في عداوة العالم الإسلامي، على الرغم من كونها المركز الثاني في الأرض الذي وصلت إليه دعوة الإسلام، عندما هاجر إليها عدد من الصحابة الهجرتين الأولى والثانية، وأحسن النجاشي استقبالهم وصدقهم، ثم آمن النجاشي وأسلم واختلف مع بطارقته وقساوسته الذين أضمروا الحقد والحسد على المسلمين والإسلام، وأصبح هذا الحقد والبغضاء ميراث الكنيسة الحبشية التي يحرص القساوسة والرهبان الأحباش على نقله وتوريثه من جيل إلى آخر، ويتضخم عبر العصور ويزداد مع الزمان، وتشحنه الأحداث، فكلما حقق المسلمون انتصاراً وفتحوا بلداً، ازدادت عداوة الأحباش وتأججت نار أحقادهم ضد المسلمين فعندما تقدم المسلمون في أرض الروم وانتصروا عليهم في مواطن كثيرة، تحركت الأحقاد الحبشية وتربصوا بالمسلمين الدوائر وانتهزوا فرصة ثورة ابن الأشعث فى العراق سنة ٨٣هـ، وشجعت الكنيسة الحبشية بعض القراصنة الأحباش على الإغارة على جدة؛ فقاموا بالسطو عليها وتدمير السفن الراسية بالميناء، وقتلوا كل من استطاعوا قتله، ولاذوا بالفرار تحت جنح الظلام، فرد الخليفة عبد الملك بن مروان بإرسال حملة استولت على جزر دهلك في البحر الأحمر وجعلتها قاعدة لها وأقامت فيها حامية لرد أي عدوان

حبشي، فارتدع الأحباش ولم يقفوا في وجه التجارة الإسلامية في القرن الأفرقي ولم ينتهِ القرن الهجري الأول حتى بنى المسلمون مدينة هرر، التي غدت مركزاً إسلامياً مستقلاً تماماً عن الحبشة، وظلت هرر مستقلة عن سلطان الأمهرية الحبشية حتى سنة ١٣١٤هـ ١٨٩٦م، وقامت هرر بدور بارز في نشر الإسلام في القرن الأفرقي خاصة في إريتريا التي أصبحت إسلامية بالكامل في بداية الخلافة العباسية،وخضعت إريتريا للخلافة العباسية وعُرفت باسم إقليم باضع، وهاجر إليها الكثير من المسلمين العرب وتأسست مملكة إسلامية صغيرة في شرق إقليم شوا عرفت باسم السلطنة المخزومية، وذلك سنة ٢٨٣هـ؛ فانتشر الإسلام في أقاليم الحبشة ورد الأحباش على هذا المد الإسلامي الجارف في بلادهم بالاضطهاد والتنكيل والقتل لمسلمي الحبشة،ومن شدة الاضطهاد استنجد مسلموا الحبشة بالسلطان أحمد بن طولون في القرن الثالث الهجري، وطلب بطريرك مصر من بطريرك الحبشة الكف عن أذى المسلمين، غير أن إمبراطور الحبشة ازداد في حربه على المسلمين وهدد بقطع مياة نهر النيل إنْ فكر ابن طولون في نجدة مسلمي الحبشة أي أن فكرة قطع مياة النيل ليست وليدة اليوم، إنما هي إرث الكنيسة الحبشية، وكارت الإرهاب الذي ترفعه أثيوبيا في وجه مصر منذ أكثر من ألف سنة.

ورافق قيام إمارة شوا في الهضبة الحبشية في القرن الأول الهجري،

بناءالمساجد،ومدارس تحفيظ القرآن الكريم، وتأسست مدن وحضارات علمية تمهد لمرحلة قيام الدولة وكان لابد من الولادة، لكنها كانت عسيرة، ذلك أن المناخ المحيط، والثقافة السابقة الراسخة في المنطقة لابد أن تتحرك ضد هذا الوجود ، القادم من وراء البحار، ولكن كانت العزيمة والقوة التي بثها هذا الدين في نفوس أبنائه هي الترياق المضاد لكل محاولات الإحباط والعراقيل والشغب(١)

أثيوبيا ومحور الشر

وفي القرن العاشر ظهرت القوة البرتغالية البحرية ونجح البرتغاليون في الدوران حول أفريقيا، وهددوا جنوب الجزيرة العربية وهاجموا الموانئ في الخليج العربي والبحر الأحمر وانتصروا على المماليك، واستولوا على مدينة زيلع الإسلامية وأحرقوها، فأرسلت ملكة الحبشة إلينى برسالة تهنئة ومناصرة لملك البرتغال عمانوئيل، وهي رسالة تفيض بالحقد والكراهية على الإسلام والمسلمين، وفيها تعرض إلينى خدماتها على عمانوئيل، وهذا نصها: السلام على عمانوئيل سيد البحر وقاهر المسلمين القساة الكفرة، تحياتي إليكم ودعواتي لكم، لقد وصل

١- مصر وأثيوبيا – أسامة عبد الرحمن – ص ٣٣-٣٧

إلى مسامعنا أن سلطان مصر جهز جيشاً ضخماً ليضرب قواتكم ويثأر من الهزائم التي ألحقها به قوادكم في الهند، ونحن على استعداد لمقاومة هجمات الكفرة بإرسال أكبر عدد من جنودنا إلى البحر الأحمر وإلى مكة أوجزيرة باب المندب، وإذا أردتم نسيرها إلى جدة أو الطور؛ وذلك لنقضي قضاءاً تاماً على جرثومة الكفر ولعله قد آن الوقت لتحقيق النبوءة القائلة بظهور ملك نصراني يستطيع في وقت قصير أن يبيد الأمم الإسلامية المتبربرة، ولما كانت ممتلكاتنا متوغلة في الداخل، وبعيدة عن البحر الذي ليس لنا فيه قوة أو سلطان، فإن الاتفاق معكم ضروري؛ إذ إنكم أهل بأس شديد في الحروب البحرية.

وبالفعل احتلت الحبشة مملكة عدل سنة ٩٢٧هـ، وشعر العثمانيون وقتها بخطورة التهديدات الحبشية وخطورة الحلف الصليبي بين البرتغال والحبشة، فأسس العثمانيون قاعدة عسكرية بحرية كبيرة في مدينة زيلع، فقويت عزائم المسلمين واستعادوا مملكة عدل، واستعادت الممالك الإسلامية مجدها واتسعت مملكة عدل حتى شملت الصومال والدناقل وهرر، وأوشكت الهضبة على السقوط، فاستغاثت الكنيسة الحبشية ببابا روما وعرضت عليه التبعية والخضوع لسلطانه، ولكن مع الاحتفاظ بالمذهب الأرثوذكسي وذلك سنة ٩٤٢هـ، فأرسل البابا جيشاً صليبياً بقيادة كريستوفر دي جاما -ابن فاسكو دي جاما الملاح الصليبي الشهير-

غير أن هذا الجيش الصليبي هُزم شر هزيمة أمام جيش سلطنة عدل وقتل قائده، واستطاع الإمام أحمد بن إبراهيم سلطان عدل أن يفتح إقليم تجرة سنة ٩٤٥هـ، وأوشكت مملكة الحبشة على السقوط، فأرسلت البرتغال قوات ضخمة لنجدة الأحباش، وجرت معركة رهيبة بين الطرفين عند بحيرة تانا في قلب الحبشة سنة ٩٥٢هـ، استشهد فيها أحمد بن إبراهيم وهُزم جيشه، فرد مسلموا هرر بالهجوم على الحبشة سنة ٩٦٧هـ وقتلوا ملك الحبشة(١) .

أثيوبيا ومحاربة الإسلام والمسلمين

أما الآن فقد كان لأثيوبيا محور آخر التحقت به، ففي مطلع الثمانينيات من القرن الماضي وقف وزير الدفاع الأمريكي في مجلس النواب الأمريكي ليعرض تقريراً خطيراً أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب، كانت أهم فقرة فيه ما يلي: إن مصالح أمتنا في القارة الأفريقيا مركزها أثيوبيا وكانت أمريكا تعمل دائماً لإبراز أهمية أثيوبيا في القارة الأفريقيا؛ كي تستطيع تنفيذ سياستها الاستعمارية من وراء ذلك، وقد سعت كثيراً وضغطت أكثر وأنفقت أموالاً ضخمة؛ حتى تكون

١ـ مصر وأثيوبيا الماضى والحاضر والمستقبل ـ أسامة عبد الرحمن ص ٣٥ـ٣٧

أديس أبابا مركز منظمة الوحدة الأفريقيا وعلى امتداد التعاون الوثيق بين أمريكا وأثيوبيا، تعاون الكيان اليهودي الغاصب مع الأحباش تعاوناً قوياً متيناً، واعتبرت أثيوبيا نفسها دولة اليهود في أفريقيا، وقامت بتهجير يهود الحبشة المعروفين بالفلاشا بأعداد ضخمة إلى الكيان الصهيوني؛ لإحداث توازن ديموغرافي بين اليهود والفلسطينيين وانهالت المعونات المالية والعسكرية والتقنية اليهودية على الحبشة، وتدفق الخبراء العسكريون اليهود على الحبشة، وأقاموا معسكرات تدريب للأحباش على حرب العصابات للعمل ضد المقاومة الإسلامية في إريتريا وأوجادين، حتى بلغ عدد العسكريين اليهود في الحبشة ثلاثة آلاف خبير عسكري يعملون في مختلف القطاعات، وباشروا القتال الفعلي ضد مسلمي إريتريا وأوجادين وهرر ولكي نفهم الرابط الذي يجمع كل هؤلاء الأعداء الرئيسيين للعالم الإسلامي، لا بد من فهم الأيدلوجية التي تسيطر على عقولهم، فالأحباش والأمريكان واليهود تجمعهم أيديولوجية واحدة، تسيطر على عقولهم، وتحكم قراراتهم وتوجهاتهم، هذه الأيدلوجية تقوم على فكرة مزج عقائد الصليبية الأرثوذكسية والبروتستانتية الأصولية مع الصهيونية المتطرفة؛ لتمثل في النهاية أسوأ العقائد والأيديولوجيات الدينية، والتي تنتهج مبدأ عداوة الإسلام والمسلمين ومحاربتهم، وهذا المبدأ هو ركيزة هذه الأيديولوجية

والمحرك الرئيس، وبالتالي الموجِّه العام لسياسات هذه الدول الثلاث التي تمثل محور الشر في القرن الأفريقي(١).

خطأ مصرى

إن الخطأ الأساسي الذي وقعت فيه الحكومة المصرية ومن وراءها الحكومات العربية هو ترك ملف الصومال في يد الحكومة الأثيوبية ، حيث أن أثيوبيا حكومة داخلية بدون منفذ بحرى ويمكن بسهولة تحجيمها خاصة وأن علاقاتها مع اريتريا تتسم بالعداء الصاخب ، ويمكن لأي باحث أستراتيجي وضع النقاط التى تساهم في تحجيم القوة الأثيوبية الصاعدة التى تريد الهيمنة على منطقة القرن الأفرقي والخطأ القاتل للسياسة المصرية هو التصريح الصادر من الرئاسة المصرية أبان الغزو الأثيوبي للصومال بأن مؤسسة الرئاسة المصرية تتفهم أسباب الغزو وأن الحكومة الأثيوبية وعدته بانهاء الغزو في أقرب فرصة ، هنا خطأ استراتيجي للسياسة المصرية :

أولاً :لم يكن يجب السماح لهم بغزو الصومال

ثانياً: كان يجب على الحكومة المصرية الإسراع في تنصيب حكومة

١- مصدر سابق- ص ٢٢١ وما بعدها

وطنية ذات قاعدة عريضة في الصومال ودعمها سياسياً واقتصادياً ، حيث أن وجود حكومة صومالية تناصب العداء الديني والتاريخي لأثيوبيا في صالح مصر والسودان والأمة العربية ، فبهذه الطريقة لا يمكن لهم أي الحبشة التفرغ فلا مضايقات فيما يخص مياة النيل ، فهم مشغولون بالرد واحتواء الصومال ، ويمكن للصومال الضغط على أثيوبيا فيما يخص وارداتها من كلا من جيبوتي وموانئ الصومال وبهذا يتحقق للساسة المصريين ، السيطرة على منابع النيل ومنطقة القرن الأفرقي دون الحاجة لأي مجهودات عسكرية واقتصادية ، وللعلم هذه كانت نفس السياسة المصرية أيام الراحل جمال عبد الناصر ،حيث قام باحتواء الكنيسة الأرثوذكسية وقام أيضاً بدعم الرئيس الصومالي الراحل محمد سياد بري .

الفصل الثانى

العلاقات المصرية مع دول الحوض

ويضم الموضوعات التالية :

- العلاقات المائية المصرية الأثيوبية
- الانفلات المائى فى أعالى النيل
- السياسة المائية المصرية العامة
- محددات السياسة المائية المصرية تجاه أثيوبيا

العلاقات المائية المصرية الأثيوبية:

تعتبر أثيوبيا أهم دول المنابع نظراً لحجم الايراد المائي الوارد منها في إطار الحوض الشرقي لنهر النيل سنوياً ،وعلي الرغم من ذلك فإن أثيوبيا لاترتبط بمصر بأي اتفاق أو تنظيم إقليمي بإستثناء اتفاقي بريطانيا المسئولة عن السودان آنذاك وإيطاليا المسئولة عن الحبشة آنذاك في عام١٩٠٢، وهي اتفاقية خاصة بالحدود الأثيوبية السودانية تقضي في مادتها الثالثة عدم قيام أثيوبيا بأية أعمال علي النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السودان بما يؤثر علي كمية المياة المتدفقة في نهر النيل ولم تتجاوب أثيوبيا من هذا التاريخ مع أي محاولات مصرية لتنظيم العلاقة المائية مع دول حوض نهر النيل ومن الجدير بالذكر أنها لم تلتزم بهذا الاتفاق، كما اعترضت علي اتفاقيتي١٩٥٩و١٩٢٩ الخاصتين بمصر والسودان. غير أن ذلك لم يمنع وجود مظاهر تعاون، حيث وقع مبارك وميليس زيناوي رئيس وزراء أثيوبيا عام١٩٩٣ إطاراً للتعاون بين مصر وأثيوبيا تضمن في مادته الرابعة أن يتم تناول موضوع إستخدام مياة نهر النيل تفصيلاً من خلال الخبراء علي أساس إطار اتفاق المجاري المائية الدولية المؤسس علي الاستغلال الأمثل والمنصف وعدم الضرر والتعاون بين دول النهر، وعلي الرغم من ذلك قامت أثيوبيا وتقوم حالياً بتنفيذ أعمال مائية علي النهر دون التشاور مع مصر والسودان ولقد قامت أثيوبيا بهذه الأعمال علي مياة نهر النيل وبشكل

منفرد ولم يمثل ذلك أزمة لضعف تأثير هذه المشروعات علي مصر والسودان.

مصر ودول البحيرات العظمى

يضم إقليم البحيرات العظمي كلاً من كينيا - رواندا - بوروندي - الكونغو - وأوغندا وبرغم أن هذه الدول متشاطئة نيلياً إلا أن النيل لا يشكل لها أهمية رئيسية من حيث الإمداد بالمياة وتسهم منطقة البحيرات العظمي بنحو٢٢ مليار م٣/ سنويا وتكمن أهمية هذه المنطقة في كونها تستقبل١٦٦٠ مليار متر مكعب من مياة الأمطار سنوياً حيث تصل سعة التخزين لبحيرة فكتوريا نحو٥٠٠ مليار م٣ وألبرت نحو١٥٠ مليار م٣ وتأتي علاقات مصر مع دول البحيرات العظمي في شكل مشروعات مشتركة وعلاقات سياسية وثقافية واقتصادية علي نحو ما هو قائم مع أوغندا وفي مجال المياة الجوفية واستصلاح الأراضي مع كينيا وبرامج الأمن الغذائي مع تنزانيا ومشروعات الربط الكهربائي مع الكونغو وغير ذلك ومن هذا الاستعراض لعلاقات مصر المائية بدول حوض نهر النيل يأتي تطور مواقف الدول علي غير اتساق مع الخط الذي تلتزم به مصر تاريخياً وهو التعاون والحفاظ علي علاقة حسن الجوار، وكذلك ما تقوم به من علم وخبرة بتقديم مبادرات متتالية لاستغلال الفاقد لصالح دول حوض النهر بما يحقق مصلحة الجميع في مقابل مواقف لا تتماشي مع قواعد الجغرافيا والهيدرولوجيا واطار الاتفاق الذي وقعته الأمم المتحدة

بأغلبية أعضاء الجمعية العامة عام١٩٩٧الذي لاقي إعتراضاً من أثيوبيا وكينيا بوروندي وفي المقابل تتحفظ مصر علي الاصرار من جانب دول المنابع علي عدم الاعتراف بما يقره المجتمع الدولي والقرارات الدولية من توارث المعاهدات والاتفاقات.

إن هذا الموقف المتأزم الذي نرجو أن يكون طارئاً وعارضاً وقابلاً للتغيير والاتفاق مع قواعد المنطق خلال الشهور القادمة سوف يؤدي إلي توقع حدوث ضرر علي كل من مصر والسودان بل وحدوث ضرر علي كل دول الحوض نتيجة عدم التعاون المحقق لمصلحة الجميع، وعلي دول الحوض أن تتعاون وأن تحقق سيطرة علي إيراداتها من مياة حوض نهر النيل بما يحقق صالحها فالتعاون والتفاهم هما الطريق للتقدم وصنع النهضة.

<u>الانفلات المائى فى أعالى النيل</u>

إن الأسباب التي أدت إلى تداعى النظام الحاكم فى مصر هى إهمال وإستهتار واستهانة النظام السابق بملف مياة النيل وإحساس المواطن المصرى بأن حكام البلاد لا يعبأون بأهم الموارد الطبيعية للبلاد والسبب الحقيقى فى وجودهم والمصدر الأساسى لرزقهم وقوتهم وغذائهم وكسائهم وحاضرهم ومستقبلهم هم وأولادهم وهو الماء.

والواضح أن الرئيس السابق اعتبر أن زيارة أفريقيا عقب محاولة الإعتداء على حياته فى أحد شوارع العاصمة الأثيوبية أديس أبابا إحدى

المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها حياته ومن ثم فقد إتخذ قراراً أن تكون زياراته لها فى أضيق الحدود رغم إبداء إعجابه فى مرحلة من المراحل بمنظمة الوحدة الأفريقيا ومقارنتها بأنها الأحسن والأكثر كفاءة وانتظاماً عن جامعة الدول العربية ومع ذلك فإنه فى سبيل المحافظة على سلامته اتخذ هذا القرار الغريب الذى عانت البلاد والعباد من آثاره حتى تهاوى نظام حكمه.

لم يكن ذلك هو السبب الوحيد وراء إهمال ملف المياة وعدم توفير الاهتمام الكافى له ولكن يعود السبب فى تخوف الرأى العام فى مصر إلى أن الملف بأكمله وضع فى يد وزير كانت الأمة أجمعها تظن أنه الوحيد الذى يستطيع تناول موضوعاته بالقدرة الفنية والكفاءة العلمية والخبرة العملية إلا أنهم فوجئوا فى يوم من الأيام بخروج هذا الوزير بمهانة من وزارته واستبداله ولأول مرة فى تاريخ وزارة الرى بأحد أساتذة الجامعة الذى لا يمكن أن يوصف بأكثر من أنه ليس على نفس مستوى الخبرة والمعرفة التى كان يتصف بها الوزير الذي سبقه ومن هنا كانت المعاناة التى عاشها المواطن المصرى خلال عامين تربع فيهما الوزير الجامعى على كرسي الوزارة ولم يكن فيها يوم واحد من الاستقرار وإنما كانت كلها علامات إستفهام تسأل هل سنفاجأ يوماً بأن نهر النيل سيصبح جافاً من المياة ويستطيع المواطن أن يعبر بره الأيمن إلى بره الأيسر سيراً على قدميه أو ربما محمولاً على بعيره؟

ان ثورة يناير والأحداث التى سبقتها واستهتار وإهمال رأس النظام وسوء التقدير وفساد الإدارة الذى أصاب القائمين على أمر الملف ومعاونيهم دفع من يريدون الاستفادة من ضعف الموقف المصرى إلى العديد من التصرفات التى لا يمكن أن توصف بأنها أقل من إنفلات مائى كامل فى أنحاء الحوض ولا أدل على هذا الانفلات من أن تقوم كل دولة من دول المنبع بما فى ذلك السودان الشقيق بإقامة السدود فى كل ركن من أركان الحوض وعرض ملايين الهكتارات على شكل مشروعات زراعية واللافت للنظر فى هذه الظاهرة أن الجميع يؤكدون أن الإيراد المائى لمصر لن يقل بعد كل هذه المشروعات وأظن أن مثل هذا القول لا ينطلى على عاقل إذ أن إقامة السدود لتوليد الطاقة الكهربائية رغم أن الكثيرين يدعون أنها تعمل فقط على تنظيم ورود ووصول المياة إلى نهاية المنظومة إلا أن ذلك غير صحيح لأن أى سد يجب أن يكون له بحيرة تغذى محطة الكهرباء والبخر من هذه البحيرة يمثل فاقد لايمكن إستعادته ثم إن وجود الماء بشكل دائم فى هذه البحيرة يغرى المواطنين فى موقعها باستخدام المياة للزراعة والأغراض الأخرى وهذا أيضاً فاقد لا يمكن إستعادته.

أما زراعة الأراضى التى تروى حالياً بالأمطار خلال موسم هطول المطر فقط وتحويلها إلى أراض مروية يمكن أن يقوم عليها محصولان أو ربما ثلاثة محاصيل سنوياً فإن فى ذلك بكل تأكيد تأثير على الإيراد

الطبيعى لمصر يتمنى الجميع أن تسفر الاتصالات مع دول المنابع عن إعادة تنظيم هذا التكالب على بناء السدود ووقف هذه الاعتداءات الصارخة والانفلات والفوضى فى أعالى النيل أما إذا استمر هذا الوضع فعلى المسئولين عن ملف المياة فى مصر أن يكشروا قليلاً عن أنيابهم وأن تكون البداية بالتفاوض بشراسة دفاعاً عن حقوق البلاد ثم الدخول فى مرحلة التوفيق والاستفادة بالمساعى الحميدة للدول التى تربطنا بها مع دول الحوض صداقة متينة وأن نكون أيضاً على استعداد للدخول فى جولات قانونية على مستوى محكمة العدل الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وأن توظف الإمكانيات اللازمة محلية كانت أو إقليمية أو دولية لكسب هذه الجولات حيث لا بديل هنا عن الحصول على الحقوق ولا يمكن القسمة فى مثل هذه الأمور ولو على اثنين من الجانب الآخر لزاماً على كل من يحب تراب هذه البلاد أن يدفع وبقوة فى اتجاه تحلية مياة البحر والمياة الجوفية التى تقل نسبة تركيز الأملاح بها عن مياة البحر ولكنها تفوق فى نفس الوقت نسبة تركيز الأملاح فى الماء العذب إن تحلية المياة هو المستقبل الذى تستطيع من خلاله مصر أن تأمن جانب الأصدقاء والأعداء على حد سواء وأن تؤمن حاضر ومستقبل أجيالها وإذا كان هذا هو الهدف فإن الاستفادة بالطاقة المتجددة من الشمس والرياح الوسيلة التى نستطيع من خلالها أن نصل إلى إنتاج كبير الحجم قليل التكاليف تحتمله ميزانيات البلاد المثقلة بالمصروفات

المحدودة الإيرادات.

السياسة المائية المصرية العامة

تعتبر مصر من الدول التي بدأت في إعداد وتنفيذ السياسات المائية منذ فجر التاريخ، ويتمثل ذلك في إنشاء العديد من مقاييس النيل في معابد قدماء المصريين، والتقويم الدقيق لحركة المياة في النهر للتعرف علي مواقيت ارتفاع مناسيب المياة وانحسار الفيضان، وكل ذلك ارتبط بانتاج الغذاء من الحبوب والثروة السمكية والحيوانية، وارتبط أيضاً بفرض الضرائب في سنوات الوفرة المائية والامتناع عنها في سنوات الشح والندرة، وكانت سياسة محمد علي المائية تتمثل في قدرة البلاد علي تحويل أكبر قدر من أراضي الزراعة علي مياة الفيضان إلي زراعة مستديمة يدخل في دورتها المحصول الصيفي مع المحاصيل الأخرى التي كانت تزرع فى الشتاء فقط عقب شهور الفيضان ومن هنا كان إنشاء القناطر الخيرية والترع الصيفية بمثابة أدوات التخزين التي مكنت من التوسع أفقياً بزراعة مساحات جديدة، والتوسع رأسياً بزراعة أكثر من محصول في نفس المساحة وتتالت السياسات المائية المصرية بعد بداية القرن العشرين ليعكس كل منها أحد الأحداث المائية المهمة، فعلي سبيل المثال كان الانتهاء من إنشاء خزان أسوان (١٨٩٨ ـ ١٩٠٢) والتمكن من تخزين مليار متر مكعب من المياة فيه ايذاناً بإعداد سياسة مائية عن طريق استخدام هذه المياة وحدث نفس الشيء عندما تمت

التعلية الأولي لهذا الخزان، مما أدي الي زيادة سعه التخزين إلي ٢.٥ مليار متر مكعب .

كانت السياسات المصرية علي الدوام تضع الأولويات علي أساس أن تغطية البلاد بمياة الشرب النقية تأتي علي رأس القائمة، يليها متطلبات الصناعة التي كانت تتركز في مصانع النسيج ومصانع السكر، ومعاصر الزيوت وغيرها من الصناعات التي تقوم علي الإنتاج الزراعي، وما يزيد عن ذلك يوجه مباشرة الي الأنشطة الزراعية ومن هنا جاءت المعادلة التي تحصل الزراعة فيها علي ما يزيد علي ٨٠% من الميزانية المائية للبلاد، وما يزيد عن ذلك، فهو لكل أنشطة التنمية والخدمات الأخري، كذلك قامت السياسات المائية المتتالية علي مبدأ قطف الثمار الأكثر دنوا من الأرض أولاً، وذلك بمعني بدء الزراعة في الأراضي المتميزة من حيث نوعية التربة واستواء الأرض وانخفاض المنسوب أولاً، ثم التدرج إلي الأراضي الأقل صلاحية بعد ذلك، ثم ان استخدام المياة جاء بحيث بدأ بالمياة السطحية ذات الجودة العالية أولاً تلا ذلك استخدام المياة الجوفية العذبة ثم الماء السطحي والجوفي الأقل عذوبة ثم إعادة استخدام مياة صرف الأراضي الزراعية، ثم إعادة استخدام مياة الصرف الصحي والصناعي المعالجة حتي كان اللجوء الي تحلية ماء البحر أو الماء المالح مما يطلق عليه .

وقد انتهت السياسات المائية الي تلك التي تم عرضها عام ١٩٩٧

لتغطي الفترة من هذا التاريخ وحتي عام ٢٠١٧، والتي صدر لها تحديث في عام ٢٠٠٩، تؤكد هذه السياسة أن للزراعة نصيب الأسد من الميزانية المائية للبلاد (نحو ٨٠%) وتوزيع الباقي علي كل الأنشطة الأخري وقد شهدت الأعوام الأخيرة بعض الاحتكاك والتلاسن بل والتوتر بين مصر والبعض من دول حوض النيل، فهم البعض منه أن رغبة مصر في زيادة حصتها من مياة النيل لن تكون بالسهولة المتوقعة، ومن ثم فعليها أن تقنع ـ علي الأقل في الوقت الحاضرـ بالحصة المقررة طبقا لاتفاقية مياة النيل ١٩٥٩ والتي تبلغ ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا.

كما أن السياسة التي تبنتها البلاد خلال القرن الماضي وحتي الآن قد لا تكون مناسبة في المستقبل القريب والبعيد والسبب في ذلك، يعود إلي أن الزراعة التي تستحوذ علي ما يزيد علي ٨٠% من مياة البلاد لا تعيد إلي الميزانية المالية أو الدخل القومي إلا أقل من ٢٠%، لكن الزراعة في نفس الوقت توفر ٤٠% من القوي العاملة في مختلف الميادين في نفس الوقت، فإن البلاد تمر بمنعطف حرج من حيث الزيادة السكانية، التي زادت علي ٩٠ مليون نسمة تستهلك حالياً ما يزيد علي ٢٨ مليون متر مكعب من مياة الشرب النقية يومياً (نحو١١ مليار متر مكعب سنوياً)، ينتظر أن تزيد عن الضعف بحلول عام ٢٠٣٠ عندما يصل عدد مواطني البلاد إلي ١٥٠ مليون نسمة كذلك فإن الصناعة التي تنافس الزراعة بقوة من حيث عائد المتر المكعب الواحد والذي يزيد في الانتاج

الصناعي علي عشرة أضعاف ما تنتجه نفس الكمية من المياة في الزراعة، هذا بالإضافة الي أن مياة الصرف الصحي يمكن بسهولة تجميعها وإعادة استخدامها بعد معالجتها بعكس الزراعة التي يتمثل الفاقد منها بالبخر فإذا أضيف الي ذلك أن الدولة تتجه الي ما يشبه الثورة في مجال الجذب السياحي، وتهدف الخطط المستقبلية الي زيادة عدد السائحين الي ٢٠ مليون يمكن أن يقضوا في البلاد ٢٠٠ مليون ليلة سياحية يحتاجون الي المياة لري ملاعب الجولف والمساحات الخضراء وحمامات السباحة ونافورات المياة، بالإضافة إلي ما يحتاجه السائح من مياة للاستخدام الشخصى ، وخلاف ذلك يتضح أن الأنشطة الصناعية والسياحية كذلك زيادة عدد السكان كلها مجالات لن يكون من السهل علي متخذ القرار أن يحجم استهلاك المياة فيها ومن ثم فإن الزراعة هي النشاط الوحيد المرشح بقوة لدفع فاتورة الزيادة في هذه الاستخدامات ولكن كيف يكون ذلك والملايين الوافدة من المصريين الجدد يحتاجون إلي الغذاء والكساء، وكيف يكون ذلك وقد قررت الدولة زيادة الرقعة المنزرعة لتزيد من المنزرع حالياً والذي يزيد بقليل علي ٨ ملايين فدان إلي ما يزيد علي ١٠ ملايين فدان في المستقبل القريب ٢٠١٧.

تشير معظم التقارير إلي أن الدول تبدأ دائماً بالأنشطة الزراعية وبموالاة التقدم تتحول تدريجياً نحو الأنشطة الانتاجية الأخري (الصناعة

مثلا) ثم تنتقل في نهاية مراحل التقدم إلي الخدمات ـ أضرب بذلك مثالاً علي بعض الولايات الأمريكية خصوصاً في المناطق الغربية مثل كلورادو وكاليفورنيا ـ التي تحولت تدريجياً من الزراعة إلي الصناعة، وهي الآن في سبيلها إلي هجرة الصناعة إلي أسواق الخدمات والمال، كذلك فإن الجزر البريطانية كانت من أوائل الدول التي تحولت من الزراعة إلي الصناعة، ويقوم الاقتصاد البريطاني في الوقت الحاضر بما يزيد علي ٧٠% منه علي تقديم الخدمات بمختلف أنواعها، هناك بطبيعة الحال فارق كبير بين الدول التي ذكرتها وبلادنا العزيزة من حيث الامكانات الاقتصادية والتطور التكنولوجي والموارد الطبيعية والبشرية، لكني لا نكاد نري أي مستقبل للزراعة في مصر دون أن تطور نفسها بشكل هائل

محددات السياسة المصرية المائية تجاه أثيوبيا

أسبغ الارتباط العضوي بمياة النيل والبحر الأحمر نوعاً من الخصوصية على العلاقات بين مصر وأثيوبيا بما جعل للسياسة المصرية تجاه أثيوبيا طابعها الخاص الذي اتسم بالثبات النسبي مع التغير وفقاً لتغير الأوضاع الدولية والإقليمية والأوضاع الداخلية في كلا البلدين .

ويُعد نهر النيل المصدر الرئيسي للمياة في مصر حيث تبلغ حصة مصر من مياهه ٥٥.٥ مليار متر مكعب تمثل ٧٩.٣ % من الموارد

المائية وتغطى ٩٥ % من الاحتياجات المائية الراهنة يمثل الاستخدام الزراعي للمياة الجزء الأكبر للاستخدامات حيث يبلغ نحو ٥٩.٣ مليار متر مكعب بنسبة ٨٥.٦ % من إجمالي الاستخدامات عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ وقدر احتياج القطاع الصناعي من المياة بنحو ٧.٨ مليار متر مكعب، يُستهلك منها فعلياً نحو ١.١٥ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ والباقي يعود إلى النيل والترع والمصارف بحالة ملوثة .

ومن الجدير بالذكر أن مساهمة النيل الأزرق تساوي ضعف مساهمة النيل الأبيض في مياة نهر النيل، وتصبح مساهمة النيل الأزرق ٩٠ % والنيل الأبيض ٥ % عند الذروة، في حين تصبح ٧٠ % للأول و٣٠ % للثاني عند الحالات الدنيا

وأثيوبيا وحدها – خلافا لبقية دول أعالي النيل التي لا تستخدم مياة النيل في الري- هي التي لديها وتخطط لمشروعات تعتمد على مياة النيل مثل مشروع زراعة حوض نهر البارو وزراعة حوض نهر النيل الأزرق التي تستلزم استخدام ٤ بليون متر مكعب من المياة ومن هنا خطورة العلاقات المصرية الأثيوبية وسياسة مصر تجاه أثيوبيا حيث أن ٦٠ % على الأقل من مياة النيل التي تستخدم في الري قادمة من أثيوبيا ومن وجهة نظر هندسية بحتة تستطيع أثيوبيا التأثير على مياة النيل الوارد إلى مصر عن طريق أنهار الدندر والرهد وستيت، وإن كان ذلك لا يمكن أن يتم إلا بنفقات باهظة ومن ناحية أخرى فإن أمثل المشروعات تحقيقا

لاستفادة مصر من استخدام مياة النيل هو بناء سد وخزان في جامبيلا في أثيوبيا وعلى الرغم من وجود خمسة اتفاقيات تنظم العلاقة بين مصر وأثيوبيا في ما يتصل بالنيل هي: بروتوكول روما الموقع في ١٥ إبريل ١٨٩١ بين كل من بريطانيا وإيطاليا ـ التي كانت تحتل إريتريا في ذلك الوقت و اتفاقية أديس أبابا الموقعة في ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا، واتفاقية لندن الموقعة في ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، واتفاق التعاون الذي تم توقيعه في القاهرة في الأول من يوليو ١٩٩٣ بين كل من الرئيس المصري حسنى مبارك ورئيس الوزراء الأثيوبي آنذاك ميليس زيناوي، على الرغم من ذلك فإن أثيوبيا كانت من أوائل دول حوض النيل التي طالبت بإعادة النظر في اتفاقيات مياة النيل بوصفها اتفاقيات سابقة وقعتها نيابة عنها الدول الاستعمارية ومن ثم فإنها تنتقص من سيادتها وعبرت أثيوبيا عن هذه الرؤية صراحة على لسان مدير عام هيئة تنمية الوديان في أثيوبيا ومندوبها في مؤتمر لندن بشأن مياة النيل المنعقد يومي ٢ـ٣ مايو ١٩٩٠ وحتى اتفاق ١٩٩٣ علقت أثيوبيا مباحثات تنفيذه بعد جولتين متذرعة بأن مصر غير جادة في التوصل لاتفاق.

وواقع الأمر انه كما قرر أحد الباحثين الأثيوبيين فإن هناك شكوكاً راسخة بين العديد من الدول المشاطئة للنيل ومن الصعب محوها بجرة قلم تعود هذه الشكوك في قدر كبير منها إلى ميراث الخبرة التاريخية

التي امتزجت فيها سنوات العداء بفترات الصداقة والتعاون فحديثا اهتمت القوى الأوربية بفكرة الضغط على مصر من خلال مياة النيل فكان الغرض إنشاء قوة مسيحية كبرى في أثيوبيا تواجه القوة الكبرى الإسلامية في مصر، وبهذا أصبح هناك تراث فكري وديني وثقافي يجعل من أثيوبيا مصدرا دائما لتهديد مصر عن طريق مياة النيل، ورسخت هذه الفكرة في رأس الأثيوبيين والمصريين، وانعكست بعد ذلك في سياسة كل من الطرفين تجاه الآخر، وما زالت هذه الفكرة مستمرة وامتدادا لهذا الاتجاه يرى جول بيترز أن إسرائيل تؤمن بخط استراتيجي ثابت يرتكز على مبدأ المحيط والذي يسعى لبناء تحالف غير رسمي مع الدول الموجودة على هامش الشرق الأوسط ومن بينها أثيوبيا انطلاقا من كونها دولاً غير عربية لها تاريخ من العلاقات العدائية مع العالم العربي، وتعمل على إضعاف شوكة العالم العربي

وفي هذا السياق يمكن فهم أبعاد مقولة أفرايم سينيه في كتابه إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠ على أنه لا يمكن تقدير القيمة الاستراتيجية لأثيوبيا واريتريا دون الإشارة إلى سيطرتهما على مصادر النيل فهذه المسالة تخلق توتراً بينهما وبين مصر التي تخشى من حدوث أي تغيير هيدرولوجي في مصادر النيل يؤثر على شريان حياتها احتلت العلاقات الإسرائيلية مع أثيوبيا مرتبة متقدمة في الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا؛ حيث اعتبرت أثيوبيا بمثابة البوابة الرئيسية لها للنفاذ والتغلغل

في القارة، وموطئ قدم لتثبيت تواجدها في مدخل البحر الأحمر وأعالي النيل، لذلك عملت على تشجيع ظهور الكيانات والدويلات الصغيرة و الضعيفة حول أثيوبيا

وهدفت إسرائيل من ذلك إلى تهديد أمن مصر المائي من خلال محاولة زيادة نفوذها في الدول المتحكمة في منابع النيل وأهمها أثيوبيا التي مثلت المدخل الرئيس للنشاط الإسرائيلي في منابع النيل، وقد أوصى تقرير صادر عن قسم التخطيط بوزارة الخارجية في الكيان الصهيوني بما أسماه "معاقبة مصر" إذا استمرت في تبني موقف سلبي تجاه إسرائيل، وذلك بإجراءات مختلفة من بينها السعى لدى دول حوض النيل والمجتمع الدولي لتغيير الوضع القانوني لمسالة المياة في حوض النيل

لذا وطدت إسرائيل علاقتها الاقتصادية بأثيوبيا حتى وصل الأمر على حد احتكارها لتجارة المحاصيل ولأسواق استهلاك العديد من السلع في أثيوبيا، كما استخدمت سياسة الإغراق لاكتساح السوق الأثيوبية بمختلف البضائع والسلع، وإلى جانب إقامة العديد من المستعمرات الزراعية تحت إشراف الخبراء الإسرائيليين على غرار المزارع الجماعية الكيبوتز التعاونية الموشاف، قامت إسرائيل بتملك وإدارة العديد من المزارع من خلال الشركات الإسرائيلية مثل شركة انكودا التي تملكت ٥٠ ألف هكتار في أثيوبيا، وسعت إسرائيل بشكل مباشر لزعزعة الأمن المائي المصري من خلال إقامة العديد من السدود في أثيوبيا التي

يمكن أن تؤثر على حصة مصر من المياة الواردة إليها مما اضطر مصر في ١٧ يناير ١٩٩٠ - على سبيل المثال - إلى تحذير إسرائيل و أثيوبيا من العبث بمياة النيل، بعد تلقيها تقارير عن نشاطات إسرائيلية في أثيوبيا، وقيام الإسرائيليين باستكشاف إمكانية بناء ثلاثة سدود في أثيوبيا، فأرسلت القاهرة رسالة إلى أديس أبابا عبر ليبيا في يناير ١٩٩٠ تفيد بأن القاهرة لن تسمح بأي محاولة لإعاقة مجرى نهر النيل وطلبت الخارجية المصرية من الحكومة الأثيوبية توضيحا لتأثير السدود التي تبنيها على بحيرة تانا على تدفق المياة بمعدلاتها الطبيعية على النيل الأزرق، وجاء الرد بعدم تأثير هذه السدود.

ونشرت مجلة لاكسبريس الفرنسية في عددها الصادر في ١١ أغسطس ١٩٩١ أن تل أبيب عرضت على أثيوبيا مشروع بناء سدود على نهر النيل تقديرًا منها للدور الإيجابي في ترحيل يهود الفلاشا، وفي عام ١٩٩٧ أعلنت شركة ناحال الإسرائيلية المسئولة عن تطوير وتخطيط الموارد المائية في إسرائيل أنها تقوم بمشاريع وأعمال في أثيوبيا لحساب البنك الدولي وفي الفترة التي واكبت عقد دول حوض النيل مؤتمراً في الإسكندرية قام أفيجدور ليبرمان وزير خارجية إسرائيل بجولة تشمل بعض دول منابع النيل، بدأت في أثيوبيا في ٩/٢/ ٢٠٠٩.

وكان سعي السياسة المصرية لمحاصرة الآثار السلبية للمخططات الإسرائيلية لزعزعة أمن مصر المائي أحد محددات السياسة مصر

المائية تجاه أثيوبيا.

كما ألقت بنية وطبيعة التفاعلات في النظام الدولي ظلالها على السياسة المصرية تجاه أثيوبيا فشهدت دول حوض النيل في فترة الثمانينات حالة من عدم الاستقرار التي كانت جزء من مناخ وأساليب الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي وبالتالي سادت العلاقات بين مصر وأثيوبيا العديد من التعقيدات في التسعينات.

كما استثمرت الدبلوماسية المصرية الظروف الدولية المواتية لعقد إطار التعاون بين مصر وأثيوبيا ١٩٩٣ وإن كان البعض يأخذ على الدبلوماسية المصرية أنها فوتت عقد اتفاق كامل ونهائي مع أثيوبيا في السنوات الأولى مما سمي آنذك النظام العالمي الجديد عام ١٩٩١ فلم يعقد الاتفاق إلا عام ١٩٩٣.

الفصل الثالث

الوضع المائى المصرى

ويضم الموضوعات التالية :

- مصر فى خطر
- موارد مصر المائية
- نـهر النيل أمن قومى لمصر
- مياة نـهر النيل حياة أو موت لمصر

مصر في خطر

يتراوح معدل هطول الأمطار ما بين ٤٠٠ ملم في العام في الشمال إلى أكثر من ١٠٠٠ ملم في العام في أقصى الجنوب ،وتقدر كمية الأمطار بحوالي ١٠٠٠ مليار متر مكعب في العام لا يستفاد إلا من أقل من ١ % منها ويذهب الباقي هدراً، وتقسم مصادر المياة في السودان إلى ثلاثة أقسام كالآتي :

أ. مياه نهر النيل و روافده :ويشكل أكبر وأهم مصدر للمياه السطحية في السودان ، ويبلغ معدل إيراد نهر النيل وروافده ٨٤ مليار متر مكعب موزعة كالآتي :

١. النيل الأزرق عند الخرطوم ٥٠ مليار متر مكعب .

٢. النيل الأبيض ٢٢ مليار متر مكعب (بحر الجبل والسوباط) .

٣. نهر عطبره ١٢ مليار متر مكعب (شمال الخرطوم)، ولقد حددت اتفاقية عام ١٩٥٩ م نصيب السودان من مياه النيل ب ١٨.٥ مليار متر مكعب .

ب. المياه الجوفية مقدره بأربعة مليار متر مكعب٠

ج. الأودية والأنهار الموسمية ستة مليار متر مكعب وتقدر جملة الموارد المائية المتاحة حالياً بـ ٣٠.٥ مليار متر مكعب ومعظمها تقع خارج النطاق الجغرافي للسودان وفي مناطق مفتوحه لاحتمالات التدخل

الأجنبي كمنطقة البحيرات العظمى او مناطق صراع إقليمي قائم أو محتمل في القرن الأفريقي وتتزايد احتمالات استخدام المياه كسلاح في هذه الصراعات .

الموارد المائية المتاحة فى مصر.

تعتمد مصر على النيل اعتماداً كبيراً في توفير مواردها المائية ، ويبلغ إجمالي الموارد المائية في مصر حوالي ٧٢ مليار متر مكعب تقريباً مفصلة كالآتي : (المياه السطحية ٥٥.٥ مليار متر مكعب - المياه الجوفية ٧.٤ مليار متر مكعب - مياه التحلية ٠.٠٥ مليار متر مكعب - مياه معالجة الصرف الزراعي والصحي ٩.١٠ مليار متر مكعب) ومع ازدياد السكان والتوسع في الأراضي الزراعية وثبات الموارد المائية ستتشهد مصر ملامح أزمة مائية تزداد عاماً بعد عام ، ويتوقع أن يصل العجز المائي في مصر إلى ٤٩ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٥ م وإلى ٩٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٥٠ م و بمعيار متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً فقد دخلت مصر والسودان إلى ما دون حد الأمن المائي منذ عام ٢٠٠١ م.

وكان خبراء مصريون في مجال المياة، أكدوا أن الدول التي وقعت علي الاتفاقية الإطارية، هي الأخطر علي حصة مصر من مياة النيل، مرجعبن ذلك إلي أن أثيوبيا تتحكم وحدها فيما يقرب من ٨٥% من حصة مصر

من مياة النيل، في حين تتحكم كل من أوغندا وتنزانيا في بحيرة فيكتوريا التي تسهم بما يقرب من ١٥ % من حصة مصر من المياة؛ حيث تصب أغلب الفروع في بحيرة فيكتوريا عبر كل من أوغندا وتنزانيا، أما خطورة رواندا فتأتي في أنها ترفع شعار بيع المياة لمن يدفع أكثر.

وأن بوروندي والكونغو لا تتحكمان في نهر النيل، أما كينيا فهي أقل الدول تحكماً،وأن الضرر من توقيع هذه الاتفاقية سيقع علي مصر بشكل أساسي، وأن آثاره قد تظهر بعد ٥٠ عاماً، خاصة أن أثيوبيا تتوسع في إقامة السدود والمشروعات المائية بها، وهذا الأمر يعد خصماً من حصة مصر السنوية من مياة النيل والتوقيع المنفرد لدول المنابع علي الاتفاقية الإطارية سيؤدي إلي تناقص حصة مصر من مياة النيل، مضيفين أنه لا يمكن التنبؤ بنسبة هذا التناقص في الوقت الحالي، لكن نقصان متر مكعب واحد من المياة ليس في صالح مصر.

ولقد شن رئيس الوزراء الأثيوبي هجوما عنيفا ضد مصر بسبب أزمة مياة نهر النيل وقال إن علي مصر أن توقف بلطجتها حسب تصريحاته المستفزة فيما يتعلق بعزم بلاده بناء السدود علي نهر النيل وأكد رفضه للتهديدات المصرية فيما يتعلق ببناء السدود علي نهر النيل.

وقال لقد بدأ عهد جديد في حوض النيل وأضاف أن بعض الناس في مصر لديهم أفكار قديمة وبالية تقوم علي افتراض أن مياة نهر النيل تخص مصر، وأن مصر لديها الحق في تقرير من يحصل علي تلك المياة، وأن الدول المتواجدة في الجنوب وهي دول المنبع غير قادرة علي استخدام مياة نهر النيل لأنها دول غير مستقرة وفقيرة وتابع رئيس الوزراء الأثيوبي: هذه الظروف تغيرت، وأكد أن بلاده تتمتع بالاستقرار رغم انها لا تزال دولة فقيرة، ولكنها قادرة علي تغطية الموارد الضرورية لبناء ما تشاء من البنية الأساسية والسدود علي نهر النيل وترك زيناوي الباب مفتوحا أمام الحل الدبلوماسي بقوله إن إنهاء الأزمة يأتي من خلال الجهود الدبلوماسية للتوصل إلي حل يرضي جميع الأطراف وكانت أثيوبيا أعلنت عن افتتاح أكبر سد مائي على بحيرة تانا، التي تعتبر أحد أهم موارد نهر النيل، وذلك في سابقة خطيرة تشير إلى نية دول منابع النيل في تصعيد مواقفها ضد مصر ويقع سد بليز فى ولاية أمهرة الواقعة على بعد ٥٠٠ كيلو من العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وتتكلف ٥٠٠ مليون دولار، وقالت أثيوبيا أنه سيولد المزيد من الطاقة الكهرومائية باستخدام الموارد المائية لبحيرة تانا، لافتة إلى أنها المرة الأولى التى تستغل فيها أثيوبيا نهر النيل، والذى تشاركها فيه ثماني دول أفريقيا.

النيل أمن قومى لمصر

رسالة بالغة الأهمية لأثيوبيا ينبغى أن تستوعبها وهى أن المياة قضية أمن قومى لمصر وأكثر من أمن إسرائيل القومى لأن المساس بها يعنى شروع فى إبادة ٩٠ مليون مصرى وبالتالى فإن الضربات الاستباقية لن تجد إلا كل تأييد من جميع دول العالم المتحضر.

فى تصرف نراه غير مبرر قامت إسرائيل بضرب مصنع للأسلحة فى الشقيقة السودان تحت زعم أنه يمكن أن يهدد أمنها القومى فى حال تهريب أسلحته إلى قطاع غزة تحت حكم حركة حماس والذى يرعاه الحكم الإسلامى فى السودان فالأمن القومى لإسرائيل لا يعتمد على ردع العدوان بأقوى منه ولكنه يعتمد على الضربات الوقائية الاستباقية لكل ما يمكن أن يتطرق إليه الشك – مجرد الشك – فى أنه يمكن أن يهدد أمنها القومى والذى تكرر فى ضرب المفاعل النووى العراقى وقافلة محملة بالأسلحة للسودان أيضاً على ساحل البحر الأحمر فالفكر فى الضربات الاستباقية يتم تدريسه فى جميع الأكاديميات العسكرية لأن من فى موقف الهجوم أفضل كثيرا من مثيله فى موقف الدفاع.

وعلى الرغم من زيارة الرئيس المنتخب ثم رئيس الوزراء وبعثات شعبية ودبلوماسية لأثيوبيا ومشاركة على أعلى مستوى فى مراسم دفن الرئيس الأثيوبى الراحل مليس زيناوى إلا أن خليفته هيلا مريام دأب على التصعيد مع مصر خلال الفترة الماضية معترضاً على اعتبار مصر

أن مياة نهر النيل قضية أمن قومى ومطالبته بأن تكون فقط مجرد اختلافات على حصص مياة فى بلد مثل أثيوبيا تعانى من تخمة فى الأمطار ومواردها المائية المتجددة تتجاوز ١٢٣ مليار م٣ سنويا مقابل بلد مثل مصر لا تتمتع ٩٧ % من مساحتها بأى أمطار وتقتصر مواردها المائية على حصتها من مياة نهر النيل بنسبة ٩٠ %وفيضانه بالإضافة إلى حصة غير متجددة من المياة الجوفية لا تتجاوز ٥ مليارات م٣ سنوياً قاربت على النضوب مما يدفعها إلى استخدام حصتها من مياة نهر النيل عدة مرات بتدوير وإعادة استخدام المياة التى تروى بها أراضيها لتصبح مياة صرف زراعى فتعيد استخدامها مرة ومرات بسبب النقص الشديد فى المياة العذبة فى البلد الذى أصبح صحراوياً بسبب نقص هذه المياة، يحدث هذا فى مصر مقابل أثيوبيا التى تصنف على أنها نافورة المياة بمعدلات أمطار تصل إلى ١١٠٠ملم ولمدة تسعة أشهر متتالية و١٢ نهراً و٨ أحواض أنهار وبحيرات عذبة ومستنقعات وفواقد مياة عذبة تترك بدون ترويض أو استقطاب وترفض حتى أن نقوم باستقطابها لصالح مصر وأثيوبيا فكيف لبلد مثل هذا يمكن أن يؤمن بأن المياة قضية أمن قومى لمصر؟ فدولة كبيرة مثل مصر ذات حضارة عريقة قامت على ضفاف نهر النيل لا تتجاوز مواردها الحقيقية أكثر من ٦١.٥ مليار م٣ تقسم على ٩٠ مليون نسمة ليصبح نصيب الفرد رسمياً من المياة العذبة

لا يتجاوز ٦٧٥ م٣ سنويا أى أقل من حد الندرة البالغ ألف م٣ للفرد سنوياً وقريباً من حد الندرة المتفاقمة بمعدل ٥٠٠ م٣ للفرد سنويا.

ونجد أن نصيب الفرد من المياة العذبة فى أثيوبيا يتجاوز ١٨٧٥ مترا مكعباً فى السنة أى ضعف حد الندرة وثلاثة أضعاف نصيب الفرد فى مصر وأن نسبة المساحات هناك التى تتمتع بسقوط الأمطار عليها وكذلك الأراضى الزراعية التى تتمتع بالمياة العذبة تتجاوز ٧٥% من مساحة أثيوبيا مقابل ٥% فقط من مساحة مصر، وبالتالى تكون مساحة الأراضى القاحلة فى أثيوبيا لا تتجاوز ٢٥ % من مساحتها مقابل ٩٥ % من مساحة مصر وأثيوبيا تملأ الدنيا صراخاً خاصة بين دول أوروربا وأمريكا الشمالية بأن مصر والسودان تحصلان على ٩٠% من المياة الجارية بين ضفتى نهر النيل بينما تحصل أثيوبيا على ١٠% فقط وللأسف تجد من يصدقها فى وسط الإهمال المصرى وعدم الرد الإعلامى على ما تدعيه أثيوبيا بأن أثيوبيا تستأثر على ٩٠% مما يسقط عليها من أمطار تستغله فى الزراعات النظيفة والعضوية الخالية من التلوث والمبيدات التى تغسل أراضيها دورياً وتشحن بالمليارات من الأمتار المكعبة من المياة الجوفية وهى التى جعلتها تتربع على قمة الدول الأفريقيا المنتجة والمصدرة للأغذية والمنتجات العضوية فكيف تطالب أثيوبيا باستبعاد حصتها من الأمطار التى تسقط فى حوضى النيل الأزرق ونهر عطبرة من التقسيم مع جيرانها خاصة وأن ٩٣% من زراعاتها

هى زراعات مطرية عضوية وأن ١٠٠% من ثروتها الحيوانية والتى تتجاوز ١٠٠ مليون رأس هى نتاج لهذه الأمطار وما تنبته من مراع طبيعية ومروج تمتد لمساحات شاسعة ولا تكلفها مثل مصر زراعات للأعلاف تستحوذ على نصف مساحات أراضيها الزراعية من أجل ٨ ملايين رأس ماشية هى كل ثروة مصر الحيوانية بل إن أراضينا الزراعية المحدودة التى لا تتجاوز ٨ ملايين فدان تستهلك ٨٠% من حصتنا من مياة النيل ومع ذلك نعانى من فجوة غذائية عميقة تصل إلى ٦٠% من احتياجاتنا من الغذاء ونستورد القمح كأكبر مستورد له فى العالم بكميات وصلت إلى ١٠.٥ مليون طن سنويا ثم الذرة ونحن رابع أكبر مستورد لها فى العالم بكميات ٥.٢ مليون طن سنويا وفجوة فى زيوت الطعام تبلغ ٩٢% وفى العدس ٩٩% والفول ٧٠% والسكر ٣٢% واللحوم ٦٠% والألبان الجافة ٥٠% وفى المقابل نجد أن أثيوبيا دولة مصدرة للحوم والأغذية والبن والذرة ولا تتجاوز فجوتها الغذائية ٢٠% فقط وتمتلك ٢٥ مليون فدان من الأراضى الخصبة وتؤجر حتى الآن ٥ ملايين فدان لمستثمرين أجانب لزراعات الوقود الحيوى ولإسرائيل فيه نحو ٤٠٠ ألف فدان ولديها طلبات تخصيص لأراض زراعية جديدة تبلغ ١٥ مليون فدان من مستثمرين غربيين بسبب وفرة ما تمتلك من أراض زراعية ومياة ومع ذلك تملأ الدنيا صراخا بأن مصر تأخذ مياةها فهناك ٥٧ شركة أجنبية تستثمر حاليا فى

أثيوبيا فى إنتاج الوقود الحيوى وتريد أن تتحول إلى الزراعة المروية وبالتالى تطلب المزيد من المياة الجارية من نهر النيل ليس لإنتاج الغذاء لجوعى أثيوبيا بل من أجل إنتاج الوقود الحيوى للأثرياء الأجانب.(١)

ووفقا للأرقام التي أعلنتها وزارة الري والمؤتمر العربي الأخير للمياة فإن العجز في المياة في مصر سيصل إلى ١٨ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠١٥، وإلى ٣٢ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٣٠، ويتوقع الخبراء نشوب حرب على المياة، خاصة أن إسرائيل وصل نصيب الفرد من المياة فيها إلى ٤٠٠ متر مكعب؛ مما سيدفعها لعمل أي شيء لسد هذا العجز من موارد المياة في مصر.

نهر النيل لمصر حياة أو موت

الزراعة من أهم المصادر الرئيسية فى الدخل القومي وتعتبر عنصر أمن وأمان للشعوب فمن لا يملك قوته لا يملك حريته والله سبحانه وتعالى هيأ لنا طبيعة جغرافية جعلتنا في مصاف الدول الغنية ،ولكن على مدار الحكومات المتعاقبة بدأ نجم الزراعة في الأفول بسبب سياسات خاطئة أودت بنا إلى جب عميق ، فأزمة مياة الرى كابوس يهدد

---

١) عن مقال ـ أ.د نادر نور الدين محمد ـ بتصرف

الفلاحين فى مصر وأى تلاعب فى حصة مصر من مياة النيل معناه نقص حصة المواطن المصرى فى مياة الشرب ولم تكن أزمة المياة وليدة اليوم ولكن تضرب فى أعماق التاريخ وعبارة ان النيل لمصر حياة أو موت ذكرها مصطفى النحاس فى رسالته إلى تشمبرلين وزيرالخارجية البريطاني احتجاجاً على اتفاقية مياة النيل ووصف قضية المياة بمسألة حياة أو موت بالنسبة لمصر وموضوع أن النيل لمصر حياة أو موت لا يحتاج لتوضيح فهو لا يحتاج لذلك حيث بلا ماء فلا حياة ووصلت بعض الخلافات حول تقسيم المياة بين دول حوض النيل درجة وصفها مسئول مصري بأنها بمثابة إعلان حرب ولا يتوانى مسئولون وخبراء مصريون عن استخدام تعبير الحرب في مواجهة أية أحاديث تتردد عن إعادة توزيع حصص دول حوض النيل من مياة، فالأمرخطير جداً ويرقى إلى إعلان حرب ولقد رفضت مصر الموافقة على توقيع الإطار القانوني والمؤسسي لمبادرة مياة النيل بدون وجود بند صريح يحافظ على حقوقها التاريخية في مياة النيل ومصر اشترطت للتوقيع على الإطار القانوني أن تتضمن الاتفاقية نصاً صريحاً يتضمن عدم المساس بحصة مصر وحقوقها التاريخية في مياة النيل إضافة إلى ضرورة أن يتضمن البند الخاص بالإطار المسبق أي مشروعات تقوم بها دول أعالي النيل،اتباع إجراءات البنك الدولي في هذا الشأن صراحة وأن يتم إدراج هذه الإجراءات في نص الاتفاقية وليس في الملاحق

الخاصة بها كما أن مصر اشترطت أيضاً في اجتماع دول حوض النيل بالكونغو أن تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود الاتفاقية أو الملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية،وفي حالة التمسك بالأغلبية فيجب أن تشمل دولتي المصب مصر والسودان لتجنب انقسام دول الحوض ما بين دول المنابع التي تمثل الأغلبية ودولتي المصب اللتين تمثلان الأقلية كما أن المفاوضات التى تتبعها اتجاه مصر بوضع مشروعات اقتصادية وتنموية لدول المنبع، ضمن ما يسمى بمبادرة حوض النيل، تكلفت ٢١١ مليون دولار لكن ذلك لم يأت بعائد إيجابي على مصر، فدول المنبع تعتبر الاتفاقيات التاريخية التي تنظم حصة مصر من مياة النيل ظالمة لهذه الدول ويجب تعديلها وتقترح مصر تشكيل لجنة رباعية مكونة من مصر والسودان وأثيوبيا وإحدى دول الهضبة الاستوائية وخبيرين من الهيئات الدولية لإيجاد صيغة مناسبة للاتفاقية التي تمسكت دول الحوض بالتوقيع على إطار لها خلال ستة أشهر على أن يتم رفعها للمجلس الوزاري لاعتمادها وإقرارها ويقول وزير الري إنه بالرغم مما حدث في الكونغو فإن مشروعات التعاون المشترك مع دول الحوض سوف تستمر وكذلك المساعدات باعتبارها ضمن محطات التفاوض، وأن القاهرة سوف تستوعب رغبات دول حوض النيل بما يضمن في ذات الوقت مصلحة مصر، وأن دول الحوض السبع ستعلن موقفها من الاقتراحات المصرية وأن الوضع الحالي لايضيرها، فالقاهرة

موقعة على اتفاقيات ملزمة لجميع دول الحوض بما فيها السودان ومنذ استقلال دول حوض النيل تثور مطالب بين حين وآخر من جانب حكوماتها بإعادة النظر في اتفاقيات قديمة، باعتبارها تمت إبان وقوع هذه الدول تحت الاستعمار وأن هناك حاجة لدى بعض هذه الدول خاصة كينيا وتنزانيا لموارد مائية متزايدة بل إن تنزانيا أعلنت منذ استقلالها عدم اعترافها بهذه الاتفاقيات من الأصل، فيما كانت القاهرة تتمسك دائما بالدعوة إلى احترام الاتفاقات التاريخية كي لا تتحول القارة الأفريقيا إلى فوضى، كما سعت مصر إلى الدخول في تعاون فني واقتصادي مع هذه الدول، خاصة مع إدراكها لوجود تدخلات من قبل قوى خارجية وبالتحديد من قبل إسرائيل والولايات المتحدة لدفع المنطقة إلى حافة الصدام ويقول الخبراء إنه بالرغم من محاولات التهدئة التي تتبناها القاهرة إلا أن هناك خطورة كبيرة في الأمر في ظل ما يتردد عن حروب المياة القادمة في المنطقة، مؤكدين أن مبادرات التعاون مع دول حوض النيل ليست سوى مسكنات ومهدئات في ظل تزايد الاحتياج الفعلي من جانب هذه الدول للمياة، إضافة إلى العبث الصهيوني والغربي في هذا الملف الاستراتيجي لاتخاذه أداة لابتزاز مصر والضغط عليها، مشددين على أن تأمين مصر لمواردها المائية يشكل على الدوام أحد التحديات المباشرة للأمن القومي المصري وحذر خبراء مصريون في مجال المياة من خطورة إنشاء مثل هذه السدود

علي حصة مصر من مياة النيل، واصفين إنشاءها بالسابقة الخطيرة التي ستدفع دول حوض النيل الأخري إلي أن تحذو حذو أثيوبيا وتقوم بإنشاء سدود دون الرجوع إلي مصر.

الفصل الرابع

سدود أثيوبيا

ويضم الموضوعات التالية :

- سدود أثيوبيا
- أهمية السدود لأثيوبيا
- قواعد القانون الدولى المنظمة للاستخدام غير الملاحى
- قواعد القانون الدولى لحقوق الدول المتشاطئة
- الوضع القانونى لمشروع السد
- تنظيم استغلال مياة النيل
- ملاحظات على معاهدة تنظيم استغلال المياة
- الاتفاقيات المائية بين مصر وأثيوبيا

سدود أثيوبيا

نشطت أثيوبيا فى الفترة الأخيرة فى بناء السدود لتنظيم رى أراضى تزعم أنها تحتاج لرى بينما أرضها تروى بانتظام طوال العام بلا مشاكل مائية كما تزعم أنها تحتاج للكهرباء لتبيعها وتجنى من وراءها ملايين الدولارات لدعم الاقتصاد الأثيوبى ولرفع مستوى معيشة مواطنيها بينما المعلومات الاستخباراتية كشفت الأصابع الخفية لإسرائيل فى النوايا الأثيوبية وان كان الموضوع فى حد ذاته ليس بجديد ومن هذه السدود :-

- سد فنشا بقدرة ٤ ميجاوات على فنشا النيل الأزرق لاستخدامه فى الري.
- سد جيلجل جب ١ بقدرة ١٨٠ ميجاوات على نهر جيلجل جب بتكلفة ٣٣١ مليون دولار.
- سد تاكيزي بقدرة ٣٠٠ ميجاوات على نهر تاكيزي عطبرة بتكلفة ٣٦٥ مليون دولار.
- سد بيليس بقدرة ٣٤٦ ميجاوات على بحيرة تانا، النيل الأزرق لرى ١٤٠٠٠٠ هكتار من الأراضى الزراعية.
- سد جيلجل جب ٢ بقدرة ٤٢٠ ميجاوات مقام على نهر أومو وبتكلفة ٣٧٠ مليون يورو.

- سد جيلجل جب ٣ بقدرة ١٨٧٠ ميجاوات وعلى نهر أومو بتكلفة ١.٥٥ مليار يورو ولكن هذا السد يواجه بانتقادات بيئية شديدة.

- فينشا أمرتي نيسيبقدرة ١٠٠ ميجاوات على نهر فينشا النيل الأزرق بتكلفة ٢٧٦ مليون دولار.

- هاليلي وورابيس بقدرة ٤٠٠ ميجاوات على نهر أومو بتكلفة ٤٧٠ مليون يورو.

- جيلجل جب ٤ لانتاج ٤٠٠٠ ميجاوات على روافد نهر أومو9بتكلفة ١.٩ مليار دولار بليون دولار.

- شيموجا ييدا لانتاج ٢٧٨ ميجاوات على روافد نهرالنيل الأزرق، بالقرب من ديبري ماركوس.

- سد كنال داوا ٣ بقدرة ٢٥٦ ميجاوات ويقع بين أورومو ودولة الصومال بتكلفة ٤٠٨ مليون دولار.

- والسد موضع الخلاف الحالى بين مصر وأثيوبيا وهو سد النهضة أو سد الألفية الكبير (بالأمهرية: هداسي جاديب) هو سد أثيوبي قيد البناء يقع على النيل الأزرق بولاية بني شنقول- قماز بالقرب من الحدود الأثيوبية-السودانية ويبعد عنها حوالي ٢٠-٤٠ كيلومتراً وعند اكتمال إنشاءه يصبح أكبر سد كهرومائي في القارة الأفريقيا، والعاشر عالمياً في قائمة أكبر السدود إنتاجاً للكهرباء وتتجاوز تكلفته أربع مليارات دولار وهو واحد من ثلاثة سدود تُشيد لغرض توليد الطاقة

الكهرمائية في أثيوبيا ويوجد قلق لدى خبراء مصريون بخصوص تأثيره على تدفق مياه النيل وحصة مصر منها وكانت الدول المتشاطئة على نهر النيل سابقاً مستعمرات لدول أجنبية ثم حصلت هذه الدول على حريتها وظهرت أولى الاتفاقيات لتقسيم مياه النيل عام ١٩٠٢ م في أديس أبابا وعقدت بين بريطانيا بصفتها ممثلة لمصر والسودان وأثيوبيا، ونصّت على عدم إقامة أي مشروعات ـسواءٌ على النيل الأزرق،أو بحيرة تانا ونهر السوباط، ثم اتفاقية بين بريطانيا وفرنسا،عام ١٩٠٦ ،وظهرت عام١٩٢٩ اتفاقية أخرى، وهذه الاتفاقية تتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياة النيل،وأن لمصر الحق في الاعتراض في حالة إنشاء هذه الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده وهذه الاتفاقية كانت بين مصر وبريطانيا التي كانت تمثل كينيا وتنزانيا والسودان وأوغندا لتنظيم استفادة مصر من بحيرة فيكتوريا وتم تخصيص نسبة ٧.٧٪ من تدفق للسودان و٩٢.٣٪ لمصر.

السدود والطاقة الكهرومائية فى أثيوبيا

تعتبر أثيوبيا نفسها قوة أفريقية بسبب إمكاناتها العالية لتوليد الطاقة الكهرومائية وقد تم تسخير جزء صغير من هذه الإمكانات حتى الآن في عام ٢٠٠٩، كان أقل من ١٠٪ من الأثيوبيين يستطيعون الحصول على الكهرباء وكانت تُعاني من انقطاع التيار الكهربائي ومن أجل التغلب

على هذا الوضع، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج طموح لبناء السدود وقد تكفلت بثلاث محطات لتوليد الطاقة الكهرومائية بسعة مجتمعة ١.١٨ جيجا وات، وليتم التجهيز لها عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ فقط أكثر من مضاعفة القدرة المركبة السابقة للبلاد بدأت أكبر محطة كهرومائية في أثيوبيا، بيليس ، العملية الأولى لها في مايو ٢٠١٠ وقد تم توقيع عقود أيضاً لبناء خمس سدود كبيرة أخرى وبمجرد الانتهاء، الذي من المتوقع أن يكون تقريباً عام ٢٠١٥، فإن هذه السدود كفيلة بزيادة القدرة المركبة من أقل من ١ جيجاوات عام ٢٠٠٨ جيجاوات إلى أكثر من ١١ جيجاوات ومن المتوقع بناء المزيد من السدود الكبيرة في الخطة الرئيسية التي تهدف لزيادة الطاقة الإنتاجية الى ١٥ جيجاوات في حين أن هذه الزيادة هائلة، إلا أنه يعادل تقريباً قدرة جميع محطات توليد الكهرباء في البرتغال والطلب على الطاقة في أثيوبيا مُقيد بسبب الفقر، وبالتالي فإن خطط البلاد لتصدير الطاقة إلى السودان وكينيا وجيبوتي واليمن ومصر مُقيدة حتى فوائد السدود لا تقتصر فقط على الطاقة الكهرومائية والعديد من السدود هي سدود متعددة الأغراض تم تصميمها لتوفير المياة لأغراض الري والسيطرة على الفيضانات ومع ذلك، من المتوقع أن تكون الفائدة الرئيسية من السدود هي توليد الطاقة الكهرومائية.

وبناء السدود الكبيرة يستلزم الكثير من التكاليف الملموسة وغير الملموسة فالتكلفة المالية نفسها بالفعل كبيرة كما أن إعادة التوطين تُضاف إلى التكاليف الاجتماعية للسدود الترسيب والتآكل دون رادع وتجمعات المياة العليا من الأنهار يقلل من العمر الافتراضي للخزانات كما تُفرض التكاليف البيئية على مجتمعات دول المصب من السدود في أثيوبيا.

وتهدف أثيوبيا إلى التحكم فى مياه النيل وهناك مقولة منذ الاحتلال الإنجليزى هى أن من يتحكم فى النيل يستطيع التحكم فى مصر، والظروف السياسية بعد الثورة شجعت أثيوبيا على زيادة السعة لأقصي درجة للاستفادة من الموقف، لكن التحرك المصرى كان بطيئاً وعليه يجب تقديم اقتراح بأن يكون السد أقل وأعتقد انه أحد الحلول. لكن يجب ألا يشمل ذلك فقط، بل يشمل تعهداً من أثيوبيا بعدم استخدام المياه فى الزراعة وأن أى مشروع فى المستقبل يجب اخطار مصر به مسبقاً قبل البدء فى انشائه،وهذه الأمور يجب تسويتها عن طريق التفاوض ويجب أن توجد التزامات دولية فى هذا الشأن لكن هذا لابد أن يتم في منتهى السرعة.

هل أثيوبيا فى حاجة ملحة لهذا السد؟

أثيوبيا ليست في حاجة للسد وإنما في حاجة لتوليد الكهرباء ويمكن أن تأتي عن طريق محطات لسدود قليلة الارتفاع أو إنفاق علي نحو ما قامت به في منطقة نفق تانا بليز وهناك بدائل تكمن في أن يتم اتفاق بين مصر ودول البحيرات الاستوائية للعمل علي زيادة مورد مصر المائي من منطقة بجر الجبل والنيل الأبيض بالإضافة إلي الانتباه إلي كميات المياة المهدرة من مياة غزيرة في حوض بحر الغزال خلال عبور المياة من منطقة السودان الجنوبي.

ولكن مازاد المشكلة تعقيداً ما أعلنه وزير الري بالسودان الجنوبي أنه سيوقع علي اتفاقية عنتيبي مع باقي دول المنبع وتوقف مشروع قناة جونجلي الذي كان سيوفر لمصر نحو ٤ مليارات متر مكعب سنوياً مما زاد الموقف تعقيداً إضافة إلي تراجع الرئيس الأثيوبي عن ما أعلنه في القاهرة بعد ثورة يناير أنه لن يتم التوقيع علي اتفاق عنتيبي إلا بعد وجود رئيس وبرلمان مصر ثم سيتم عرضه علي البرلمان الأثيوبي ولكن قامت أثيوبيا منذ أكثر من عام بإنشاء السد بنسبة ٢٠ % من حجم المنشأ دون انتظار لتقرير اللجنة الثلاثية كما بدأت في اتخاذ الاجراءات لعرضه علي البرلمان الأثيوبي ولكن هل تستطيع أثيوبيا أن تمنع تدفق مياة نهر النيل؟!

لا تستطيع لأن كمية الأمطار الغزيرة التي تسقط علي أثيوبيا لابد أن

تنجرف وطبيعة الانحدار لصالح استمرار تدفق المياة إلي الشمال في اتجاه السودان ومصر كمصب والمياة سوف تصل طالما أن هناك أمطاراً وطبيعة جيولوجية علي هذا النحو لابد أن تصل ولكن بناء مزيد من السدود مثل النهضة أو مايل أو نادال علي حوض النيل الأزرق سوف يقلل إيرادات مصر المائية ولكن لن يمنعها وإذا حدث يمكن تدخل الوساطة وليس التحكيم الدولي لأنه لا يوجد قانون دولي للمجاري المائية العابرة للحدود ولكن يوجد اتفاق اطار عام تمت الموافقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٩٧ ينص في حالة وجود نزاع في مناطق المجاري المائية العابرة أن يتم اللجوء لقواعد الاستغلال المنصف والعادل وعدم الضرر والتعاون بحسن النية والحفاظ علي البيئة.

<u>أهمية السدود لأثيوبيا</u>

وعن أهمية السدود التي تنوي أثيوبيا إقامتها فهى تمثل حلماً أثيوبياً قديماً للتحكم في مياة النيل الأزرق، وتحقيق أرباح من خلال تصدير الطاقة الكهربائة للدول المجاورة، وأن تصبح أحد المصادر الرئيسية للدخل القومي بالعملة الصعبة للمساهمة في نقلة اقتصادية واجتماعية لأثيوبيا تعظيم دورها السياسي فى القرن الأفرقي وحوض النيل كمنتج رئيس للطاقة في المنطقة فصافي ربح سد مندايا وحده يصل ٧ مليار دولار من خلال انتاج الكهرباء وتصديرها إلي دول الجوار،وقد تزيد الأرباح عن ذلك كثيراً لسد النهضة الذي يفوق سد مندايا في السعة

وفي انتاج الكهرباء ولكن لن تكون هناك جدوي اقتصادية لهذه السدود بدون مباركة مصر والسودان لهذا المخطط وشرائهما جزءاً كبيراً من كهرباء هذه السدود ولا يتوفر لأثيوبيا حالياً، البنية الأساسية والشبكات اللازمة لاستيعاب ونقل واستخدام معظم الكهرباء الناتجة عن هذه السدود بدون مشاركة مصر والسودان حيث لا يوجد مستخدم آخر لهذه الكميات الضخمة من الكهرباء إلا من خلال نقلها عبر أراضي السودان أو مصر وعدم مشاركة مصر والسودان سيؤدي حتماً إلي تعطيل مخطط انشاء السدود الأثيوبية علي الأقل حتي يتم استكمال البنية التحتية الأثيوبية الكافية لاستيعاب كميات الكهرباء الضخمة التي ستولدها هذه السدود، وقد يستغرق ذلك عدة عقود مع العلم أن التحرك المصري الدولي والاقليمي نحو قضية السدود كان قد بدأ بالفعل منذ النصف الثاني من العام المنقضي وقد رفضت مصر دراسات الجدوي لهذه السدود لعدم الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية علي دولتي المصب كما تم ارسال ملاحظات مصر علي الآثار السلبية لهذه السدود إلي سكرتارية مبادرة حوض النيل، وإلي المكتب الفني لحوض النيل الشرقي، وإلي البنك الدولي والسوق الأوروبية، والاستشاري الكندي لمبادرة حوض النيل، والمكتب الاستشاري النرويجي الذي يقوم بدراسات الجدوي ودراسات تصميم لسدود والاستمرار في الحوار مع المانحين ومع الصين توضيحاً للآثار السلبية العديدة لهذه السدود

وتأثيرها العنيف علي كل من مصر والسودان وأن هذا الموقف ليس ضد التنمية في أثيوبيا بل حماية لحقوقنا المائية ومستقبل أمتنا.

إن الاعتبارات السياسية كثيراً ما تكون لها الغلبة على الاعتبارات القانونية، حيث تلعب دوراً لا يستهان به في زيادة حدة الخلافات بين الدول المشتركة في حوض النهر لذا، فإن ما تقوم به أثيوبيا من إنشاء لسد النهضة،وما يقترن به من مخاوف مشروعة لكل من مصر والسودان، في ضوء الدراسات التي تشير إلى ما سيلحق بهما من آثار سلبية، أهمها العجز المائي في حصة مصر، وانخفاض القدرة الإنتاجية من الكهرباء المولدة من السد العالي وخزان أسوان، يستدعي بيان الوضع القانوني لنهر النيل عبر نقطتين، تركز أولاهما على أهم القواعد التي تحكم استخدام الأنهار الدولية في غير أغراض الملاحة، وتركز الأخرى على الوضع القانوني لنهر النيل، وحقوق الدول المشاطئة عليه.

قواعد استخدام الأنهار الدولية فى غير أغراض الملاحة:

لاشك في أن استغلال الأنهار الدولية، وتحديد حصص الدول المشاطئة للنهر، يتعين أن يتما وفقاً للأحكام العامة للقانون الدولي المكتوبة أوالمستقرة عرفاً، ما لم تكن هناك اتفاقيات خاصة ثنائية أو جماعية بين دول مجري النهر تنظم هذه الأمور، حيث تكون لها الأولوية في التطبيق،أخذاً بمبدأ أن الخاص يجب العام، والتزاماً بمبدأ قدسية

العهود والمواثيق ولما كان الواقع يشير إلى اختلافات لا حصر لها في الظروف والأحوال والاعتبارات المحيطة بكل نهر دولي عن سواه من الأنهار الدولية، بحيث إن كل نهر منها يعد نموذجاً فريداً في ذاته، وإن تشابه في بعض الجوانب مع غيره، فيكون من البديهي ألا تكون هناك قواعد قانونية دولية موحدة تصلح للتطبيق على كل الأنهار الدولية في آن واحد، وإنما قواعد عامة يأخذ منها ذوو المصلحة ما يرونه ملائماً، ويدعون ما يرونه غير ملائم ومن ثم، فقد كان العرف الدولي هو المصدر الأكثر قدرة على تقديم هذه القواعد العامة.

ولعل أهم المحاولات الفقهية وأشهرها في هذا الصدد هي تلك التي وضعتها جمعية القانون الدولي عام ١٩٦٦،فيما عرف بقواعد هلسنكي،التي تبنت مبدأ الانتفاع المنصف في مادتها الرابعة، ثم صاغت مادتها الخامسة أسس هذا الانتفاع وبلورت أهم العوامل التي يجب مراعاتها عند تحديد الانتفاع المنصف، وذلك على سبيل المثال وليس الحصر، تجنبا لوضع قواعد ثابتة في موضوع شديد الحساسية ويكشف الواقع الدولي عن حالات نزاع أولويات الانتفاع المنصف بمياة الأنهار الدولية فقد ترغب إحدي الدول المشاطئة، وهي بصدد تنفيذ بعض برامج التنمية فيها، في الحصول على نصيب أكبر من مياة النهر، يزيد عن ذلك الذي كانت تحصل عليه من قبل، الأمر الذي يؤثر بلاشك

في حصة الدول المشاطئة الأخرى ومن ثم، يثور التساؤل حول أولوية الانتفاع بمياة النهر،وهل يكون للاستخدامات القائمة والحقوق التاريخية، أم للاستخدامات المحتملة والمستقبلية؟.

وما لا شك فيه أن التطبيق السليم لمبدأ الانتفاع المنصف يقتضي أن تلتزم كافة الدول المشاطئة للنهر الدولي أن تتعاون فيما بينها لتحقيق أقصي انتفاع ممكن بمياة هذا النهر، وهو ما يستقيم مع طبيعة النهر الدولي كمورد مشترك بين هذه الدول، كما يستقيم مع مبدأ حسن النية الذي يفترض أن يحكم العلاقات المتبادلة بينها ولقد أكدت العديد من المعاهدات الدولية الخاصة بالأنهار هذا الالتزام، من ذلك - على سبيل المثال - اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان، التي تعد نمطاً مثالياً في هذا الصدد، ومعاهدة ١٩٦١ بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بخصوص تنمية موارد مياة حوض نهر كولومبيا، واتفاقية ١٩٦٣ بين دول حوض نهر النيجر.

أما فيما يتعلق بموقف اتفاقية الأمم المتحدة من مبدأ الانتفاع المنصف، فقد وضعت المادة الخامسة من الاتفاقية هذا المبدأ كحجر أساس للقانون في هذا الصدد، وجاءت المادة السادسة تشير في فقرتها الأولي إلى العوامل والظروف التي يتعين أخذها في الحسبان عند تحديد الانتفاع المنصف بمياة النهر أما المادة السابعة، فجاءت تعالج الالتزام

بعدم التسبب في ضرر ذي شأن، وهو الالتزام الذي ربما كان من أكثر أحكام الاتفاقية إثارة للجدل والخلاف، حيث ظهر في صدده بجلاء تباين المواقف بين دول المنبع ودول المصب.

وقد جاء نصها على النحو التالي:

١- تتخذ دول المجري المائي، عند الانتفاع بمجري مائي دولي داخل أراضيها، كل التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شأن لدول المجري المائي الأخرى.

٢- ومع ذلك، فإنه متي وقع ضرر ذو شأن لدولة أخرى من دول المجري المائي، تتخذ الدول التي سبب استخدامها هذا الضرر، في حالة عدم وجود اتفاق على هذا الاستخدام، كل التدابير المناسبة، مع المراعاة الواجبة لأحكام المادتين الخامسة والسادسة، وبالتشاور مع الدول المتضررة، من أجل إزالة هذا الضرر أو تخفيفه، والقيام بمناقشة مسألة التعويض وجاءت المادة الثامنة من الاتفاقية تنص على التزام عام بالتعاون بين دول المجري المائي المشترك من أجل تنفيذ الالتزامات النابعة من الاتفاقية وتحديد أهدافها، وتدعو الأطراف إلى إنشاء آليات ولجان مشتركة لتيسير التعاون فيما بينها، تاركة لها السلطة في تقدير مدى ملاءمة الدخول في مثل هذه الترتيبات ويرتبط بهذا الالتزام التزام

آخر يقع على عاتق الدول النهرية بالإخطار عن المشروعات التي تعتزم القيام بها، ويترتب عليها الإضرار بدولة أو دول نهرية أخرى. وهو الالتزام الذي يؤدي العمل به إلى تجنب كثير من المنازعات المحتملة بين الدول النهرية ومن المهم في هذا السياق أن نشير إلى أنه إذا كان من حق الدول النهرية قانوناً أن تقيم سدوداً على الجزء من النهر المار بإقليمها، فإن ثمة قيدين جوهريين يردان على هذا الحق، هما عدم التسبب في إلحاق ضرر بباقي دول النهر، والالتزام بالإخطار المسبق، والمتمثلة في وجوب قيامها بإرسال كل الدراسات والبيانات الفنية المتعلقة بالسد إلى جميع دول المجري المحتمل تضررها من إنشائه، مع التزامها قانونا بعدم البدء في الإنشاء، حتي تتمكن هذه الدول من دراسة وتقييم الآثار المحتملة في فترة معقولة.

<u>نهر النيل وحقوق الدول المشاطئة:</u>

لا شك في أن غياب اتفاقية تضم كل الدول الإحدي عشرة المشاطئة لنهر النيل، وغياب هيئة دولية دائمة لإدارة النهر وتطوير الانتفاع به، وإعلان بعض دول المنابع كأثيوبيا أحيانا عن تحفظها بالنسبة لما تسميه حقوقها في المياة، إنما يطرح تساؤلات حول حقوق والتزامات كل دولة من هذه الدول،والقواعد التي تحكم الانتفاع المنصف بمياة النهر، وأولويات هذا الانتفاع عند تعارض الاستخدامات،وأسلوب التنسيق

والإدارة المشتركة لهذه المياة، مقارنة بالمعمول به في العديد من الأنهار الدولية الأخرى،وما إذا كانت هناك وسيلة لتطوير الانتفاع بالنهر لتحقيق المنفعة المشتركة للدول المشاطئة دون إضرار بحقوق بعضها بعضاً أم لا ولما كانت مصر، من بين كل دول حوض النيل، إضافة إلى كونها دولة مصب، تعتمد على النيل كمصدر رئيسي، أو كمصدر وحيد للشرب والزراعة، فإن أي اقتطاع للمياة في أعالي النيل، بما يتبعه من انخفاض في كميات المياة المتاحة لمصر، سيترتب عليه ضرر بالغ بها، وهو ما يتعارض مع مقتضيات مبدأ الانتفاع المنصف، على ما تقدمت الإشارة .

مشروع سد النهضة فى ضوء الوضع القانونى لنهر النيل(١)

تعددت استخدامات الأنهار الدولية في العقود القليلة الماضية بشكل كبير، وأدى هذا التعدد في الاستخدامات وكثافة الأنشطة المرتبطة بها إلى مزيد من ندرة المياة العذبة، وإلى صراعات ومنازعات حولها بشأن حقوق كل دولة من الدول النهرية في الإفادة من مياه النهر في الأغراض المختلفة أثار ذلك الأمر العديد من التساؤلات التي تتعلق أساساً بطبيعة ومدى حقوق كل دولة مشاطئة على مياه النهر والالتزامات المتبادلة بينها فإذا كان لكل دولة نهرية حقوق مساوية لحقوق الدول الأخرى، فكيف يجري التوزيع المنصف لمنافع النهر؟، وما هي الالتزامات التي تقيد الدولة النهرية في مواجهة غيرها من الدول النهرية عند استخدام

حصتها؟ كما تتعلق هذه التساؤلات بمدى التزام الدولة بالاستخدام البرئ للنهر الدولي، ومدى مسئوليتها الدولية عما قد يقع من ضرر من جراء الاستخدام، ومدى الالتزام بالتعاون والإخطار والتشاور بالنسبة للمشروعات المستقبلية.

ولقد طرح هذا على الباحثين في نطاق القانون الدولي سؤالا هو: إلى أي مدى، يمكن القول إن ثمة قواعد قانونية محددة يمكن الرجوع إليها

١-عن مقال لد.محمد شوقي عبد العال - منشور على النت - بتصرف

لحل ما قد ينشأ من نزاعات في هذا الصدد بطريقة سلمية، وبما يكفل تطبيق مبدأ حسن الجوار، ويحفظ الحقوق المشروعة لكل دولة من الدول النهرية في الإفادة من موارد النهر؟ كما أدى إلى ظهور قاعدة قانونية جديدة مؤداها أن كل دولة نهرية ينبغي عليها عند استعمالها للجزء من النهر المار عبر أراضيها ألا تتسبب في أضرار هامة لدولة أخرى من دول المجري المائي الدولي.

وتجدر الإشارة إلى وجوب التمييز بين حالتين: الحالة التي نكون فيها بصدد اتفاقات دولية قائمة تنظم طريقة الإفادة من موارد النهر فيما بين الدول المشتركة في حوضه،وهنا فالأصل أنه ليس ثمة صعوبة كبيرة

تعترض طريق التسوية السلمية لأي نزاع ينشأ بين أي من هذه الدول، حيث يمكن الرجوع إلى أحكام الاتفاقات ذات الصلة أما الحالة الأخرى، فهي التي لا توجد فيها اتفاقات من هذا القبيل، وهنا فالأرجح أن الخلاف واقع لا محالة بين الدول المشتركة في حوض النهر، حيث يمكن لبعضها أو إحداها أن تتمسك مثلا بما شاع في فقه القانون الدولي التقليدي من نظريات صارت غير مقبولة في عالم اليوم، كنظرية السيادة المطلقة للدولة النهرية على الجزء من النهر الدولي المار عبر إقليمها .

الاتفاقيات الخاصة بتنظيم استغلال مياة نهر النيل:

توجد كثير من هذه المواثيق التي ترتبط بها بعض دول الحوض مع بعضها بعضاً من ذلك:

١ـ البرتوكول الموقع بين بريطانيا وإيطاليا سنة ١٨٩١ بشأن تحديد مناطق نفوذ كل منهما في شرق أفريقيا،والذي نصت المادة الثالثة منه على أن إيطاليا صاحبة السيادة على الحبشة آنذاك، تتعهد بألا تقيم على نهر عطبرة أية إنشاءات للري، من شأنها أن تؤثر تأثيراً محسوساً في كمية مياة نهر عطبرة التي تصب في نهر النيل.

٢ـ مجموعة المعاهدات المعقودة بين بريطانيا وأثيوبيا، وبينها وبين إيطاليا وأثيوبيا بشأن الحدود بين السودان المصري ـ البريطاني وأثيوبيا

وإريتريا،والموقعة في أديس أبابا في ١٥ مايو١٩٠٢، والتي يتعهد الإمبراطور مينليك الثاني، ملك الحبشة، بموجبها بألا ينشئ أو يسمح بإنشاء أية أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، يكون من شأنها تعطيل سريان مياهها إلى نهر النيل إلا بالاتفاق مع حكومة بريطانيا وحكومة السودان المصري - البريطاني.

٣- الاتفاق المبرم بين بريطانيا والكونغو، والموقع في لندن في ٩ مايو ١٩٠٦، الذي تتعهد الكونغو بموجب المادة الثالثة منه بألا تقيم أو تسمح بإقامة أية منشآت قرب أو على نهر سميليكي أو نهر آيسانجو، يكون من شأنها تخفيض كمية المياة التي تصب في بحيرة ألبرت إلا بالاتفاق مع حكومة السودان المصري - البريطاني.

٤- المذكرات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في ديسمبر ١٩٢٥، والتي تعترف فيها الحكومة الإيطالية بالحقوق المائية السابقة (التاريخية) والمكتسبة لمصر والسودان في مياة النيل الأزرق والنيل الأبيض، وتتعهد بألا تنشئ في أقاليم أعالي تلك الأنهار أو فروعها أو روافدها أية منشآت من شأنها تعديل كمية المياة التي تحملها إلي نهر النيل بشكل محسوس.

٥- اتفاقية مياة النيل بين مصر وبريطانيا بالنيابة عن السودان، وكينيا، وتنجانيقا - تنزانيا - وأوغندا في عام ١٩٢٩، وتقضي بتجريم إقامة أي مشروع من أي نوع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تغذيها كلها إلا بموافقة مصر، لاسيما إذا كانت هذه المشروعات ستؤثر في

كمية المياة التي كانت تحصل عليها مصر، أو في تواريخ وصول تلك المياة إلى مصر والحق أن هذا الاتفاق، الذي أخذ شكل المذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا، يعد علامة بارزة في تاريخ نهر النيل، حيث أظهر اعتراف الأطراف بمبدأ الحقوق المكتسبة، كما حظي فيه مبدأ التوزيع المنصف أيضا بالاعتراف.

٦- اتفاقية لندن المبرمة بين بريطانيا (نيابة عن تنجانيقا) وبلجيكا (نيابة عن رواندا وبوروندي) في ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤، وتقضي مادتها الأولي بأن يتعهد الطرفان بأن يعيدا إلى نهر كاجيرا قبل وصوله إلى الحدود المشتركة لكل من تنجانيقا ورواندا وبوروندي أية كميات من المياة، يكون قد تم سحبها منه قبل ذلك لغرض توليد الكهرباء فالسماح باستغلال مياة النيل لتوليد الطاقة الكهربائية لا يجوز بحال أن يمس، طبقا لهذه المادة، كمية المياة التي تتدفق من منابعه إلى المجري الرئيسي فيه.

٧- المذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا في الفترة ما بين يوليو ١٩٥٢ ويناير ١٩٥٣، بشأن اشتراك مصر في بناء خزان أوين، الذي أنشئ فعلاً عام ١٩٥٤ لتوليد الطاقة الكهربائية من المياة في أوغندا،والتي اتفق فيها الطرفان على تعلية خزان أوين لرفع منسوب المياة في بحيرة فيكتوريا، كما اتفقا على التعويضات التي تمنح لأهالي أوغندا الذين يصيبهم ضرر جراء ارتفاع منسوب مياة البحيرة، ومن شأنه زيادة حصة مصر من مياة الري، وتوليد كهرباء تضمن مزيداً من

الطاقة لكل من أوغندا وكينيا ويعد هذا الاتفاق مثالاً واضحاً على التعاون والتنسيق بين بعض دول حوض النيل، حيث تضمن قيام مصر بالإسهام المالي في بناء الخزان بغرض توليد الكهرباء لاستخدامها في أوغندا، مقابل زيادة حصة مصر من مياة النيل لأغراض الري عن طريق المياة التي تحتجز خلف الخزان.

٨- اتفاقية الانتفاع الكامل بمياة النيل لعام ١٩٥٩ بين مصر والسودان بشأن إنشاء السد العالي، وتوزيع المنافع الناجمة عنه بينهما، وتعد في الواقع مثالاً يحتذي في مجال التعاون بين الدول المشاطئة للأنهار الدولية لاستغلال مياهها، حيث سعت إلى تحقيق نفع مشترك لكل من الدولتين دون إجحاف بالحقوق التاريخية لكل منهما، ودون الإضرار بحقوق باقي دول الحوض فقد أكدت هذه الاتفاقية احترام الحقوق المكتسبة لطرفيها، وحددت هذه الحقوق بدقة حسما لأي نزاع، حيث أقرت في البند أولاً منها حقوق تاريخية مكتسبة لمصر، مقدارها ثمانية وأربعون مليار متر مكعب سنوياً، وللسودان أربعة مليارات من الأمتار المكعبة سنوياً وفي مجال مشروعات ضبط النهر، وتوزيع فوائد هذه المشروعات، اتفق الطرفان في البند ثانياً على إنشاء السد العالي وتقاسم منافعه، وعلى إنشاء السودان سد الروصيرص على النيل الأزرق، وأية مشروعات أخرى تراها السودان لازمة لاستغلال نصيبها.

كما اتفقا على قيام مصر بدفع التعويضات المالية للسكان السودانيين الذين سيضارون من تكون بحيرة السد العالي كما اتفق الطرفان في البند ثالثا على التعاون في إنشاء مشروعات لاستنقاذ المياة الضائعة في مناطق المستنقعات، لزيادة إيراد النهر من المياة، على أن يكون صافي فائدة هذه المشروعات من نصيب البلدين بالتساوي، وعلى أن يسهم كل منهما بالتساوي في جملة تكاليفها واتفق الطرفان أيضا على التشاور بشأن أية مشروعات مستقبلية أخرى تخدم أهداف التوسع الزراعي في البلدين بالإضافة إلى ما قضي به البند رابعاً من الاتفاقية من إنشاء هيئة فنية دائمة بين البلدين، تعمل على إجراء البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر، وزيادة إيراده ومتابعة الأرصاد المائية على منابعه العليا وتختص هذه الهيئة برسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التي تهدف إلى زيادة إيراد النهر، والإشراف على تنفيذ المشروعات التي تقرها الدولتان في هذا الصدد.

٩- أبرمت مصر وأوغندا في مايو ١٩٩١ اتفاقية في شكل خطابات متبادلة بين وزيري خارجية الدولتين، بعد مفاوضات مكثفة بينهما، بشأن مشروع إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة فيكتوريا، كانت أوغندا قد تقدمت به إلى البنك الدولي لتمويل عملية إنشائه وقد تضمن هذا الاتفاق التزام أوغندا بتمرير التصرفات الطبيعية طبقا للمعدلات المعمول بها وقت إبرام الاتفاق، كما تضمن التزامها بما سبق أن اتفقت عليه الدولتان عند إنشاء خزان أوين عام ١٩٥٣ من الحفاظ على مدى

التخزين البالغ قدره ثلاثة أمتار لصالح مصر، وقد ورد بالفقرة الثالثة منه أنه يمكن النظر في تعديل هذه المعدلات لصالح أوغندا لتوليد الكهرباء، بناء على اتفاق الطرفين، وبما لا يضر بدول المصب.

١٠- وقع الرئيسان المصري والأثيوبي في الأول من يوليو ١٩٩٣ اتفاق القاهرة، الذي وضع إطاراً عاماً للتعاون بين الدولتين لتنمية موارد مياة النيل، وتعزيز المصالح المشتركة وقد حوي هذا الاتفاق في أحد بنوده تعهداً من الطرفين بالامتناع عن أي نشاط يؤدي إلى إلحاق ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بمياة النيل كما تعهدا بالتشاور والتعاون في المشروعات ذات الفائدة المتبادلة،عملاً على زيادة حجم التدفق، وتقليل الفاقد من مياة النيل في إطار خطط تنمية شاملة ومتكاملة كما اتفق الطرفان على إنشاء آلية للتشاور حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك مياة النيل، وتعهدا بالعمل على التوصل إلى إطار للتعاون بين دول حوض النيل لتعزيز المصلحة المشتركة لتنميته.

ملاحظات على المعاهدات الخاصة بتنظيم استغلال مياة النيل

أولا- إن بعض هذه المعاهدات تناول الوضع الإقليمي والجغرافي للدول المتعاقدة وكما هو معلوم، فإن هذا النوع من الاتفاقات الخاصة بالوضع الإقليمي والحدود إنما يشكل قيداً أو التزاماً على عاتق الدولة وعلى إقليمها، لا يؤدي انتقال السيادة على الإقليم إلى التحلل منه وهو ما أكدته

المادة ١١ من اتفاقية فيينا بشأن التوارث الدولي في مجال المعاهدات لعام ١٩٧٨، أخذا بنظرية الاتفاقات الموضوعية الممتدة ، متوافقاً مع ما قررته المادة ٦٢ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ من أنه لا يجوز الاستناد إلى التغير الجوهري في الظروف كسبب لإنهاء المعاهدة أو الانسحاب منها، إذا كانت من المعاهدات المنشئة للحدود وعلى هذا، فإنه لا يجوز للدولة الجديدة الناشئة عن الاستقلال - كما هو حال دول حوض النيل - أن تحتج بأن واقعها الجديد يمثل تغيراً جوهرياً في الظروف، يبرر لها إنهاء العمل بالمعاهدات المتعلقة بالحدود أو المرتبطة بها، والتي سبق أن أبرمتها الدولة السلف.

وقد ذهبت محكمة العدل الدولية في أحدث أحكامها بشأن الأنهار الدولية في النزاع بين المجر وسلوفاكيا، وفي النزاع بين أوروجواي والأرجنتين بشأن نهر أوروجواي عام ٢٠١٠، إلى تأكيد أن المعاهدات ذات الطابع الإقليمي، ومنها الاتفاقات المتعلقة بالأنهار الدولية، هي من المعاهدات التي لا يجوز المساس بها نتيجة للتوارث الدولي، أي أنها من قبيل المعاهدات الدولية التي ترثها الدولة الخلف عن الدولة السلف، ولا يجوز لها التحلل منها لأي سبب من الأسباب وجلي أن هذه القواعد إنما تطبق على علاقة دول حوض النيل بعضها ببعض فيما يخص القيود والحقوق التي تلتزم بها هذه الدول في استخدام هذه الشبكة الدولية،

باعتبار أن المعاهدات التي التزمت بها هي من قبيل المعاهدات العينية التي تنصب على أجزاء تلك الشبكة، والتي تجري في أراضي كل منها وحيث إن هذه المعاهدات تتناول بالتنظيم مسائل تتعلق بالتزامات ذات طبيعة إقليمية وجغرافية، فإنها لا تتأثر بمجرد انتقال السيادة على الإقليم المحمل بهذه الالتزامات من الدولة المستعمرة إلى الدولة الجديدة.

ثانيا- كانت الدول الموقعة على هذه المعاهدات في حالات كثيرة دولاً أوروبية وقعت تلك المعاهدات باسم الدولة أو الإقليم الأفرقي الخاضع لحكمها ومع ذلك، فإن القانون الدولي يعترف بسريان مفعول هذه المعاهدات،وفقا لقواعد قانون التوارث بين الدول، سيما وأن هذه المعاهدات لم تأت بمبادئ قانونية جديدة، على خلاف القواعد العامة الحاكمة للنظام القانوني للأنهار الدولية، وإنما أكدت فحسب المبادئ التي سبق للفقه والعرف الدوليين قبولها، كمبدأ الاعتراف بالحقوق التاريخية المكتسبة، ومبدأ وجوب التعاون والتشاور والإخطار.

ثالثا- تكشف العديد من هذه الاتفاقات عن التزام دول حوض النيل بمنح الأولوية المطلقة للحقوق التاريخية، والاقتسام السابق للمياة فبمقتضي البروتوكول الموقع بين إيطاليا - صاحبة الولاية على الحبشة آنذاك - وبريطانيا عام ١٨٩١، التزمت إيطاليا بضمان وصول حصص المياة التاريخية التي تحصل عليها الدول التي تتلقي مياة النيل بعد مرورها من

الحبشة أما اتفاقية ١٩٠٢، التي وقعها إمبراطور الحبشة، منليك الثاني، مع كل من بريطانيا وإيطاليا، فقد تعهد بمقتضاها بألا يصدر أية تعليمات أو يسمح بإصدارها فيما يتعلق بأية أعمال على النيل أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، يكون من شأنها اعتراض سريان مياهه إلى النيل.

كما قضت المادة الثالثة من الاتفاق المبرم بين الكونغو وبريطانيا - ممثلة للسودان- عام ١٩٠٦ بأن تتعهد حكومة الكونغو المستقلة بألا تقيم أو تسمح بإقامة أية أشغال على نهر سمليكي أو نهر آيسانجو أو بجوار أي منهما، يكون من شأنها خفض حجم المياة التي تتدفق في بحيرة ألبرت، ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة السودانية أما اتفاقية استعمال مياة النيل لأغراض الري المبرمة بين مصر وبريطانيا عام ١٩٢٩، التي أبرمتها بريطانيا، نيابة عن كل من السودان، وكينيا، وتنزانيا، وأوغندا، فقد أكدت فيها الحكومة البريطانية،في الخطاب الموجه لرئيس الحكومة المصرية في السابع من مايو ١٩٢٩، أولوية الحقوق التاريخية وهو المعني ذاته الذي أكدته بوضوح تام اتفاقية الانتفاع الكامل بمياة النيل لعام ١٩٥٩ بين مصر والسودان.

<u>اتفاقيات دول حوض النيل.</u>

يوجد بعض الحقائق الهامة عن الاتفاقيات الموقعة بين مصر ودول حوض النيل،حيث وقعت مصر عدداً من الاتفاقيات الخاصة بمياه النيل،

وكانت جميعها تدور حول عدم إقامة أي مشروعات على مجرى النهر أو فروعه تقلِّل من نسبة تدفُّق المياه إلى مصر، وهذه الاتفاقيات حسب ترتيبها الزمني كما يلي:

١-اتفاقية ١٩٠٢م في أديس بابا: عقدت بين بريطانيا بصفتها ممثلة لمصر والسودان وإثيوبيا في ذلك الحين، ونصّت على عدم إقامة أي مشروعات -سواءٌ على النيل الأزرق، أو بحيرة تانا ونهر السوباط.

٢- اتفاقية ١٩٠٦م: وقِعت بين بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، ونصّ بندها الرابع على أن تعمل هذه الدول على تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده مصرَ.

٣-اتفاقية ١٩٢٩م: أُبرمت بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية كممثلة للسودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا، ونصّت أيضاً على ألا تقام - بغير اتفاقٍ مسبقٍ مع الحكومة المصرية.

٤- اتفاقية ١٩٥٩م: وقِعت لاستكمال اتفاقية ١٩٢٩م بين مصر والسودان، ولكن دول حوض النيل الثمانية رفضت الاتفاقية.

٥- مبادرة ١٩٩٩م: وقد تمّ الإعلان عن مبادرة حوض النيل، وهي تمثل الآلية الحاليّة التي تجمع كل دول الحوض تحت مظلة واحدة تقوم على مبدأين أساسيين هما: تحقيق المنفعة للجميع، إلا أنها آلية مؤقتة لا تستند إلى معاهدة أو اتفاقية دائمة وشاملة تضم دول الحوض جميعاً.

٦- يونيو ٢٠٠٧م: تمّ عقد مؤتمر لوزراء المياه في دول الحوض في عنتيبي حيث تمّ الاتفاق على رفع بند الأمن المائي إلى رؤساء الدول

والحكومات بحوض النيل لحل الخلافات حول الصياغة.

٧- مايو ٢٠٠٩م: اجتماع وزراء دول حوض النيل في كينشاسا حيث فوجئ الوفد المصري بأن دول المنبع السبع قد نسّقت فيما بينها للضغط على دولتي المصب، وخاصةً مصر.

٨- ٥يوليو ٢٠٠٩م: أصدرت الدول والجهات المانحة لدول حوض النيل بيانًا مشتركاً حدّدت فيه موقفها من نتائج اجتماع كينشاسا على أساس قيام مبادرة تستهدف حوض النيل بكامله.

٩- اجتمع المجلس الوزاري السابع عشر لدول حوض النيل في الإسكندرية في ٢٧/٢٦ يوليو ٢٠٠٩م ،حيث سعت دول المنبع إلى فرض إقامة مفوضية لحوض النيل، بغض النظر عن مشاركة دولتي المصب مصر والسودان، عوضاً عن الاتفاقيات القديمة لتوزيع المياه، ولما اشتدّت الخلافات بين دول الحوض قرّر المؤتمر الاستمرار في المفاوضات والتشاور لمدة ٦ أشهر قادمة، على أن يتم الانتهاء من حسم نقاط الخلاف للوصول إلى اتفاقية موحدة تجمع دول حوض النيل أو مبادرة دول حوض النيل.

<u>مصر وأثيوبيا والإتفاقيات المائية</u>

هناك خمس اتفاقيات تنظم العلاقة بين مصر وأثيوبيا التي يرد من هضبتها ٨٥٪ من مجموع نصيب مصر من مياة النيل ،وهذه الاتفاقيات هى :

١- بروتوكول روما الموقع فى ١٥ أبريل عام١٨٩١ بين كل من

بريطانيا وإيطاليا التي كانت تحتل إريتريا فى ذلك الوقت ـ بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين فى أفربقيا الشرقية، وتعهدت إيطاليا فى المادة الثالثة من الإتفاقية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على تصرفات النيل.

٢ ـ اتفاقية أديس أبابا الموقعة فى ١٥مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا.

٣ ـ اتفاقية لندن الموقعة فى ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وينص البند الرابع منها على أن تعمل هذه الدول معاً على تأمين دخول مياة النيل الأزرق وروافده إلى مصر.

٤ ـ اتفاقية روما وهى عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا فى عام ١٩٢٥، وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان فى مياة النيل الأزرق والأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أى إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياة المتجهة نحو النيل الرئيسى.

٥ ـ إطار التعاون الذى تم توقيعه فى القاهرة فى الأول من يوليو ١٩٩٣ بين كل من الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الأثيوبي ميليس زيناوى، تضمن هذا الإطار التعاون بين مصر وأثيوبيا فيما يتعلق بمياة النيل فى النقاط التالية:

-عدم قيام أى من الدولتين بأى نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضرراً بمصالح الدولة الأخرى.

- ضرورة الحفاظ على مياة النيل وحمايتها .

- احترام القوانين الدولية .

- التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياة وتقليل الفواقد.

الفصل الخامس

أثر السدود

ويضم الموضوعات التالية :

- **أولاً : لو اكتمل البناء:**

على مصر - على السودان- على أثيوبيا

- **ثانياً : لو انهار السد :**

احتمالات الانهيار ونتيجتة

- **خطر فى بالى**
- **لذلك أقترح**

أولاً : لو اكتمل البناء

الأثر على الزراعة:

بعد إعلان تحويل مجرى النيل الأزرق تمهيداً للبدأ في عملية بناء سد النهضة الإثيوبي بات جل حديث المصريين عن مدى تأثير هذا السد على الأراضي الزراعية وما يتم زراعته من المحاصيل الزراعية دون غيرها وحرمان الفلاحين من زراعة محاصيل اقتصادية لمجرد أنها مستهلكه للمياة، وعلى الثروة السمكية ولقد ذكر الدكتور مغاوري دياب - أستاذ جيولوجيا الموارد المائية- أن بناء سد النهضة سيؤثر على مليون فدان من الأراضي الزراعية، نتيجة زيادة ملوحة التربة، وأن الخزانات الجوفية بمنطقة وادي النيل والدلتا هي أكثر الخزانات تأثراً بسد النهضة حيث إنهم يعتمدون في تغذيتهم بالمياه على النيل، مما يؤدي إلى انخفاض المخزون المائي نتيجة زيادة السحب وزيادة ملوحتها أي أن المخزون الجوفي للمياة يصبح غير صالح للزراعة، لأن كمية المياة فى هذه الخزانات الجوفية تعد محدودة ولابد من تغذيتها باستمرار من مياه النيل وقال محمد زيدان - باحث بمركز بحوث الصحراء- أن بناء سد النهضة سيجعل مصر أولاً تابعاً لسياسات الدول التى تتحكم فى هذا المشروع الأثيوبى، فضلاً عن تغيير سياسة المنظومة الزراعية بمصر من نظم رى وأنواع المحاصيل المنزرعة ومناطق الزراعة على المدى الطويل.

وأنه سيقلل من مساحة الرقعة الزراعية وسيوقف مشاريع استصلاح الأراضى الصحراوية، وتتوقف معه استثمارات الزراعة بمصر، وعندئذ سيتحول الفلاح المصرى لزراعة أنواع بعينها من المحاصيل، مما سيؤثر بالسلب على الثروة الحيوانية، وزيادة حجم الواردات، واستحالة الوصول إلى الاكتفاء الذاتى وانخفاض حصة مصر من مياه النيل ستؤثر على خصوبة التربة،وإصابة الأراضي بالجفاف مما سيزيد نسبة التصحر بنسبة ٢٠ % وخلال خمس سنوات سيبدأ تأثير سد النهضة على التركيب المحصولي في مصر وهناك شبه إجماع بين جمهور الباحثين على أن السدود الأثيوبية ستعمل على خفض معدلات الترسيب والإطماء أمام السد العالى فى مصر مما سيزيد من عمره الافتراضى الذى يقدر بـ٥٠٠ سنة بعدها قد يكون وصل إلى مستوى لا يسمح بالتخزين الحى ولا بتوليد الطاقة الكهرومائية.

الأثر على مياه الشرب:-

أوضحت دراسات علمية جادة أن إنشاء السد، سيفقد مصر والسودان كمية من المياه تتراوح بين خمسة و٢٥ مليار متراً مكعبا.

الأثر على توليد الكهرباء:

إن الطاقة الكهربائية المولدة عبر المصادر المائية،التى تعتمد بشكل رئيسى على السد العالى جنوب البلاد ومجموعة من القناطر المقامة

على مجرى النيل في محافظات مختلفة ، تبلغ حالياً نحو ٢٨٤٠ كيلو ميجاوات من إجمالى الطاقة المولدة يومياً وتبلغ ٣٠ ألف ميجاوات ونسبة هذه الطاقة تمثل ٩٪ فقط من طاقة التوليد اليومية بما يجعل الاعتماد عليها محدود فى مجمل الشبكة لكن هذه الكميات حيوية بالنسبة لمحافظات جنوب البلاد والدراسات المبدئية التى قامت بها وزارة الكهرباء خلصت إلى أنه فى حال انتهاء أثيوبيا من بناء سد النهضة فى الموعد المحدد، فإن الطاقة الكهربائية المولدة عبر مصادر مائية، ستصل إلى ٥٪ من إنتاج الطاقة الكهربائية فى مصر بما يظهر أن التاثير سوف يكون محدوداً.

وذكر هنري فيرهوفن (طالب دكتوراة بجامعة اكسفورد بالمملكة المتحدة)في بحث نشره المعهد الملكي البريطاني للشئون الدولية فى يونيو ٢٠١١ أن السدود الأثيوبية تمثل مكوناً رئيسياً من استراتيجية أثيوبية قومية لتحويل أثيوبيا من دولة ضمن أشد دول العالم فقراً حالياً حيث يقع ترتيبها رقم ١٧١ من ١٨٢ دولة علي مستوي العالم إلي مصاف الدول متوسطة الدخل بحلول فترة٢٠٢٠-٢٠٢٥وتقدر كميات الطاقة الكهرومائية التي يمكن توليدها في أثيوبيا، بحوالي ٤٥٠٠٠ ميجاوات منها ٢٠٠٠٠ ميجاوات من النيل الأزرق وروافده .

أثر السد على مخزون المياه خلف السد العالى

التأثير المباشر لسد النهضة أن مخزون المياة فى السد العالى ينتقل إلى الهضبة الأثيوبية، وهى الـ٧٤ مليار متر مكعب المفترض أن تكون فى السد العالى، إذ سيقل مخزون السد مع كل متر مكعب يتم تخزينه فى سد النهضة، وسيقل منسوب المياة فى السد العالى بنسبة ١٥: ٢٠ متراً وهذا يقلل الكهرباء التى ينتجها السد بمقدار ٣٠٪ من انتاجه وإذا جاءت سنوات منخفضة الأمطار فستعانى من القحط، ومخطط السدود الأثيوبية، يهدد حصة مصر المائية أثناء سنوات النيل المنخفضة مما يهدد الأمن المائى لمصر وهذا سينتج عنه تبوير الأراضى الزراعية،ومشاكل فى السياحة النيلية، ويزيد من تلوث مجارى المياه النيلية، ويهدد الثروة السمكية خاصة المزارع السمكية الموجودة فى البحيرات الشمالية ويؤثر على مياه الشرب والصناعة.

تتحمل مصر تكلفة حماية سد النهضة

نهر النيل يجرى من الجنوب الى الشمال، وفى حاله تمام بناء سد النهضة فإن المياة ستتجمع خلف السد وسيكون من المستحيل المساس به، حتى اذا تم توجيه ضربات جويه للسد وهدمه فإن ذلك معناه بمنتهى البساطه دمار ساحق للسودان ومصر حيث ان المياة المتجمعة خلف

السد ستتجه شمالاً فى اتجاه السودان ومصر .

وفى حاله المساس بسد النهضه الأثيوبى أو انهياره لأى سبب كان سيعنى ذلك دمار شامل لمصر فجسم السد العالى لن يتحمل ضغط المياة المفاجئ الناتج عن انهيار سد النهضة، فتصبح الكارثه بالنسبه لمصر كارثتين، و بأجراء حسابات دقيقه فإن انهيار سد النهضة والسد العالى فى آن واحد يعنى غرق الكتلة السكانية فى صعيد ودلتا مصر بالكامل وأى ضربة عسكرية لسد النهضة بعد اتمام بنائه تدمير لمصر وإذا قدر وتم بناء السد فلن تكون مشكلة ندرة المياة والجفاف شئ يذكر بجانب الترتيبات الأمنيه اللازم اتخاذها، فمصر ستجد نفسها مضطرة لحماية سد النهضة كما تحمى السد العالى تماماً.

وإذا كان من الصعوبة أن تقوم دولة معادية كاسرائيل مثلاً بضرب السد العالى، لقوة الجيش المصرى ومناعته ودفاعاته الجوية، فبإمكانها الآن ضرب سد النهضة بمنتهى السهوله واليسر، وانهيار سد النهضة سيتكفل بتحقيق الحلم الإسرائيلى بالتالى.

أثر سد النهضة على السودان

أما عن تأثير هذه السدود الأثيوبية على السودان فهناك إختلاف واضح عليه، فمن يرى أنه سيوفر على البلاد ما يزيد على ١٢ مليون جنيه سنوياً هى تكاليف تطهير وإزالة ورفع الطمى ومن يقول إن الماء المحمل بالطمى كان يتسبب فى زيادة خصوبة التربة السودانية ومن ثم فإن حجز الطمى أمام سد أثيوبيا سيدفع السودان مثلما حدث من قبل فى مصر إلى تعويض الطمى المترسب بالأسمدة الكيماوية التى ستكبد البلاد مبالغ طائلة بالإضافة لما لها من آثار سلبية على البيئة والصحة العامة للمواطنين.

وهناك أيضا شبه إجماع على أن السدود الأثيوبية ستعمل على تنظيم الإمداد المائى لمصر والسودان فبدلاً من الإندفاع المعتاد لمياة الفيضان خلال فترة هطول المطر التى لا تزيد على ١٠٠ - ١١٠ أيام سيصبح توزيع المنصرف من أثيوبيا على فترة زمنية أوسع مما يحسن من إمكانية الاستفادة بها ورفع كفاءة استخدامها.

سد النهضة يهدد أثيوبيا

خبير المياة العالمي د. مغاوري شحاتة يقول: سد النهضة يهدد أثيوبيا قبل مصر فملف المياة مع حوض النيل مازال متأزماً ويتسم بعدم الوضوح ويحتاج لتدخل سياسي سريع وأن يؤخذ علي محمل الجد وعدم

الاستهانة والتساهل في هذه القضية فهي في غاية الخطورة خاصة بعد أن وقع العديد من دول الحوض علي اتفاق عنتيبي والبدء الفعلي في بناء سد النهضة الأثيوبي الذي يؤثر بشكل مباشر علي دول المصب وينقص من حصة مصر ٩ مليارات متر مكعب سنوياً.

ثانياً : حالة انهيار السد

عمر السد سيكون قصيراً لصعوبة التضاريس وتواجد الجبال المرتفعة والأودية الضيقة والسد يقام في منطقة صخرية نهاية النيل الأزرق، وتحديداً في بني شنقول جوموز، على بعد نحو ٢٠-٤٠ كيلومتراً من الحدود السودانية، وعلى ارتفاع نحو ٥٠٠ متر فوق سطح البحر وتغلب الصخور المتحولة على المنطقة التي سيتم إنشاء السد بها، حيث تشبه في تكوينها جبال البحر الأحمر، إلا أن دراسات أفادت أن هناك عوامل جيولوجية وجغرافية كثيرة تتسبب في فشل كثير من المشروعات المائية في تلك المنطقة، منها صعوبة التضاريس، حيث الجبال المرتفعة والأودية الضيقة والعميقة، وما يتبعها من صعوبة نقل المياة من مكان إلى آخر في حال تخزينها، وانتشار الصخور البركانية البازلتية في أثيوبيا، وزيادة معدلات تبخر المياة.

وحذر خبراء المياه ومنهم د٠هاني رسلان رئيس وحدة السودان وحوض النيل بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية من

خطورة انهيار سد النهضة المزمع إقامته لأنه يتم تشييده على منحدر شديد الوعورة، حيث سيُبنى على فالق جيولوجي يجعل القشرة الأرضية تتعرض إلى تشققات ستؤدي إلى انهيار السد وتدمير كافة المنشآت السودانية في مناطق سنار، الروصيرص، ومروى وسيؤدي انهيار السد أيضاً إلى إغراق المساحات ما بين الخرطوم وصولاً إلى السد العالي في الشمال عند أسوان وبخصوص الأخطار على مصر فهذا يتوقف على سعة تخزين بحيرة ناصر وقتها، حيث تصل المياة إلى السد العالي بعد ١٨ يوماً من انهياره فإذا لم يكن منسوب البحيرة منخفضاً فإن السد العالي معرّض للانهيار.

والدكتورعباس محمد شراقي أستاذ الجيولوجيا ومدير مركز تنمية الموارد الطبيعية والبشرية في أفريقيا بجامعة القاهرة قال ان الطبيعة الجيولوجية لأثيوبيا لا تناسب إقامة سد النهضة بالمواصفات التى تسمح بتخزين ٧٤ مليار متر مكعب من المياة كما أعلنت الحكومة الأثيوبية، وهناك زيادة فى فرص تعرض السد للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق والمناطق الأثيوبية ليست مناطق مسطحة بل شديدة الانحدار والأرض مكونة من صخور البازلت الضعيفة كما أنه يمر بها أكبر تصدع فوالق يقسم أثيوبيا نصفين هو الأخدود الأفريقي العظيم والفوالق تؤكد الطبيعة الزلزالية للمنطقة والشركة المسئولة عن إنشاء السد فى أثيوبيا أكدت فى تعاقدها أنها غير مسئولة

عن المشروع بعد تسليمه، وفى عام ٢٠١٠ تم إنشاء سد جيبى ـ ٢ على نهر أومو بأثيوبيا وانهار بعد ١٠ أيام من افتتاحه وفى حالة انهيار سد النهضة فإن القرى والمدن السودانية ستكون أكثر تضرراً خاصة الخرطوم أما مصر فستعانى من أضرار جسيمة.

خطر فى بالى

من طول ما عهدنا من مؤامرات الصهيونية العالمية ضد الأمة الاسلامية ومن خلال التواجد الصهيونى الفج في وسط أفريقيا ومن خلال المؤشرات عن تدخلاتهم في الدول الأفريقية وجدت أن الأقرب إلي التصديق هو أن إسرائيل تسعي إلي تطويق مصر من الجنوب بعد رفض مصر مراراً وتكراراً مدها بالمياة من نهر النيل لذا أري أن سد النهضة هو لإخراب مصر من الخارج لعجزها عن تد ميرها من الداخل فهذا السد فى حالة ملئه أو هدمه يغير الحياة فى مصر والسودان فلك أن تتخيل خصم ٧٤ مليار متر من حصة مصر فى المياه حتى لو وزعت على عشر سنوات ناهيك عن ما يحدث فى حالة استكمال مجموعة السدود فسد النهضة ومن خلال توقعات الخبراء المبنية على دراسات دقيقة يخصم منها من ٩-١٢ مليار متر سنوياً فى حالة الامتلاء وبعد الملء قد يصل إلى خصم ١٥ مليار متر سنوياً أما فى حالة الانهيار وهو المتوقع وبجمع كميات الماء المتجمعة بعد الانهيار منه ومن سد الروصيرص

وسد سنار نجد أكثر من ٣٠٠ مليار متر مكعب من المياه ولأن المياه المنسابة من سد النهضة بقوة اندفاع ٤٥ألف متر مكعب فى الثانية ستطيح بالسدين فى أقل من دقيقتين والمياه المنسابة كفيلة بتدمير كل السودان وجنوب مصر بشكل كلى

<u>لذلك أقترح</u>

أن تقوم الحكومة المصرية بعمل إجراء وقائى يتمثل فى إزاحة الكثبان الرملية من مدخل نهر الجلف الكبير فى الصحراء الغربية وعمل قناة من قبل السد العالى يتم توصيلهما ببعض ويتم عمل بوابات على مدخل القناة تبلغ من القوة ما يمنع ماء نهر النيل وحده من تدميرها كما تسمح بالانهيار أمام قوة اندفاع الماء حالة انهيار سد النهضة مما يجعل الماء يندفع داخل المجرى القديم لنهر الجلف الكبير وهذا يجنب مصر ويلات هى فى غنى عنها لو لا قدر الله وانهار سد النهضة ٠

الفصل السادس

إسرائيل وسدود أثيوبيا

ويضم الموضوعات التالية :

- التدخلات الأجنبية في منطقة حوض النيل
- الأطماع الاسرائيلية فى مياه النيل
- مؤامرات إسرائيلية
- إسرائيل وتمويل السدود الأثيوبية
- إسرائيل تستعد لمواجهة عطشى مصر على الحدود

التدخلات الأجنبية فى منطقة حوض النيل.

تعد السيطرة على استخدامات مصادر المياة هدفًا مهماً واستراتيجياً للدول الكبرى ، فالدولة التي تتحكم في منابع المياة تستطيع أن تؤثر في إمكانية استخدام النهر من قبل دول أسفل النهر من خلال استخدام الضغوط أو التهديد باستعمال القوة العسكرية الاقتصادية ومن هذه الدول:

الولايات المتحدة الامريكية ومحاولات السيطرة.

تشير بعض الأوراق والوثائق المنشورة عن وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر موضوع المياة والبيئة من المواضيع التي تهدد الاستقرار والتنمية في المنطقتين العربية والأفريقية، وأن قضايا المياة إحدى أسباب الحروب والتوترات الحالية أو القادمة على مستوى شرعية نظم الحكم أو على مستوى العلاقات المتبادلة بين دول الجوار، الأمر الذى أنشأ علاقة وثيقة بين المياة والصراع في التفكير الأمريكي، ويقوم مكتب المخابرات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية بدراسة مشاكل المياة في المنطقة ذات الأولوية خاصة قضايا الحدود.

فضلاً عن أن التدخل الأمريكي والصهيوني في منطقة الحوض يعتبر متكامل، فالولايات المتحدة تسعى إلى تجزئة الأقطار الأفريقية واستلاب مواردها والسيطرة على الممرات الاستراتيجية بكل الوسائل العسكرية

والإعلامية والدبلوماسية وفي أطار ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة شاملة لأثيوبيا على مستوى الأراضي الصالحة للزراعة وعلى مستوى بناء السدود لتخزين المياة وتوليد الطاقة الكهرومائية فهي تؤيد وتشجع أثيوبيا على إنشاء السدود والمشاريع المائية.

فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل دراسة شاملة عن أوجه التعاون المحتمل قيامها بين مصر وإسرائيل مائياً وذلك في الفترة التي انتعشت فيها عملية السلام المصرية ـ الإسرائيلية، كما قامت في عام ١٩٧٦م بتمويل مشروع ترشيد استخدام مياه الري في مصر وقد أثار هذا المشروع تساؤلاً عما إذا كان الغرض من المشروع توفير مياه لمصلحة إسرائيل .

وكذلك أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن عام ١٩٨٨ م بحثاً عن السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الموارد المائية في الشرق الأوسط بهدف انتهاج استراتيجية للمستقبل لتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة وقد حددت الدراسة أزمة مياة حوض نهر النيل وكيفية معالجتها،وكذلك أورد الدكتور فريد ستخر أستاذ البيئة في جامعة فرجينا، أنه ليس هناك سلاح أفضل أو أنجح من سلاح المياة لاستخدامه في مواجهة مصر والسودان وذكر بأن مياه النيل مثلما هي مصدر حياة لكل من مصر والسودان فإنها أيضا مصدر فناء لأمريكا، والذي له دور

غير مباشر في التأثير في منظمات الأمم المتحدة (البنك الدولي –صندوق النقد الدولي) بشأن تبنى أو رفض المشاريع المائية المقدمة من دول الحوض وحسب التوجهات السياسية والحاجة إلى ممارسة الضغوط على الدول المارقة من دول الحوض .

الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل.

إن محاولات الصهيونية للحصول على مياه النيل قديمة، فقد ظهرت منذُ عهد تيودورهيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية عام ١٩٠٣ م أما المحاولة الثانية فتتمثل في مشروع اليشع كيلي الذى نشره في جريدة معاريف عام ١٩٧٨ م ويقوم على أن مشاكل إسرائيل المائية يمكن أن تحل على المدى البعيد بواسطة استخدام نسبة ١ % من مياه نهر النيل كما تسعى إسرائيل من خلال وجودها في دول أعالي النيل إلى شراء وامتلاك أراضي زراعية برأسمال يهودي بدعوى إقامة مشروعات زراعية في تلك الأراضي (أثيوبيا والكنغو الديمقراطية) كما قامت باعداد دراسات تفصيلية لكل من أثيوبيا، زائير، روندا واوغندا لبناء سدود ومشروعات زراعية، علاوة على ذلك تعمل على تحريض دول حوض النيل على المطالبة بإعادة النظر في حصص المياه الخاصة بنهر النيل وجاء ذلك في تقرير صادر عن قسم التخطيط بوزارة الخارجية الإسرائيلية سماه معاقبة مصر إذا استمرت في تبني موقف سلبي تجاه إسرائيل، وذلك بإجراءات مختلفة من بينها المطالبة بطرح موضوع

النيل في المحادثات متعددة الأطراف التي تبحث موضوع المياه مع السعي لدى دول حوض النيل والمجتمع الدولي لتغيير الوضع القانوني الحالي لمسألة المياه في دول الحوض ويؤكد ذلك ارنون سوفر في كتابة الصراع علي المياه في الشرق الاوسط ذكر ان لإسرائيل مصالح استراتيجية في دول الحوض وان توزيع المياه بين دول الحوض يؤثر مباشرة على اسرائيل وهي تنسق مع أثيوبيا في ذلك .

مؤامرات إسرائيلية

تبقى المؤامرات بالنسبة للدولة العبرية،كالأوكسجين بالنسبة للكائن الحي، فمن مؤامرة أرض الميعاد، ذلك الوعد الذي بطل لاهوتياً منذ ألفي عام، وصولاً لآخر الدسائس الإسرائيلية في القارة الأفريقيا، لا تستنكف إسرائيل عن أن تزرع الأحقاد وتبذر العداوات لماذا الحديث عن إسرائيل وأفريقيا الآن؟

في غمرة مأساة غزة، لم يلتفت الكثير من المراقبين للشأن الإسرائيلي إلى ما يجري هناك وبخاصة على الأراضي الأثيوبية وكانت تصريحات الخبير العسكري والاستراتيجي الأمريكي مارك برترامب عبر شبكة سكاي نيوز الأمريكية هي مفجر الصاعقة الأخيرة.

ومعروف أن علاقات تل أبيب بغالبية العواصم الأفريقية المؤثرة قد شهدت نمواً واطراداً بالغين منذ بدايات عام ٢٠٠٣، أي في وقت مواكب للغزو الأمريكي للعراق، لاسيما أنها قد نجحت في تقديم نفسها على أنها

الجسر والقنطرة للتقارب مع واشنطن عاصمة القوة العظمى المنفردة بمقدرات العالم والمهيمنة عليه والثابت أن اختراق الأجهزة الأمنية الإسرائيلية،وفي مقدمتها الموساد، أمر ليس بجديد، غير أن الحديث والمثير هو ملامح الانتشار العسكري الذي يجري هناك على قدم وساق مما يعود بنا إلى تصريحات برترامب قبل بداية العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة بساعات قليلة كان الرجل يؤكد أن إسرائيل قامت بإعادة إحلال وتجديد وتطوير عدد من قواعدها الحربية في عدد من الدول الأفريقية التي تربطها معها صداقات متعددة الأطراف في إطار علاقاتها حول العالم وفي أثيوبيا نصبت إسرائيل قاعدة صواريخ حديثة في مواجهة القاهرة والرياض، لأنها تخشى أن تتلقى ضربة عسكرية من هذين البلدين، في الوقت الذي ترتبط فيه إسرائيل بمعاهدة سلام مع مصر، ولا توجد بينها وبين السعودية صراعات مباشرة، بل على العكس فالرياض هي صاحب أحدث مبادرة للسلام مع إسرائيل.

أما عن العتاد الحربي الذي نصب هناك، فعبارة عن ثلاث بطاريات صواريخ تقليدية إضافة إلى بطارية صواريخ من طراز أريحا القادرة على حمل رؤوس نووية، وكلها صناعة أمريكية، وصاروخ أريحا الباليستي الذي كانت الولايات المتحدة قد صممته ليناسب الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو باعتباره صاروخاً ميدانياً ذا قوة مزدوجة وقادراً على حمل رأس تقليدي أو نووي.

ولعل التساؤل الواجب التوقف أمامه قبل المضي قدماً في تحليل النوايا الإسرائيلية تجاه الأمن القومي العربي هو هل الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا مرشح للمزيد من الانتشار الخبيث في الجسد الأسمر البريء؟

الجواب الخطير نعم، ذلك لأن الفقر الذي يدق الآن وبقوة أبواب العالم في ظل الأزمة المالية الخانقة كان شديد الوطأة، ولا يزال وسيظل لسنوات مقبلة على غالبية الدول الأفريقيا، ولهذا وجدت أثيوبيا في مقدمة نحو ١٠٠ دولة نامية حول العالم والأولى في أفريقيا التي تضطر إلى تأجير أراضيها الزراعية لاستغلالها صناعياً من قبل دول أخرى، وقد جاء قرار الحكومة الأثيوبية بتأجير أراضيها الزراعية للمستثمرين الأجانب نتيجة لفشل تطوير قطاعها الزراعي.

والأمر في حال أثيوبيا يتجاوز فكرة تأجير الأراضي، إذ يكشف المحلل السياسي الأمريكي مايكل كيلو مؤلف كتاب حروب مصادر الثروة مؤخراً عن اجتماع عقد في تل أبيب بين أعضاء في الكنيست الإسرائيلي ووزراء أثيوبيين تناول بحث إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل.

وقال كيلو في مقال مطول نشرته صحيفة راندي ديلي ميل الجنوب أفريقية إن الأجندة الإسرائيلية خلال اللقاء احتوت على ملفات عدة أهمها إقامة مشاريع مشتركة بين إسرائيل وأثيوبيا في مقدمتها إنشاء أربعة

سدود على النيل لحجز المياة وتوليد الكهرباء وضبط حركة المياة باتجاه السودان ومصر.

وكشف الكاتب أيضاً عن وعد إسرائيلي للحكومة الأثيوبىة بمعونة مالية تفوق المائتي مليون دولار، بالإضافة الى معدات حربية وأسلحة ثقيلة وعدد من طائرات إف ـ ١٦ الأمريكية لتساعدها في حربها ضد الصومال.

لماذا توجه إسرائيل صواريخها الحربية الى مصر والسعودية على نحو خاص؟

السؤال في شطره الأول على الأقل، وجهه سام روبتس مقدم برنامج على قناة سكاي نيوز الأمريكية للخبير الأمريكي مارك برترامب، الذي برر الأمر بأن مصر والسعودية هما أقوى دولتين في المنطقة العربية، وتستطيعان جر قطار بقية الدول العربية وتوجيهها، كما ربط ذلك بأن التيار الديني الإسرائيلي أصبح المتحكم في إسرائيل وسياستها بشكل واضح، خاصة بعد أن خرجت في السنوات الخمس الماضية جماعات متشددة تشير إلى أن موعد نهاية العالم ونهاية إسرائيل قد اقترب، ولا بد أن تفترس إسرائيل أعداءها قبل أن يفترسوها هم، لذلك لجأت إسرائيل إلى تطوير ترسانتها الحربية، وقامت بإنشاء قواعد صواريخ فى دول تدعمها لوجستياً.

وحال نحّينا المملكة العربية السعودية جانباً على أهمية دورها في

ترابط وتماسك منظومة الأمن القومي العربي، تبقى مصر في مواجهة المخططات الإسرائيلية التي ترى في مصر الدولة العربية والقومية الواجب إضعافها دائماً،لأنها الدولة الأبرز فى دول الطوق القادرة على مجابهتها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

وأثيوبيا تعتبر أوثق حلفاء إسرائيل في أفريقيا، والنفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري والتقني الصهيوني في أثيوبيا أكبر مما يظن فيه الحياد والنزاهة، ولا يقول متقول إن علاقات مصر بإسرائيل أقوي من علاقاتها بأثيوبيا وإسرائيل تحتاج مصر أكثر من أثيوبيا ولن تجازف بعلاقاتها مع مصر من أجل عيون زيناوي، فإسرائيل تعتبر مصر والمصريين هم الخطر الأكبر علي الكيان الصهيوني، وأن السلام الفاتر القائم بينهما،من الممكن جدا أن يزول بتغيير الأوضاع السياسية المصرية، الذي قد يكون أقرب مما يتصور الكثيرون.

<u>إسرائيل تمول سدود أثيوبيا</u>

ان الكيان الصهيوني كان ولا يزال يطمع فى مياه النيل، ولم يخف هذه الأطماع في يوم من الأيام حيث طالب مصر بتحويل مياة النهر من مصبه في البحر الأبيض المتوسط إلى صحراء النقب، وعندما باءت مطالبه بالفشل، لجأ الى إثارة الضغائن والأحقاد لدى الدول الأفريقية ضد مصر،

وأوعز لهذه الدول بمطالبة مصر بإعادة النظر في الاتفاقيات التاريخية الموقعة بينها والخاصة بتقسيم مياه النهر.

ان إسرائيل تدير فعلياً معركة مع مصر فى منطقة حوض النيل تستهدف في المقام الأول إضعاف مصر، وتضييق الخناق عليها.

وطالبت وثيقة إسرائيلية بتدويل النزاع بين دول منابع النيل السبع من جهة، ودولتي المصب مصر والسودان وذكرت صحيفة الوفد المصرية أن الذى أعد الوثيقة تسيفي مزائيل سفير إسرائيل الأسبق في مصر، وتتضمن دراسة خطيرة تحمل المزاعم الإسرائيلية حول احتكار مصر لمياه النيل وحقوق دول المنابع المهدرة بسبب المواقف المصرية واتهم مزائيل مصر بتجاهل المطالب الشرعية لدول المنابع، وقال: بدلا من قيام مصر بالبحث عن حلول واقعية وعملية سارت نحو حرب غير منطقية، داعياً الي تدخل الأمم المتحدة والقوي الدولية الكبري في الأزمة.

ولا يبدو أن مصر ستقوم بإرسال جيشها الي دول المنابع من أجل تشديد المراقبة علي كافة دول حوض النيل، وإيقافها بالقوة إذا ما تطلب الأمر ذلك وأن مصر بسبب تجاهلها مشكلة مياه النيل والحصص تقف الآن في مواجهة معضلة بالغة الصعوبة وقال مصر مضطرة الآن للبحث

عن حلول واقعية لمنع خفض كميات مياه النيل التي تحصل عليها بدون الدخول في مواجهة مع دول المنابع.

وحاول ترويج فكرة دخول مصر في حرب جديدة مع دول المنابع باستخدام تصريحات سابقة للدكتور بطرس غالي السكرتير العام السابق للأمم المتحدة بعيداً عن سياق هذه التصريحات.

وكان غالي قد حاول التحذير في التسعينات من خطورة النقص الحاد في مياه الشرب بسبب حالة الجفاف الطبيعية التي ضربت العديد من دول العالم في هذا الوقت وقال إن الحروب يمكن أن تنشب بسبب المياة فاستخدم مزائيل هذا التصريح خارج سياقه، واعتبره نبوءة من غالي الذي وصفه بأنه دبلوماسي صاحب رؤية بعيدة، وقال إن مصر علي شفا حفرة اندلاع الحرب مع دول حوض النيل بسبب رغبة كل طرف علي الاستحواذ علي القدر الأكبر من مياه النيل، وعدم رغبة الطرفين في تقديم تنازلات.

اسرائيل تعلن سنواجه العطشى المصريين على الحدود

قال رئيس مركز الأبحاث الجغرافية الاستراتيجية وعلوم البيئة بجامعة حيفا الإسرائيلية آرنون سوفر، إن مصر على وشك أن تشهد كارثة وانهياراً تاماً، بسبب التغيرات الديموجرافية والمناخية بالمنطقة

وكل الأدلة والبيانات والمعطيات أمامنا حالياً تؤكد أن مصر تنتظر كارثة مائية وغذائية وفوضى مطلقة وبينما تواجه البحار مخاطر ارتفاع منسوب المياة بها، تواجه الأنهار بالمنطقة خطر الجفاف، وقد يتأثر نهر النيل ببناء سد النهضة الأثيوبى بما يهدد بتعرضه للجفاف، وبالمثل نهر الفرات وأشار الباحث الإسرائيلى إلى تضاعف عدد المصريين فى السنوات الـ٣٠ الأخيرة، بينما ظلت الموارد المائية والغذائية دون زيادة، مع تزامن الزيادة السكانية مع وجود تهديدات أخرى، منها ارتفاع منسوب مياه البحار، مما قد يؤدى لغمر مياه الفيضانات لمساحات كبيرة من مصر، وزيادة نسبة الأملاح فى المياة الجوفية، مما يدفع كثيراً من المصريين إلى مغادرة المدن الساحلية.

وأنه لولا جدار الحدود العازل بين مصر وإسرائيل، الذى انتهت السلطات الإسرائيلية من بناء الجزء الأكبر منه لمنع تسلل المهربين واللاجئين الأفارقة،لواجهت إسرائيل خطراً جديداً، يكمن فى مواجهتها ملايين المصريين أمام حدودها، فى يأس تام للحصول على المياة والغذاء وفرص العمل، وهرباً من الجفاف والأزمة المائية.

قالت مؤسسة ستراتفور، شركة استخبارات أمريكية خاصة، ان تاريخ العلاقات الدبلوماسية المتوتر بين مصر وأثيوبيا، يصعّب التوصل لحل دبلوماسى، ويظل العمل العسكرى الصريح غير مرجح أيضاً، ولكن

تستطيع القاهرة التنسيق مع الخرطوم للضغط على أديس أبابا لحل الأزمة .

الفصل السابع

ردود الأفعال

ويضم الموضوعات التالية :

- رد فعل الحكومة المصرية
- الرأى العام المصرى
- المعارضة المصرية
- رد الفعل السودانى
- رد الفعل الأثيوبى

رد فعل الحكومة المصرية

مازال الصمت الرسمى هو المتصدر للصورة فى معركة المياه التى تعد قضية أمن قومى بالدرجة الأولى، ليس لخطورة سد النهضة على مياه النيل والرى، ولكن تأكد أن مصر لن تسلم من خطورة ضربة مزدوجة وهى نقص إنتاج الكهرباء فلن تكون قضية الكهرباء فى مصر هى نقص الغاز أو توقف المحطات أو تردى الصيانة والحاجة لتخفيف الأحمال لبضع ساعات بالتبادل بين المحافظات والمدن، فلن يتم تخفيف الأحمال فقط بل قد تعيش محافظات كاملة فى ظلام دامس .

ان الموقف المصري من بناء سد النهضة الأثيوبي موقف سيئ للغاية، فالبدء الفعلي في إجراءات بناء السد بتحويل مجرى النيل الأزرق يعتبر صفعة سياسية ضد السلطة المصرية وإهانة بالغة، فقد حدث هذا الأمر بعد يوم واحد من مقابلة الرئيس المصري للرئيس الأثيوبي، ومن الواضح أن الرئيس الأثيوبي لم يطرح الموضوع أصلاً على الرئيس مرسي ومشروع سد النهضة له أهداف سياسية أكثر منها تنمية لأثيوبيا والدليل أن أثيوبيا غيّرت تصميم السد عدة مرات حتى وصلت سعته في المرة الأخيرة إلى ٧٤ مليار متر مكعب، وهذا يؤكد أن أثيوبيا لها أهداف سياسية لأن هذا التصميم الأخير يولد طاقة أقل.

وجدير بالذكر أن مصر والسودان بدأتا حملة دولية واسعة لتوضيح مخاطر هذا المشروع علي الأمن والاستقرار بالبلدين، شملت العديد من الدول المعنية بالتعاون مع هذه المنطقة أوروبية وآسيوية وغيرها كما شملت مؤسسات التمويل الدولية خاصة البنك الدولي، فيما استندتا إلى نظام عمل هذه المؤسسات بعدم تمويل مشروعات خاصة على الأنهار من شأنها الإضرار بمراكز ومصالح بعض دولها وموقف مصر المبدئي هو عدم قبول أي مشروع يؤثر بالسلب على التدفقات المائية الحالية التي تعود من خلال التحويلة إلى المجرى الرئيس مرة أخرى، وهناك سيناريوهات جاهزة لكافة النتائج المتوقعة والمبنية على التقرير الفني الذي تقدمه اللجنة الثلاثية.

ان أزمات توزيع المياه التي نواجهها في مصر هذه الأيام وشكاوى المزارعين من نقص المياه تؤكد أننا لا نستطيع التفريط في نقطه مياه واحدة من الكمية التي تأتي إلينا من أعالى النيل وقالت وكالة انباء الشرق الاوسط ان وزارة الخارجية المصرية استدعت السفير الأثيوبي في القاهرة محمود دردير، للتعبير عن رفض الحكومة للتحركات الأثيوبية في بناء سد النهضة لتوليد الطاقة الكهربائية.

كما طلبت مصر رسمياً من أثيوبيا وقف أعمال بناء سد النهضة الذي يهدد حصتها في مياه النيل، بينما لم يستبعد مدير سابق للمخابرات المصرية اللجوء إلى الخيار العسكري مع أثيوبيا وهددت الجماعة

الإسلامية بفتح باب الجهاد ضدها وأبلغ علي الحفني نائب وزير الخارجية للشؤون الأفريقية في الخارجية المصرية السفير الأثيوبي إصرار مصر على التوقف عن عملية بناء السد قبل التوصل لاتفاق ينهي الخلافات القائمة بين أثيوبيا ودولتي المصب، مصر والسودان وأكدت الرئاسة أنها لن تسمح بالمساس بحصة مصر من مياة النيل أو المزايدة عليها بقضية بهذه الأهمية،وأنه سيتم التعامل مع قضية السد بناء على ما سيأتي بالتقرير.

وكان الناطق الرسمي باسم الرئاسة إيهاب فهمي، قد أعلن، أن بلاده لن تقبل المساس بحقوقها التاريخية بمياه نهر النيل، مشيراً إلى أن إثيوبيا أعلنت التزامها بعدم الإضرار بحصة مصر من مياه النيل بسبب بناء سد النهضة وقال إن مصر تواصل اتصالاتها ومشاوراتها من أجل سرعة التوصل لاتفاق يضمن مصالح الشعبين المصري والإثيوبي وعدم المساس بمصالح مصر المائية، وقد عقد الرئيس د. محمد مرسي اجتماعا مع وزيري الدفاع والداخلية ومدير جهاز الاستخبارات العامة نوقش فيه موضوع سد النهضة من جميع جوانبه واستعرض جميع السيناريوهات كما عقد الرئيس مرسي اجتماعا مع وزيري الخارجية والموارد المائية والري بحث فيه مشروع سد

النهضة الأثيوبي المثير للجدل لارتباط القضية بالأمن القومي المصري .

الرأى العام المصرى

تصاعد الغضب الشعبي ، بعد تحويل أثيوبيا بشكل مفاجئ، مجرى النيل الأزرق، أحد روافد نهر النيل، لبناء سد النهضة هناك بزعم إنتاج الكهرباء وفي مواجهة الغضب الشعبي، قال المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المصرية السفير عمر عامر، إن ما أعلنته أثيوبيا من قرار بشأن تحويل مجرى النيل الأزرق لن يكون له أي تأثير سلبي بشأن كميات المياه التي تصل إلى مصر، وأن هذا إجراء هندسي، فإما أن يتم تحويل المجرى المائي أو تجفيفه وأعلن وزير الري والموارد المائية الأسبق محمود أبوزيد أن تحويل مجرى النيل الأزرق أمر طبيعي فى مثل هذه الأعمال وليس غريباً، لكن الخطوة الأكثر خطورة هي بناء سد النهضة نفسه لما سيترتب عليه من آثار خطيرة .

كما أن حالة الغضب والقلق الشعبي التى تسود الرأي العام المصري خوفاً من أن يؤدي بناء سد النهضة الأثيوبي وبدء الحكومة الأثيوبية تحويل مجرى نهر النيل الأزرق، لتقليل حصة مصر من مياه نهر النيل.

رد فعل المعارضة المصرية

سارعت المعارضة المصرية وحتى التيارات السياسية المعتدلة إلى انتقاد الخطوة الاستباقية التي نفذتها أديس أبابا قبل صدور تقرير مشترك اليوم، من قبل ست خبراء من أثيوبيا ذاتها والسودان ومصر بشأن النتائج المترتبة على بناء سد النهضة الذي شيد نحو ٢٠ في المئة منه في منطقة تشهد زلازل متكررة في أثيوبيا.

وانقسمت المعارضة المصرية مابين مؤيد للحكومة ومعارض يقدم اعتذاراً لأثيويا عن مجرد مناقشة الموضوع من قبل المسؤولين والمختصين فى مصر ونشرت صحيفة واشنطن بوست خبرا اوردت فيه اقتراح الساسة في اجتماع مع الرئيس المصري يوم الاثنين أعمال عدائية ضد أثيوبيا، بما في ذلك دعم المتمردين والقيام بأعمال تخريبية، لمنعها من بناء سد ضخم على منبع نهر النيل.

رد الفعل السودانى

كان موقف السودان تجاه القرار الأثيوبى بخصوص سد النهضة مفاجئاً حيث بدا موقفه محايداً، وذلك خلافاً للسنوات الماضية التى شهدت تكتل دولتى المصب مصر والسودان ضد دول المنبع بسبب اتفاقية عنتيبى التى تسعى لتقليل حصتى مصر والسودان من مياه النيل وعندما أعلنت أديس أبابا قرارها أبدت القاهرة تحفظها من خلال تصريحات لمسئولين، لكن الخرطوم كانت صامتة وكأن الأمر لا يعنيها.

ورغم إلحاح الإعلام على مسئولى وزراتى الموارد المائية والخارجية السودانية، إلا أن رد الفعل الرسمى ظل غائباً حتى مع وصول وزير الموارد المائية السودانى أسامة عبد الله محمد الحسن، للقاهرة ثم كسرت وزارة الخارجية السودانية الصمت الرسمى عبر بيان صحفى مفاجئ، أكدت فيه أن السودان لن يتضرر من الخطوة الأثيوبية، وتعدت ذلك إلى محاولة سحب تصريح لسفيرها بالقاهرة كمال حسن على وصف فيه القرار الأثيوبى بأنه صادم، قال فيه إن بلاده بالتنسيق مع مصر تدرس طلب اجتماع طارئ للجامعة العربية.

ورغم أن كثير من خبراء المياة السودانيين نصحوا حكومة بلادهم على مدار السنين الماضية بعدم معارضة تشييد سد النهضة والدخول فى معركة مع أديس أبابا من غير معترك بحجة أنه لا ضرر على السودان من السد، إلا أن الحكومة ظلت مناصرة للقاهرة فى موقفها من سد النهضة ومن اتفاقية عنتيبى، كذلك والتى يقول خبراء أيضا أن رفضها لها مجاملة لمصر وليس لضرر واقع على السودان منها، لكن كل هذه المناصرة انقطعت على نحو مفاجئ وهو ما لا يمكن تفسيره بمعزل عن الدور القوى الذى باتت تلعبه أديس أبابا فى الملف السودانى مقابل تضعضع الدور المصرى فى السنين الأخيرة، طبقا لما قاله آدم محمد أحمد عميد كلية العلوم السياسية بجامعة الزعيم الأزهري بالعاصمة

السودانية الخرطوم، إلا أنه يشير إلى نقطة مهمة، وهى أن رد الفعل المصرى الرسمى نفسه لم يكن حادا كما هو الحال مع رد الفعل الشعبى.

رد الفعل الأثيوبى

لم تأبه أثيوبيا إلى ردود الأفعال المصرية والسودانية ويبدو أن هناك سوء نية تجاه موضوع السد تحديداً بدليل:-

- نكوص الجانب الأثيوبي عن الالتزام بتعهداته التي قطعها علي نفسه منذ تأسيس اللجنة حيث دأب علي التأجيل من جولة إلى أخري، ولم يقدم المستندات والدراسات التي استند عليها قبل إقدامه على هذا المشروع

- أنه اثناء المفاوضات حول السد في عهد مبارك في عام ٢٠٠٩ تحدثت أثيوبيا أن السعة التخزينية للسد ١٤ مليار متر مكعب ورفض مبارك وقتها وهدد بضرب السد وبعد الثورة تم رفع السعة التخزينية فجأة إلى ٢٧ ثم ٤٠ ثم ٦٣ ثم ٧٤ مليار متر مكعب دون وجود دراسات كافية، وأن هذا يحتاج إلى وقفة إذ كيف ترفع نسبة التخزين للسد دون وجود دراسات كافية.

- أعلنت الحكومة الأثيوبية على نحو مفاجئ، أنها ستبدأ في تحويل مجرى النيل الأزرق أحد روافد نهر النيل، إيذانا ببداية العملية الفعلية لبناء سد النهضة وذلك بعد يوم واحد من لقاء الرئيس المصرى بالرئيس الثيوبى وهذا يجعل التصريحلات الأثيوبية محل شك ويضعف الثقة فيها وفى ساستها.

الفصل الثامن

خيارت حل المشكلة

ويضم الموضوعات التالية :

- **محاور الرؤية الخاصة بالسدود**
- **ثلاث سيناريوهات مصرية حكومية لمواجهة سد النهضة**
- **اللجوء للحل العسكرى**
- **الحل الدبلوماسى**

محاور الرؤية الخاصة بالسدود الأثيوبية :

- الحوارمع أثيوبيا حول مخطط السدود كلها وليس سدا واحدا فقط وآثارها السلبية علي دولتي المصب ٠

- طرح بدائل فنية للسدود الأثيوبية الضخمة لا تسبب أضرار مؤثرة علي دولتي المصب٠

- مقاطعة مصر والسودان للسدود وعدم المشاركة فيها٠

- التواصل مع المجتمع الدولي خاصة الجهات المشاركة في تمويل أو تنفيذ هذه السدود والقوي السياسية حول أثار هذه السدود السلبية٠

كما ان الاتفاقية الاطارية لمبادرة حوض النيل في شكلها الحالي لا يمكن لمصر توقيعها لنواقصها العديدة، لا تعفي هذه الاتفاقية دول المنبع من التزاماتهم القانونية في الاتفاقيات القائمة نحو مصر والسودان، الاتفاقية الاطارية في وضعها الحالي بدون مشاركة مصر والسودان تفقد معظم مميزاتها لدول المنبع لأنها لا تحقق لهم التحلل من الاتفاقيات القديمة القائمة مع كل من مصر والسودان ولا تحقق لهم الا مكاسب سياسية محلية محدودة٠

أيضا الدول التي وقعت الاتفاقية الاطارية منهم خمسة في الهضبة الاستوائية يجمعهم بالفعل تجمع دول شرق أفريقيا ولن تضيف لهم

جديد، وهناك أيضا تجمع مماثل لدول بحيرة فكتوريا ليس له تأثير بالرغم من مرور سنوات طويلة علي انشائه والدولة السادسة التي وقعت علي الاتفاقية الاطارية هي أثيوبيا التي لا تشترك مع الدول الاستوائية في الحوض المائي بل تقع هي واريتريا في منبع الحوض الشرقي لنهر النيل وليس بينها وبين بقية دول المنبع الأخري أي قواسم مشتركة داخل الحوض ٠

من صالح دول المنبع قبل دولتي المصب العودة إلي مائدة المفاوضات للاتفاق حول النقاط المعلقة في الاتفاقية الاطارية والعودة العادلة لن تأتي إلا بالاتفاق أولاً بين دول الحوض علي تجميد الاتفاقية لفترة زمنية معقولة يتم الاتفاق عليها يتم خلالها العودة إلي التفاوض الجاد في حالة رفض دول المنبع العودة للمفاوضات الجادة فانني أري أن تقوم مصر بالتنسيق والمشاركة مع السودان لاغلاق ملف الاتفاقية الاطارية نهائياً وعدم الالتفات الي أي مناقشات حولها وفي حالة العودة إلي المفاوضات فانني أري أنه هناك عدة مرتكزات للتفاوض تشمل مايلي: -

١- من حق جميع دول الحوض استغلال مياه النهر للتنمية الاقتصادية لمجتمعاتهم٠

٢- الوضع المائي في دولتي المصب حرج جداً بل أن العديد من الاحتياجات المائية الحالية في مصر لا يتم الايفاء بها حالياً.

٣- أن مبدأ عدم الاضرار لا معني له وغير قابل للتطبيق بدون الاقرار بالممارسات التاريخية لاستغلال مياه النهر لدول الحوض كافة.

٤- ان تضمين الاجراءات التنفيذية للأخطار المسبق في الاتفاقية الاطارية ضرورة قصوي لاجراءات التفاوض والموافقة علي أي مشاريع تقام علي الأنهار المشتركة.

٥- أن المشروع الأهم في حوض النيل هو إستقطاب الفواقد المائية الهائلة والتي تزيد عن ١٥٠ مليار متر مكعب ويجب الأعداد لهذا المشروع وتسويقة للجهات المانحة وأن يكون هذا المشروع مدخلاً لاقامة محاور تنمية رئيسية في دول المنبع.

٦- أن يكون هناك اتفاقاً بين دول الحوض علي تعريف مبدأ التوافق والذي شهد إنقساماً كبيراً في تعريفه ما بين دول المنبع ودولتي المصب في اجتماعات المبادرة.

لقد أدت المشاكل المصاحبة للاتفاقية الاطارية إلي توقف اجتماعات حوض النيل الشرقي، غابت مصر والسودان عن جميع اجتماعات النيل الجنوبي،وأصبحت اجتماعات المجلس الوزاري واللجنة الفنية الاستشارية مظهراً لانقسام دول الحوض مابين دول المنبع ودولتي

المصب وتعمل دول المنبع علي التصديق المنفرد علي الاتفاقية الاطارية لتحويل المبادرة إلي مفوضية لإعادة توزيع الحصص المائية في غياب دولتي المصب، وسيتم نقل جميع أصول المبادرة الي المفوضية المزمع انشاءها بدون مصر والسودان وفي حالة عدم الوصول إلي اتفاق مناسب مع دول المنبع للعودة إلي مائدة التفاوض واصرار هذه الدول علي الاتفاقية الاطارية بشكلها الحالي، فانني أري الانسحاب الكامل من المبادرة وذلك بالتنسيق مع السودان، أو علي الأقل الاعلان رسمياً علي تعليق العضوية وتجميد المشاركة في الأنشطة علي نحو ما سبقتنا إليه السودان لا يعني ذلك عدم تعزيز العلاقات مع دول الحوض أو وقف برامج التعاون الثنائية معه.

ثلاث سيناريوهات مصرية حكومية لمواجهة سد النهضة

التعامل المصرى مع الأزمة يتم من منطلق حقيقتين مهمتين:

الاولى: إن أثيوبيا ماضية فى انشاء السد.

والثانية: إنه خطر يهدد الأمن القومى المصرى .

ووفق هذا التقدير فإن الخطة تقوم على ثلاثة سناريوهات عكف على إعدادها عدد من المسئولين رفيعى المستوى.

ويقوم السيناريو الأول على اقتراح بترشيح رئيس الوزراء وفداً من الخبراء فى مجال المياة والسدود لبدء مفاوضات مع الجانب الأثيوبى بهدف وضع تعديلات على تصميمات سد النهضة،ويقترح هذا السيناريو إجراء مفاوضات فى مدى زمنى قصير لا يتعدى أشهر يعرض خلالها الجانب المصرى على نظيره الأثيوبى تقليل كمية تخزين المياه خلف السد من ٧٤ مليار متر مكعب إلى ٣٥ مليار متر مكعب لتقليل الخسائر المصرية، كما سيتم تجهيز بدائل توفر لأثيوبيا ما قد تحققه من مكاسب اقتصادية ولكن بطرق أخرى بعيدة عن بناء هذا السد، مثل تقديم عرض مصرى بانتاج الكهرباء من السدود الأخرى الموجودة فى أثيوبيا، ويقوم الجانب المصرى بتكثيف التحركات الدبلوماسية للضغط على الدول المانحة لأثيوبيا لبناء السد وهى دول أوروبا الشرقية لوقف منح أثيوبيا باقى الدعم الممثل فى ٥ مليارات دولارا حيث حصلت أثيوبيا على مليار فقط من خلال السندات التى اكتتب عليها مواطنوها بالداخل والخارج، مع الوضع فى الحسبان ان صندوق النقد لن يدعم أثيوبيا لأنها قضية خلافية أما فيما يخص إيطاليا، فيضعها هذا السيناريو بعيداً عن دوائر الاتصالات الدبلوماسية، لأنها لم تقدم شيئاً ذا قيمة لأثيوبيا، ولكن هناك شركة خاصة هى التى تقوم بعمليات الانشاء، والوضع نفسه ينطبق على الصين التى تقوم فقط بتوفير أدوات الحفر.

وهذا السيناريو وما يشمله من حزمة حلول وبدائل سوف تقدم لأثيوبيا تم تحديد توقيته الزمنى بما لا يتجاوز الأشهر القليلة القادمة، حتى لا يدخل تنفيذ السد مرحلة متقدمة لا يمكن فيها وقفه أو التقليل من مخاطره حتى لو استدعى الامر ضخ كهرباء من مصر إلى أثيوبيا.

السيناريو الثانى تقوم فروضه على اللجوء إلى التحكيم الدولى، مثلما تم فى معركة طابا ويرتكز على أن قرارات لجان الخبراء غير ملزمة لمصر أو لأثيوبيا، إضافة إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أن أثيوبيا لا تعترف باتفاقية ١٩٥٩ التى تلزمها بعدم التعرض لمياه النيل.

السيناريو الثالث، يرتكز على أن كل الخيارات مفتوحة ومتاحة من أجل الحفاظ على أمن مصر القومى، وذلك بعد استنفاد الطرق والبدائل الأولية فى المفاوضات، ووضع حلول عملية وبدائل محددة ممكن تنفيذها لارضاء الطرفين فى فترة زمنية قصيرة، مع رفض فكرة إعادة تنفيذ عملية الحفار.

تقرير اللجنة الثلاثية

تم تكوين لجنة باتفاق الدول الثلاث في نوفمبر ٢٠١١ م بهدف الإطلاع على وثائق المشروع ودراساته ، تعزيزاً لأواصر التعاون وبناء للثقة بين الدول الثلاث ،وتبييناً للمنافع والآثار المترتبة والتوصية

بشأنها،وهذه اللجنة قد تمّ اقتراحها بمبادرة أثيوبية ، وتمّ تكوينها بواسطة مصر والسودان وأثيوبيا وتضُم ستة خبراء من الدول الثلاث بجانب أربعة خبراء عالميين في مجالات هندسة وسلامة السدود، والموارد المائية،والدراسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية .

وإستمر عمل هذه اللجنة لمدة عام عقدت اللجنة خلاله ستة اجتماعات انعقدت في الدول الثلاث ،وقامت بأربع زيارات ميدانية لموقع المشروع وأصدرت تقريرها الختامي بإجماع كافة أعضائها، وقد استوفت اللجنة كافة الأعمال الموكلة إليها وفقا للبرنامج المعتمد من جانب الدول الثلاث، وقد تصادف خلال فترة انعقاد اللجنة الاحتفال باكتمال عملية تحويل مجرى النهر في منطقة السد وفى ختام أعمال اللجنة أكدت اللجنة على المنافع المشتركة وعدم الإضرار بأيٍ من الدول الثلاث، وإستمرار التشاور بين الحكومات الثلاث لمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة وأن تحويل مجرى النهر الأزرق لاتأثير له على كمية المياه المنسابة إلى مجرى نهر النيل وأن هذا إجراء روتينى .

والتقرير أظهر مخاوف خطيرة من الطبيعة الصخرية والجيولوجية فى منطقة بناء سد النهضة وتأثيرها على انهيار السد وآثاره الوخيمة على السودان ثم مدن الصعيد بالكامل حتى الدلتا فى حالة انهيار السد الأثيوبى، والدراسات أكدت وجود شك كبير فى الدراسات الجيولوجية

الخاصة بأساسيات السد وأثبتت تخاذل أثيوبيا عن الأخذ في الاعتبار عمل دراسات تفصيلية للتأكد من عدم إضرارها بمصر والسودان حسب ما ينص عليه القانون الدولى كما أثبت التقرير للعالم كله أن أثيوبيا لا تتعاون وأهدرت سنة ونصف من الاجتماعات ولم تنته إلى تقديم دراسات تفصيلية لكى يستخلص العلماء آثار هذا السد على مصر والسودان ومصر أضاعت عاماً ونصف في هذه الاجتماعات والوصول الى هذه المرحلة بالرغم من وجود دراسات مصرية منذ ٢٠١٠ تؤكد الآثار الوخيمة وأضرار السدود الأثيوبية،وكان المفترض استخدام هذه الدراسات والتحرك على المستوى الإقليمى والدولى من أول يوم تم وضع حجر الأساس للسد دون إخطار مصر والسودان لكى نوضح وجهة النظر المصرية وحيثياتها سواء بالتعدى على القانون الدولى أو التأثير الضار على مصر، لوقف أى تعاطف أو تمويل دولى لأثيوبيا ولكننا لم نتحرك جيداً خلال فترة العام والنصف الماضية، وأثيوبيا استغلت هذا الأمر جيداً بأن جيشت شعبها بالكامل حول هدف مشروع السد،ونشرت اكتتاباً شعبياً للسد على مستوى العالم كله، وأعلنت أهداف السد لدعم التنمية الأثيوبية وحصلت على بعض التعاطف الدولى، وقد استشعرت هذا فى وسائل الإعلام الدولية التى رددت أن من حق أثيوبيا إقامة المشروع لأنها دولة تعانى من الآثار السلبية لعدم التنمية.

اللجوء للحل العسكرى

لوحت مصر بامكانية اللجوء إلى الخيار العسكري إذا اقتضى الأمر لمواجهة المخاطر التي قد تشكل ضرراً على أمنها المائي في حالة استمرار أثيوبيا في بناء سد النهضة على النيل الأزرق دون إجراء دراسات كافية.

وأكد أيمن علي مستشار الرئيس المصري أن كل الخيارات مفتوحة في التعامل مع قضية سد النهضة الذي تعتزم أثيوبيا تشييده وقال جميع الخيارات مفتوحة أمام مصر في التعامل مع قضية السد الأثيوبي، ولابد لمصر أن تضمن مصالحها المائية وتدافع عنها وأنه من حق مصر أن تدافع عن مصالحها ومن حق الشعوب الأخرى أن تبحث عن مصالحها .

الحل الدبلوماسى

كثيرون من الخبراء والمحللين يجمعون على الحل الدبلوماسى ويرفضون الحل العسكرى حيث أجمع العديد من المسؤولين والخبراء العسكريين في مصر على أن فكرة توجيه ضربة عسكرية إلى سد النهضة،الذي تقوم الحكومة الأثيوبية بتشييده على مجرى النيل الأزرق، تُعد أمراً مستحيلاً، رغم تأكيدهم على أن هذا السد سيؤدي إلى الإضرار بحصة مصر من مياه النيل واعتبر أسامة هيكل،أن الوضع حالياً يختلف

عما كان عليه في سبعينيات القرن الماضي، عندما وجه الرئيس المصري الراحل، أنور السادات،تحذيراً شديد اللهجة إلى الجانب الأثيوبي بأن إقامة أي مشروعات على مجرى النيل، تلحق ضرراً بالمصالح المصرية ستواجه بكل قوة وحسم وقال هيكل، في تصريحات لـ CNNبالعربية، إن المجتمع الدولي أصبح ينظر إلى العلاقات بين الدول من منطلق المصالح المشتركة، وليس فرض الأمر الواقع، وبالتالي فإن إقدام أثيوبيا على بناء هذا السد لاستغلال مواردها المائية يحظى بتأييد دولي، إلا أنه يجب في الوقت نفسه ضمان عدم المساس بحصتي مصر والسودان من المياه.

وشدد الوزير المصري السابق على أنه لا بديل الآن إلا عن طريق المفاوضات،وعلى الخارجية المصرية التحرك بشكل عاجل وعلى مختلف المستويات، لشرح تأثير هذا السد على مصر، والتي تعاني نقصاً حاداً في الموارد المائية، قلصت نصيب الفرد من حوالي ٢٠٠٠ متر مكعب عام١٩٨٨،إلى أقل من ٥٥٠ متر مكعب في العام الجاري.

والخبير الأمني والاستراتيجي، اللواء أحمد عبد الحليم، يرى أن الحل الدبلوماسي هو الأمثل في التعامل مع قضية سد النهضة، مستبعداً قيام مصر بأي عمل عسكري، وأن ضرب السد لن يؤدي إلى النتائج المرجوة منه، ولن يفيد بشكل كبير واعتبر نائب رئيس أركان حرب القوات المسلحة الأسبق، اللواء محمد علي بلال، أن توجيه ضربة عسكرية إلى

سد النهضة، يُعتبر تحدياً للعالم أجمع، وأن مثل هذا العمل العسكري سيؤدي إلى دخول مصر في مواجهة مع كل الدول التي لها رعايا يعملون في السد، ومنها الصين وإسرائيل فمصر ليست في وضع يسمح لها الآن بمواجهة كل هذه الدول، حيثً أن الولايات المتحدة هي من قامت بالتخطيط لهذا السد، وتقوم إسرائيل بتقديم الدعم الفني لعملية الإنشاء.

الفصل التاسع

تصورات لحل مشاكل مصر المائية

ويضم الموضوعات التالية :

- التوسع المؤقت فى استخدام المياة الجوفية
- التحلية
- التوسع فى معالجة مياه الصرف الصحى
- زيادة موارد مصر المائية
- التكامل مع دول الحوض

التوسع فى استخدام المياه الجوفية مؤقتاً

ان الحلـول العلميـة لمشكلة ارتفـاع منسوب الميـاه الجوفيـة أمـر قـائم وممكن التنفيذ وذلك علي النحو التالي:-

- إن الأمر يقتضي العمل في إطار خطة عاجلة لعلاج المناطق الأكثر ضرراً وكذلك حماية المناطق الأقل ضرراً وخطة متوسطة لعلاج المناطق قليلة الضرر وحماية المناطق التي لم تتأثر بعد والأقل تأثراً وخطة طويلة لحسم هذه المشكلات علي المستوي القومي.

٢- اقتراح لخفض المنسوب كإنشاء مصارف فرعية وتطوير شبكة الصرف الزراعي وتنفيذ مجموعات آبار النقطة وربطها بالمصارف الفرعية والمصارف الرئيسية إلي غير ذلك من الحلول العملية.

٣- دراسة أسباب التلوث ومحاصرة مصادره والبحث عن أعماق مناسبة لحفر آبار تضخ مياهاً غير ملوثة ووقف تنفيذ الخزانات العميقة وعدم التصريح بغير خزانات المجاري العميقة القاع.

٤ ـ ترشيد استهلاك المياه عن طريق الدعاية بالمساجد والمجالس المحلية وأجهزة الإعلام للعمل علي خفض منسوب المياه الجوفية.

٥ ـ تنفيذ مشروع الصرف الصحي علي مستوي إقليمي في مشروع متعدد المراحل متكامل فيه الحلول بين المحافظات تضخ فيه نواتج

الصرف الصحي خاصة التي لايمكن معالجتها في الموقع عن طريق محطات دمج المخلفات الصلبة في خطوط أنابيب في اتجاه الصحراء الغربية المصرية بعد دراسة جيولوجية وهيدرولوجية وبيئية للمنطقة المقترحة بما يضمن عدم وجود آثار سلبية علي البيئة بالمنطقة التي يتم اختيارها.

٦ـ صيانة شبكات الصرف الصحي وإنشاء صرف صحي بمناطق الآثار في الدلتا والصعيد.

٧ ـ عمل شبكة من آبار الرصد الدوري لمراقبة ظاهرتي ارتفاع المنسوب والتلوث بشكل منتظم ووضع نظام لمنع انتشار الظاهرتين وملاحقة تأثيراتهما السلبية أولا بأول.

٨ ـ نشر الوعي بين مستخدمي الآبار السطحية(الطلمبات اليدوية) بالقري والمدن لعدم استخدام مياهها في الشرب وأن يتضافر مستخدموها في إقامة مشروع صغير للإمداد بمياه غير ملوثة بحفر بئر عميق تضخ مياهة علي القرية بشكل مركزي بعد التأكد من خلوها من الملوثات إن ذلك من شأنه أيضا خفض منسوب المياه الجوفية علي مستوي إقليمي.

التوسع فى تحلية مياة البحر

تحلية المياة لها أساليب عدة، لكن المشكلة الحقيقية هي التكلفة المرتفعة ولكن فريقاً من الباحثين المصريين بقسم موارد المياة بمركز بحوث الصحراء استطاع التغلب على هذه المشكلة؛ وذلك من خلال ابتكار نوع من الأغشية تقل تكلفة الواحد منها عن نصف دولار أمريكي ، وهو ما يساهم في تخفيض تكلفة تحلية المتر المكعب لأكثر من ٩٠ % من التكلفة الحالية ويعتمد تخليق هذه الأغشية على عدد من الخامات المحلية مثل البوليمرات والمونميرات، والتي تشتق من النواتج الثانوية لبعض الصناعات، ويتم الحصول عليها بأسعار رخيصة جداً أومجانا، وتسمى أغشية الضغط الأسموزي المنعكس.

وقد ابتكر عالم مصري هو الدكتور المهندس محمد عبد المنعم علي جهاز مصري لتحلية المياة يعمل بالطاقة المتجددة يهدف لتحلية مياة الشرب، سواء كانت من البحر أو مياة جوفية أو استخراج مياة مقطرة عن طريق ترطيب وتكثيف الهواء ويشرح الفكرة قائلاً أن الهدف من هذا الاختراع هو الاستفادة من الطاقة الجديدة والمتجددة،والمتمثلة في الشمس والرياح في تحلية مياة البحر أو المياة الجوفية للمناطق النائية، كبديل عن الطاقة التقليدية المتمثلة في مصادر البترول ومنتجاته والفحم، وبهذا يتم تطبيق إحدى الاستخدامات المثالية للطاقة المتجددة، خاصة في بلادنا وغيرها من البلاد العربية الغنية بالطاقة الشمسية .

محطة اندماج نووى تستخدم فى تحلية المياة

هناك مشكلتان رئيسيتان تعتبران من أهم المعوقات في عملية تحلية المياة، وهما التكلفة العالية والتلوث البيئي، فالمحطات التقليدية تستهلك وقودا أحفوريا يسبب الاحتباس الحراري، كما أن طريقة التناضح العكسي مكلفة ومعقدة وتستهلك كهرباء بكميات كبيرة وبالتالي تسبب تلوث بيئي بطريق غير مباشر عن طريق حرق الوقود للامداد بالكهرباء وبعيداً عن الطرق التقليدية لتحلية المياة هناك اتجاها عالميا الآن لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وأهم تلك الأغراض على الإطلاق هو تحلية المياة وإنتاج الطاقة الكهربائية، وفي وقت تقف فيه مشكلة القلق الشديد من تلوث المياة بالإشعاعات النووية، قدم المخترع المصري عبد الحليم عبد القادر عبد الحليم طالب في كلية الهندسة قسم الهندسة النووية مشروعاً جباراً ليس فقط لإنتاج الكهرباء وتحلية المياة، وله تطبيقات صناعية عدة والمشروع الجديد عبارة عن محطة عملاقة تستخدم طاقة الاندماج النووى وتتميز بأنها آمنة تماماً ولا يصدر عنها أي اشعاعات تذكر، كما أن دراسات الموقع المتعلقة بها غير معقدة مثل المحطات النووية التقليدية، وعلى هذا فإن إنشائها لن يتطلب وقتا طويلا، ولا يدخل في تركيبها مواد تستخدم في الأسلحة النووية، ولا تحتاج لدروع واقية من الاشعاع، غير أنها تنتج كمية مياة ضخمة

للغاية،ولا تتطلب تكلفة عالية جدا مثل مثيلاتها .

زيادة موارد مصر المائية

١- توصيل نهر النيل بنهر الكنغو

هى فكره مشروع كبير ولكن لاتحتاج إلا إلى بعض المجهود وبضع ملايين وليس مليارات وبعض الحوافز لجمهورية الكونغو وفكرة المشروع ستغير وجه مصر للأبد وتقوم على شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد نهر النيل بالسودان خاصة في ظل العلاقات المميزة بين مصر والكونغو فنهر الكونغو يلقي بما يزيد عن ألف مليار متر مكعب من المياة في المحيط الأطلنطي حتي أن المياة العذبة تمتد إلي مسافة ٣٠ كيلو متر داخل المحيط هذا بخلاف وجود شلالات لتوليد الكهرباء تستطيع توليد كهرباء تكفي القارة الأفريقية كلها وقد طلبت الكونغو المساعدة من مصر ولكن هناك إستجابة ضعيفة وعند شق هذه القناة تستطيع مصر والسودان الحصول علي كميات هائلة من المياة وحسب الحاجة وإمكانية التحكم فيها وبذلك نستطيع التخلص من مشكلة أثيوبيا ودون التفريط في حصتنا في النيل وهذا القلق جعل البعض يستدعي أحد مشروعات الري التي ظهرت مطلع القرن الماضي وتحديداً عام ١٩٠٢ حيث طرحها أباتا كبير مهندسي الري المصريين في السودان والذي اقترح شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد النيل بالسودان للاستفادة

من المياة التي تهدر منه بخلاف وجود شلالات قوية يمكن من خلالها توليد طاقة كهربائية والفكرة ليست جديدة ففى سنة ١٩٨٠ كلف السادات الدكتور ابراهيم مصطفى كامل والدكتور ابراهيم حميدة بعمل جولة ميدانية في الكونغو لتقديم تصور عن الطبيعة الجغرافية للنهر وبعد تقديم المشروع للسادات قامت الحكومة المصرية بارساله إلى شركة آرثر دي ليتل الأمريكية لعمل التصور المتوقع والتكلفة المتوقعة ثم ردت الشركة بالموافقة وأرسلت في التقرير حقائق مروعة تدعو للذهول :

١- المشروع يوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب من المياة سنويا تسمح بزراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتدرج بعد ١٠ سنوات إلى ١١٢ مليار متر مكعب مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية .

٢- المشروع يوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي ثلثي قارة أفريقيا بمقدار ١٨٠٠٠ ميجاوات وهو ماقيمته إذا صدر لدول أفريقيا ٣.٢ تريليون دولار .

٣- المشروع يوفر للدول الثلاثة مصر -السودان- الكونغو ٣٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة .

ووفقا للمواصفات السابقة وعدم الاستفادة المثلى من تدفق المياة والشلالات والمساقط المائية المتوفرة بكثافة فإن الفرصة مواتية للدبلوماسية المصرية أن تفتح الباب لمشروعات توليد الكهرباء بما

يعكس استثمار الكفاءات الفنية المصرية في هذا الميدان، وتنمية القارة الأفريقية بما يرفع مكانة مصر الإقليمية لمكانتها الطبيعية، ويعود بالثروة على الشعب المصري، ويخفف ضغط دول حوض النيل على مصر والسودان.

وبالاطلاع على القانون الدولى ومواده المنظمة للعلاقات بين الدول فى هذه الحالة وجد أنه لا يوجد بند واحد في القانون الدولي أو في اتفاقيات دول حوض النيل يمنع إقامه ذلك المشروع إلا في حاله واحدة إذا عارضت الكونغو أو رفضت المشروع بل على العكس هناك بند في القانون الدولي يسمح للدول الفقيره مائياً مثل مصر أن تعلن فقرها المائي من خلال إعلان عالمي وفي تلك الحاله يحق لمصر سحب المياة من أي دولة حدودية أو متشاطئه معها غنيه بالمياة والكونغو وافقت مبدئياً على فكرة المشروع ولم تبدي أي اعتراض لان استفاده الكونغو ستفوق استفاده مصر من المشروع مع امكانية إقامة مجتمعات زراعية ضخمة على ضفتي القناة التي ستربط نهر الكونغو بنهر النيل ستفيد سكان تلك المناطق الفقيرة داخل الكونغو المتعطش للتنمية.

طالب الدكتور إبراهيم غانم أستاذ الجغرافيا بجامعة طنطا من المصريين الخروج من الوادي والدلتا بعشرات الملايين مؤكداً علي أن الأراضي المزروعة في الوادي والدلتا أصبحت لا تكفى لإعاشة السكان،

حيث أن الصحراء الغربية لديها العديد من الموارد التي يمكن من خلالها العيش فيها وأن الحل هو انطلاق فرع من نهر النيل يخرج من بحيرة السد العالي ويمر بمنخفض جنوب الوادي الذي تعتبر توشكى جزء منه ثم يواصل سيره شمالاً إلى الواحات الخارجة والواحات الداخلة والفرافرة والبحرية وأخيرا يصب في منخفض القطارة ويمكن لهذا الفرع من النيل ري ٨ مليون فدان وهذه الفدادين تماثل أراضى الوادي والدلتا حيث أكدت وزارة الزراعة أن منخفض جنوب الوادي به ٣ مليون فدان على الأقل خصبة جداً.

٢- إحياءمشروع قناة جونجلى وبحر الغزال

ترجع فكرة المشروع إلي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وقد كانت قناة جونجلي موضع جدل كبير منذ بدء التفكير فيها وأدت شكوى الأهالي المستمرة وضغوط سياسية كبيرة إلى أن لبى الرئيس السوداني طلب الأهالي بتغيير مسار القناة أدى التعديل إلى إطالة القناة من ٢٨٠ كيلو متر إلى ٣٦٠ كيلو متر وزيادة نفقات انشائها وعلى الرغم من هذه الاعتراضات إلا أن القناة كانت ستفتح آفاقا جديدة أمام هؤلاء السكان في ميادين الزراعة والري وصيد الأسماك كما كانت ستساعد في نقل البضائع والركاب بالسفن أو على الطريق الأسفلتي الذي كان سيرصف بجوارها، كما أنها ستكون مورداً للماء للانسان

والحيوان على مدار السنة بالإضافة إلى أنها كانت ستقلل من خطر غرق الكثير من مستوطنات أهالي جنوب السودان وخاصة في جزيرة الزراف، وقد صممت القناة لكي تحمل ٢٥ مليون متر مكعب في اليوم في مرحلتها الأولى تزاد إلى ٥٥ مليون متر مكعب في اليوم في مرحلتها الثانية، وسيوجه إلى القناة في مرحلتها الأولى ٩.١ مليار متر مكعب من جملة الـ٣٣ مليار متر مكعب التي تدخل منطقة السد عند منجلا، وسيفقد من هذه الكمية حوالي مليار متر مكعب بالبخر خلال النقل – أما باقي المياه التي ستدخل منطقة السد فسيفقد منها بالبخر حوالي ١٠.٧ مليار متر مكعب، وبذا تكون جملة ما سيخرج من السد عند الملكال هو ٢١.٢ مليار متر مكعب، وبذا ستزيد كمية المياه التي تصل من منطقة البحيرات الاستوائية بحوالي ٤.٧ مليار متر مكعب ينتظر أن يكون الفاقد منها خلال نقلها بطريق البخر والرشح حوالي ١٩% من حجمها وبذا يكون ما ستكتسبه مصر والسودان من المياه هو حوالي ٤مليار متر مكعب لكل من البلدين وستزيد كمية المياه التي يمكن أن تكسبها البلدان عند توسيع القناة في المرحلة الثانية إلى ٧ مليار متر مكعب إلا أن القيام بالمرحلة الثانية من القناة مرهون ببناء خزان بحيرة ألبرت لضمان وصول الكميات الكافية للماء لتحويلها إلى القناة الموسعة.

وفي عام ١٩٨٠ تم الإيعاز للمؤسسات الأهلية في الجنوب بالتظاهر وإطلاق الشائعات بأن القناة مشروع مصري/ سوداني شمالي يلحق الضرر بالبيئة ويحرم السكان من مصادر صيد الأسماك وأراضي الرعي.. إلخ وجندت المؤامرات الدنيئة ضد السودان وفي عام ١٩٩٤ أعلن الرئيس عمر البشير رغبته في السير قدمًا لتنفيذ المشروع لخدمة التنمية في المنطقة واستمرت الهجمات ضد المشروع وتأليب القوي الأجنبية والمهتمين بحماية البيئة ضده وصور علي أنه سوف يؤثر علي البيئة بشكل سلبي وسوف يؤثر علي الأحيـــاء المائية والطيور المهاجرة ولا أعلم لماذا لا نتحرك سريعا حاليا من خلال تعاون فني مشترك بين مصر والسودان لاحياء هذا المشروع المهم الذي سيضيف موارد مائية تقدر بـ٧ مليارات متر مكعب من المياه يمكن أن يستفيد منها كلا البلدين. ومما يعيد الأمل إلى مصر مرة أخرى أن اهتمامها فى عهد المخلوع بتحسين العلاقات مع جنوب السودان جعل سيلفا كير نائب رئيس الجمهورية السوداني ورئيس حكومة جنوب السودان يصرح في زيارته مؤخرًا للقاهرة بأنه لا مانع من استئناف العمل في المشروع وأن الأمر يحتاج إلي دراسات إضافية، قائلاً: إن المسألة فنية وليست سياسية.(١)

١-الكنغو والنيل – أسامة عبد الرحمن ص ١٣٧-١٤٢

وبعد زيارة د. هشام قنديل رئيس الوزراء المصرى إلى جوبا بجنوب السودان تم الاتفاق على إحياء مشروع قناة جونجلى الذى توقف منذ السبعينيات لظروف الحرب الأهلية وقتها ومشروع بحر الغزال اللذان سيمدان مصر بما يوازى ٨ مليار متر مكعب مياه٠

استغلال الأحواض المائية

لدينا في مصر ٦ أحواض للمياه الجوفية أولها المياه الجوفية في حوض النيل بالجزء الشمالي من الدلتا وهي ذات ملوحة مرتفعة نسبيا ولكن يمكن استخدامها في المزارع السمكية بنجاح اذا ما تأكد استرار تدفق المصدر المائي واستخدامه مع ضمان التخلص من المياه في مواقع لا تؤدي إلي التدهور البيئي وفي الجزء الشمالي - الأوسط من الدلتا يكون اتجاه حركة المياه الجوفية إلي أعلي مسببة مشاكل صرف كما أن نوعية المياه الجوفية شبه مالحة مما يؤثر علي إنتاجية الاراضي لذلك فإنه قد يكون الصرف الرأسي مناسبا اذا ثبتت اقتصادياته مع استخدام المياه المنتجة في المزارع السمكية والمياه الجوفية العذبة تبدأ في الظهور في منطقة وسط الدلتا فهي صالحة للشرب والصناعة والزراعة كما أن الخزان الجوفي يمكن استخدامه كخزان موسمي للمياه مثل بحيرة ناصر تقريبا أما منطقة جنوب الدلتا والوادي فإن المياه الجوفية بها أيضا صالحة لجميع الأغراض مع بعدها عن مصادر المياه

متدنية النوعية ويمكن تطبيق الصرف الرأسي بها مع امكانية استخدام الخزان الجوفي كخزان موسمي ولكن لابد من التأكيد هنا علي تطبيق نظام حماية لمياه الخزان من التلوث.

صحيح إن المياه الجوفية كنز مدفون تحت الأرض باعتبارها من أهم المصادر المائية العذبة علي الأرض كما تلعب دوراً مهماً في الاتزان البيئي وتصريف الأنهار وبعدها النسبي عن سطح الأرض وبالتالي عن متناول الانسان إلي جانب امتداد أحواضها وثبات درجة حرارتها وبطء سريانها مما يؤدي لعدم التغير السريع في نوعية المياه وحجم المخزون لكن في الوقت نفسه قد تؤدي تراكمات الاثار السلبية الناتجة عن السحب الجائر والتلوث صعوبة العلاج ولابد ان نؤكد أحقية الأجيال المقبلة فيها

التوسع فى استعمال مياة الصرف المعالَج فى الرَّي

تهتم الدولة بالمحافظة على بيئة نظيفة وتعطى اولية قصوى لمواجهة مختلف التحديات البيئية الناتجة من الممارسات السلبية للمواطنين ومؤسسات الأنتاج والهيئات الخدمية مما يلوث البيئة وتمثل مخاطر على صحة الأنسان وإستنزاف للثروات الطبيعية وتأتى المياه من المصادر الطبيعية التى يجب الحفاظ عليها من التلوث بجانب الأستفادة الآمنة من مياه الصرف الصحى المعالجة فى زراعة الاشجارالخشبية

وأشجار(١) الزينة ويوجد ما يقرب من ٢.٤ مليار متر مكعب سنويا لا يتم الأستفادة منها بل كانت تمثل عبئا كبيرا لما تسببه من تلوث للبيئة،

التكامل مع دول الحوض

تحتاج إدارة دول حوض النيل إلى منظومة تعاون ورؤية واستراتيجية متكاملة، مع تنسيق الجهود لضمان المصلحه القومية لمصر ، وتكوين رؤية مشتركة حول كيفية الإستفاده من هذا حيث تم وضع المياة بالدستور بالتركيزعلي محورين أولهما حوض النيل والثاني تلوث المياة في مصر ، وقد أشار عدد كبير من خبراء المياه والموارد المائية، إلى ضرورة التعاون بين كافة الجهود من الحكومة والبرلمان مع أهمية الاتجاه إلى أفريقيا وترتيب أولويات التعامل مع هذه الدول، مؤكدين على ضرورة وجود دور للبرلمان من خلال أجهزة تنفيذيه تقوم بالضغط على الحكومات لإعادة ترتيب الأولويات والتصدي لكافة المعوقات حيث أنة بحلول عام ٢٠٢٠ ستعانى مصر من ندرة شديدة فى المياة.

١) نهر النيل – أسامة عبد الرحمن ص ٢٠٥

قال الأمين العام لنقابة المهندسين المصرية أن النقابة ستقوم برفع تقرير إلى مجلس الوزراء وكافة الجهات المسئولة في الدولة عن ملف دول حوض النيل يتضمن إستراتجية محكمة لتوسيع آفاق التعاون بين مصر ودول حوض النيل وطالب بضرورة الاهتمام بالمهندس الأفريقي والمصري لتعزيز التعاون .

إن أهم المبادئ الإستراتيجية التي يبني عليها التعاون الإقليمي بحوض النيل لتنفيذ مشروعات التنمية الحرص على المنفعة للحوض كوحدة واحدة، وعدم التسبب في إحداث أي أضرار ملموسة للغير، إلى جانب الحد من الفقر وتوطيد أركان التكامل الأقتصادى، حيث أن الرؤية المنصفة والمشتركة هي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدائمة من خلال الاستخدام العادل والمنصف للموارد المائية المشتركة لحوض نهر النيل.

إن أهداف التعاون الفني الثنائي لتنفيذ مشروعات تنموية هو تكثيف التواجد المصري بدول الحوض فضلاً عن بناء الثقة المتبادلة والعمل على تعزيز التعاون الأقليمى المشترك، وتكوين كيانات اقتصادية إقليمية، وقد ضخت مصر أكثر من ٣مليارات جنية خلال الفترة الأخيرة كمشروعات تنموية في دول حوض النيل داعياً إلي إنشاء تكتل وكيان اقتصادي من خلال تنشيط التجارة البينية والمصالح المشتركة.

كما يوجد العديد من المشروعات المائية التي يمكن الاستفادة منها في استقطاب كمية كبيرة من المياه بما يوازي ١٨ مليار متر مكعب من خلال مشروع ٣ مشروعات، منها قناة جونجلي والتي يمكن الاستفادة منها بنحو ٧ مليار متر مكعب من المياه بالإضافة إلى مشروع بحر الغزال والذي يمكن الاستفادة منة بنحو٧ مليار متر مكعب وقامت وزارة الخارجية بالمبادرة المصرية لتنمية حوض النيل وذلك بناء على دراسة مستفيضة لكل متطلبات التنمية وهناك مبادرات أخرى تتولاها وتشترك فيها وزارة الخارجية .

كما أعلنت الحكومة المصرية منذ فترة عن تبنيها خطة متكاملة للتعاون مع دول حوض النيل تحت عنوان المبادرة المصرية لتنمية حوض النيل، حيث أن دول حوض النيل تمثل أيضاً سوقا واعداً للصادرات المصرية كما أن بها العديد من فرص الاستثمار للمصريين وتوجد علاقات تجارية تربط مصر بدول حوض النيل بعضها محدود وبعضها متميز وإن كان حجم التبادل بين مصر ودول حوض النيل يحتاج الى مزيد من التوسع والدعم.

فقد بلغت صادرات مصر إلى ٨ دول تقع على حوض النيل هى السودان وأثيوبيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية وإريتريا وكينيا وروندا وبوروندي خلال عام ٢٠١١ نحو ١٠٨٥ر٠٧ مليون دولار في حين بلغت الواردات المصرية من نفس الدول نحو ٦٠٩ر٢٣ مليون دولار ،

ويؤكد الخبراء أن أسواق هذه الدول من الممكن أن تستوعب أضعاف أرقام الصادرات المصرية إليها.

ان فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي مع دول حوض النيل لا بد أن يظل هدفاً رئيساً للمصلحة العليا وللأمن القومي المصري ، وذلك عبر عدة خطوات تنفيذية هامة ومعظمها أشارت إليه وزارة الصناعه والتجارة الخارجية المصريه مثل:

١ ـ دعوة رجال الأعمال المصريين لاقامة مشروعات استثمارية مشتركة في الدول التي تتوافر بها الفرص الواعدة.

٢ـ اجراء اتصالات مع الهيئات الحكومية بدول حوض النيل من خلال السفارات المصرية ومكاتب التمثيل التجاري للتعرف على الفرص الاستثمارية والمشروعات المتاحة والدعم الفني المطلوب.

٣ـ اعداد وتفعيل المشروعات المقترحة في اطار برنامج الرؤية المشتركة لمبادرة حوض النيل والحث على اعداد دراسات الجدوى المطلوبة والتي يمولها البنك الدولي.

٤ـ توفير مساحات تخزينية بإحدى دول حوض النيل للبضاعة المصرية كبضاعة حاضرة تمثل بعد ذلك نقطة إرتكاز لتصدير هذه البضاعة إلى دول الجوار الأفريقى من دول حوض النيل (السودان ــ كينيا ــ رواندا ــ بروندى ــ تنزانيا ــ أوغندا).

٥- إقامة معارض للمنتجات المصرية وتشجيع المشاركة في المعارض الخارجية والتنسيق بين رجال الأعمال لتخفيض نفقات المشاركة وتعظيم الاستفادة.

٦- تنظيم بعثات ترويجية تضم وفوداً حكومية ورجال أعمال وذلك بالتنسيق مع اتحاد الغرف الأفريقية وجمعية رجال الأعمال المصريين وجمعية أعمال الشرق والجنوب الأفريقي التابعة للكوميسا مع التركيز على السلع التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية بالاضافة إلى تحويل سوق استيراد المواد الخام إلى دول حوض النيل وإجراء لقاءات مع نظرائهم بدول حوض النيل للتعرف على فرص توطيد العلاقات التجارية والتعرف على الفرص الاستثمارية.

٧- عقد ندوات لتوعية رجال الأعمال المصريين بمزايا التوجه إلى أفريقيا بشكل عام ودول حوض النيل بشكل خاص.

٨- إنشاء شبكة للمعلومات التجارية وموقع اليكتروني يضم كافة المعلومات التجارية المطلوبة والبيانات اللازمة للتبادل التجاري لعلاج مشكلة النقص في المعلومات المتاحه وتوثيق العلاقات بين رجال الأعمال مع توعية رجال الأعمال المصرين بأهمية التعرف على احتياجات الأسواق المستهدفه بدول حوض النيل.

٩- دراسة فتح معارض مصرية دائمة في دول حوض النيل بالتعاون مع القطاع الخاص وحكومات الدول.

١٠- وضع سياسة تسويقية للترويج للمنتجات المصرية من خلال المجالس السلعية والتعرف على فرص التصدير والاستيراد من دول حوض النيل.

١١- نشر وتوسيع دائرة المعلومات عن المناقصات الممولة من الدول المانحة والبنوك الدولية لدول حوض النيل.

١٢- ايفاد باحثين لاعداد دراسات تفصيلية عن الأسواق الأفريقية في اطار خطة وفقا لجدول زمني محدد للوقوف على الواقع الفعلي لأسواق تلك الدول والفرص المتاحة للصادرات المصرية.

١٣- تفعيل دور اتحاد الغرف الأفريقية في عقد الصفقات التجارية بين رجال أعمال الدول الأعضاء من خلال عقد لقاءات بين رجال الأعمال تحديداً في دول حوض النيل.

١٤- تعزيز دور شركة ضمان الصادرات التابعة لبنك تنمية الصادرات في توفير التمويل وضمان الصادرات إلى دول حوض النيل.

١٥- الاستفادة من المزايا التي تقدمها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتوفير الائتمان للصادرات.

١٦- تفعيل دور غرفة المقاصة للكوميسا في سداد المدفوعات التجارية بالعملات الدولية.

١٧- دعم استفادة المصدرين المصريين من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الافريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات.

١٨- انشاء لجنة مشتركة تعمل على الترويج للاستثمارات العالميه في منطقة حوض النيل وهو ما يزيد من جاذبية سوق حوض النيل وبما يخفض من تكاليف الدعايه والترويج عبر اقتسام تلك التكاليف بين دول حوض النيل.

١٩- تأسيس سوق مشتركه للأسهم والسندات بين دول حوض النيل أو توسيعها لتشمل القارة الأفريقية كلها وهو بالطبع ما يوفر مصادر تمويل ودعايه للشركات والمصانع والاستثمارات المتواجدة في تلك الدول وبما يعزز من التكامل والترابط الاقتصادي على المستويات العامة والخاصة بيم جميع الدول الأعضاء.

٢٠- انشاء لجنة مشتركة تشرف على ادارة السدود الخزانات المتواجده على طول مجرى نهر النيل بما يضمن تعظيم الاستفادة من تلك السدود والخزانات في توفير المياه وتوليد الكهرباء ومنعى لاثارة أية خلافات او نزاعات بين دول حوض النيل حول الاستفاده من مياه النيل واقتسامها.

٢١- الاسراع في مشروعات الربط الكهربائي بين دول حوض النيل بما يخدم عمليات النمو والتنميه الدائمة في دول الحوض .

٢٢- العمل على حل الخلافات السياسية والاستراتيجية البينية بين الدول الأعضاء

٢٣- دعم أواصر العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع دول حوض النيل.

٢٤- حث المستثمرين المصريين علي الاستثمار في دول الحوض خاصة في المجالات التي تخص السوق المصرية علي سبيل المثال تربية وذبح الماشية التي تتوفر في هذه الدول لسد حاجة السوق المصري منها أيضاً الاخشاب ومنتجاتها.

٢٥- ضرورة التواصل بشكل غير رسمي مع شعوب دول حوض النيل والتفاعل مع الرأي العام بها بما يعني استخدام أسلوب الدبلوماسية الشعبية عن طريق المنظمات غير الحكومية والاتحادات التجارية والصناعية وجمعيات رجال الأعمال.

٢٦- التحسب لنتائج التحركات القادمة لدول الحوض بما فيها التوقيع علي اتفاقية حوض النيل والاستمرار في التفاوض مع هذه الدول لمنع تفعيل الاتفاقية والاستعداد لكافة التطورات القانونية للجوء لمجلس الأمن ثم محكمة العدل الدولية كخطوة أخيرة نهائية إذا لزم الأمر.

٢٧- الاستناد علي الاتفاقات القانونية الموقعة سابقاً والحقوق التاريخية لمصر يجب ان تكون حجر الزاوية للمفاوض المصري في جميع جولاته التفاوضية القادمة سواء مع دول المنبع أو في المحاكم الدولية للحصول علي تأييد الهيئات والمنظمات الدولية للموقف المصري حول ترشيد استهلاك المياه والاستخدام الأمثل لها.

المصادر والمراجع

١- الحرب و اللجوء - ولدي ياسوس عمار٠

٢- عدد من الصحف والمجلات منها جريدة الأهرام- مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مجلة المؤرخ العربي - مجلة آفاق أفريقيا- مجلة دراسات أفريقيا- جريدة الاقتصاد أون لاين- السياسة الدولية- مجلة المستقبل العربي- مجلة دراسات اجتماعية٠

٣- لب اللباب في تحرير الأنساب - جلال الدين السيوطي ٠

٤- دائرة المعارف الإسلامية: الطبعة العربية ٠

٥- الإلمام بمن في الحبشة من ملوك الإسلام- تقي الدين المقريزي٠

٦- سروج الذهب ومعادن الجوهر- علي بن الحسين المسعودي٠

٧- الصومال قديماً وحديثاً - حمدي السيد سالم ٠

٨- الناس في أفريقيا - محمد محمود الصياد ٠

٩- الإسلام في أثيوبيا - زاهر رياض ٠

١٠- الممالك الإسلامية في الحبشة - جمال زكريا قاسم ٠

١١- تاريخ الطبري ٠

١٢- السيرة لابن هشام ٠

١٣- الجواهر الحسان في تاريخ الحبشان – العمري٠

١٤- مسالك الأمصار - الحفتي الغنائي ٠

١٥- أزهار العروش في أخبار الحبوش- السيوطي٠
١٦- بين الحبشة والعرب - عبد المجيد عابدين ٠
١٧- الإسلام والممالك الإسلامية بالحبشة- د٠ إبراهيم على مارخان ٠
١٨- صبح الأعشى٠
١٩- فتوح الحبشة - شهاب الدين ابن أحمد ٠
٢٠- الدعوة للإسلام - توماس أرفولد- ترجمة د. حسن إبراهيم ٠
٢١- العصر المماليكي – د٠ سعيد عبد الفتاح عاشور٠
٢٢- الإسلام والحبشة عبر التاريخ - فتحي غيث ٠
٢٣- سيرة الحبشة - الحسن بن أحمد ٠
٢٤- رفع شأن الحبشان للإمام السيوطي ٠
٢٥- كتاب العبر للعلامة ابن خلدون٠
٢٦- الفصول في سيرة الرسول لابن كثير ٠
٢٧- معجم البلدان للمسعودي ٠
٢٨- الإسلام في أثيوبيا د. زاهر رياض ٠
٢٩- كتاب الدر المنثور للعلامة عبد الباقي٠
٣٠- حاضر العالم الإسلامي - شكيب أرسلان ٠
٣١- تاريخ أثيوبيا - د. زاهر رياض ٠
٣٢- إريتريا والتحديات المصيرية - حامد صالح تركي ٠
٣٣- تاريخ الجبرتي ٠

٣٤- من يوميات الجبرتي- أ. إبراهيم جلال بك .
٣٥- بين الحبشة والعرب- أ. عبد الحميد عابد .
٣٦- الحبشة في منقلب تاريخها - يوسف محمد .
٣٧- تقويم البلدان.
٣٨- الدرر في اختصار المغازي والسير- ابن عبد البر .
٣٩- تنوير الغبش في فضل السودان والحبش - ابن الجوزي
٤٠- الطبقات الكبرى - ابن سعد.
٤١- الصحيح بشرح الكرماني - الإمام البخاري.
٤٢- سنن النسائي بشرح السيوطي -الإمام النسائي.
٤٣- الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا - حسن محمود.
٤٤- العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى- رجب محمد عبد الحليم.
٤٥- مسالك الأبصار –العمري.
٤٦- مياة النيل فى السياسة المصرية ، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخى - ايمن السيد عبد الوهاب .
٤٧- الأمن المائى العربى، الواقع والتحديات – د.منذر خدام.
٤٨- دور مصر فى أفريقيا فى العصر الحديث – د.شوقى عطا الله .
٤٩- مصر ودول حوض النيل – د. سيد موسى .
٥٠- مصر مبارك وأفريقيا – مها عبد المجيد .

٥١- حروب المياة- الصراعات المقبلة فى الشرق الأوسط – جون بللوتش.

٥٢- العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول حوض نهر النيل- جوزيف رامز أمين .

٥٣- معضلات نهر النيل السياسة المائية وبؤر الصراع المحتملة – كينفى ابراهام.

٥٤- الأثر الحبشي في الثقافة العربية- د. عبد العزيز عبد الغني.

٥٥- أزمة المياه في المنطقة العربية- د. سامر وخالد حجازي .

٥٦- البعد الخارجي والصراع حول مياه النيل - د. سيف الدين يوسف محمد سعيد.

٥٧- اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم- د. محمود الاشرم.

٥٨- أزمة المياه بين الدول حوض النيل - مثنى محمد تركي.

٥٩- الواحة الاخيرة مواجهة ندرة المياه- ساندرا بوستل -ترجمة د. علي حسين حجاج .

٦٠- مستقبل العلاقات المائية بين مصر ودول حوض النيل- أ.د. مغاوري شحاتة دياب.

٦١- المياه مصدرللتوتر في القرن ٢١- محمود أبو زيد.

٦٢- المياه العربية، التحدي والاستجابة - عبد الملك خلف التميمي.

٦٣- مخططات إسرائيل المائية- جاد اسحق .

٦٤- مشكلة المياه في الشرق الأوسط، - هشام زعرور.

٦٥- الاعتداءات الإسرائيلية على المياة في الوطن- محمد حبش.

٦٦- مسألة المياه في الوطن العربي- نجيب عيسى.